جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكرة بعنوان:

الأداء الجامعي ودوره في خدمة المجتمع
دراسة حالة جامعة قاصدي مرباح ورقلة
للفترة 2010 الى 2018

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في الحقوق والعلوم السياسية

شعبة: العلوم السياسية

تخصص: تنظيم سياسي وإداري

من إعداد الطالبة: **تحت إشراف الأستاذة:**

نجاة بويدية **د/ سلمى الإمام**

نوقشت وأجيزت يوم: 23 /جوان/ 2019 أمام لجنة المناقشة:

إسم ولقب الأستاذ(ة)	الصفة
الدكتور بارة سمير	رئيسا
الدكتورة الإمام سلمى	مشرفا ومقررا
الدكتور باباعربي مسلم	مناقشا

2019/2018 م

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكرة بعنوان:

الأداء الجامعي ودوره في خدمة المجتمع
دراسة حالة جامعة قاصدي مرباح ورقلة
للفترة 2010 الى 2018

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في الحقوق والعلوم السياسية

شعبة: العلوم السياسية

تخصص: تنظيم سياسي وإداري

من إعداد الطالبة: **تحت إشراف الأستاذة:**

نجاة بويدية **د/ سلمى الإمام**

نوقشت وأجيزت يوم: 23 /جوان/ 2019 أمام لجنة المناقشة:

إسم ولقب الأستاذ(ة)	الصفة
الدكتور بارة سمير	رئيسا
الدكتورة الإمام سلمى	مشرفا ومقررا
الدكتور باباعربي مسلم	مناقشا

2019/2018 م

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم الأداء الجامعي ودوره في خدمة المجتمع، التي تعتبر هذه الأخيرة أحد أهم وظائف الجامعة التي تضم مجموعة من الأعمال والنشاطات التي تقوم بها الجامعة من مؤتمرات وندوات وبحوث علمية تطبيقية التي تخدم المجتمع.

وتناولت هذه الدراسة واقع الأداء الجامعي على مستوى جامعة قاصدي مرباح ورقلة من خلال الدراسة الإستطلاعية للجداول الإحصائية من سنة **2010-2018** التي تتضمن مخرجات الجامعة المتمثلة في عدد الطلبة الخريجين في مختلف الأطوار الثلاث، البحوث العلمية بما فيها(المذكرات والرسائل والأطروحات والمقالات المنشورة)، وأيضا عدد الملتقيات والندوات والإتفاقيات التي تعقدها الجامعة.

وبعد التحليل نتائج معطيات الجداول الإحصائية, تم التوصل إلى أن جامعة قاصدي مرباح ورقلة قد حققت المستوى المطلوب كميا من خلال مخرجاتها العلمية.

الكلمات المفتاحية: الأداء، الجامعة، الأداء الجامعي، خدمة المجتمع، مخرجات الجامعة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

Summary of the study:

The objective of this study is to get acquainted with the concept of performance of university and it's rule in society which consider the last one of most important functions of the university which concludes a number of workes and activities that the university act from conferences, seminars and scientific, technical researches which serves the society.

And this study deals with deals with reality of the university performance on the level of the university of kasdi merbah ouargla through out the reconnaissance reading to the statistical schedules from **2010-2018** that consist the out put of the university represented in the number of graduated student in various three phases, the scientific research concluding (memories, letters and theses) and number of formus and symposiums that the university holds

And after analyzing the results of the statistic schedules data، concluding was done that the university of kasdi merbah ouargla has achieved the level demanded quantitatively through out it's scientific output,

Key words: performance, university, university performance , society service, university output, kasdi merbah ouargla university.

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين

الشكر الجزيل والحمد الكثير لله العلي القدير الذي وفقني وأعانني على إتمام هذا العمل المتواضع، لقوله تعالى " رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي، وأن أعمل صالحا ترضاه" سورة الأحقاف الآية 13.

كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى مشرفتي الفاضلة الدكتورة الإمام سالمة، التي لم تبخل علي في مساعدتي وتقديم توجيهاتها القيمة وتأطيرها لهذا العمل وصبرها معي حتى إكتمال الدراسة، فكانت نعمة الأستاذة ونعم المشرفة فجزاها الله كل خير وبارك الله لها في علمها وعملها وعمرها.

كما أتقدم بشكر اللجنة المناقشة على قبولها لمناقشة مذكرتي.

كما لا يفوتني ايضا أن أتقدم بالشكر إلى أساتذتنا في قسم العلوم السياسية على مايذلوه من جهد لإيصال الرسالة العلمية فنسأل الله تعالى أن يكون السند والمعين لهم.

كما أتقدم بالشكر إلى كل من قدم لي يد العون من بعيد أو من قريب لإنجاز هذا العمل.

إلى كل من ساعدني ولو بابتسامة

بويدية نجـاة

الإهـداء

أهدي ثمرة جهدي وعملي المتواضع إلى:

من يقطر قلبها حباوحنانا، إلى من سهرت لأجلي الليالي إلى من وقفت معي طيلة مشواري أمي الحبيبة حفظها الله لي.

إلى من تعب كثيرا من أجلي للوصول إلى هذه المرتبة الدرجة العلمية

أبي العزيز أطال الله في عمرهما وأنعم عليهما بالصحة والعافية.

إلى من ذقت معهم طعم الحياة بحلاوتها إخوتي يونس وعماد

وأخواتي رجاء وشيماء.

إلى أستاذتي المحترمة الإمام سالمة وكل أساتذة قسم العلوم السياسية

جامعة قاصدي مرباح ـ ورقلة ـ

إلى زميلاتي وزملائي في قسم العلوم السياسية.

إلى كل طالب علم.

بويدية ن

قائمة المحتويات

شكر وعرفان.....

إهداء.....

قائمة المحتويات.....

قائمة الأشكال.....

قائمة الجداول.....

مقدمة.....1-8

الإطـــار النظـــري

الفصل الأول: الأداء الجامعي مفهومه ومحدداته

تمهيد.....10

المبحث الأول: مفهوم الجامعة.....11

المطلب الأول: تعريف الجامعة.....11

المطلب الثاني: نشأة وتطور الجامعة.....12

المطلب الثالث: وظائف وأدوار الجامعة.....15

المطلب الرابع:خصائص وأهداف الجامعة.....17

المبحث الثاني: مفهوم الأداء الجامعي.....19

المطلب الأول: تعريف الأداء الجامعي.....19

المطلب الثاني: مكونات الأداء الجامعي.....20

المطلب الثالث: تطوير إدارة الأداء الجامعي.....22

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في الأداء الجامعي.....27

خلاصة الفصل الأول.....30

الفصل الثاني: الأداء الجامعي وخدمة المجتمع

تمـهيد.....32

المبحث الأول: مفهوم خدمة المجتمع.....33

المطلب الأول: تعريف ونشأة خدمة

المجتمع.....33

المطلب الثاني: أبعاد خدمة المجتمع.....34

المطلب الثالث: مبررات إهتمام الجامعة بخدمة المجتمع.....35

المبحث الثاني: الأداء الجامعي ومجالات خدمة المجتمع.....37
المطلب الأول: مجالات خدمة المجتمع.....37
المطلب الثاني: برامج تطوير خدمة المجتمع.....40
المبحث الثالث: مشكلات وتحديات الجامعة في خدمة المجتمع.....42
المطلب الأول: مشكلات الجامعة في خدمة المجتمع.....42
المطلب الثاني: تحديات الجامعة في خدمة المجتمع.....43
خلاصة الفصل الثاني.....45
الإطـــــــار التـــــــــطبيقي
الفصل الثالث: **واقع الأداء الجامعي في جامعة قاصدي مرباح ورقلة ودوره في خدمة المجتمع**
تمهيد.....47
المبحث الأول: الجامعة الجزائرية تطورها وإصلاحاتها.....48
المبحث الثاني: تعريف وهيكلة جامعة قاصدي مرباح
ورقلة.....52
المطلب الأول: التعريف بجامعة قاصدي مرباح ورقلة.....52
المطلب الثاني: الهياكل البيداغوجية وتأطيرها.....55
المبحث الثالث: تحليل الأداء الجامعي بجامعة قاصدي مرباح ورقلة.....57
المطلب الأول: قراءة تحليلية لمعطيات الجداول الإحصائية.....57
المطلب الثاني: المشاكل والتحديات التي تواجه جامعة ورقلة في خدمة المجتمع.....77
خلاصة الفصل الثالث.....80
الخاتمة.....82
قائمة المراجع.....86

قائمـة الجداول

الرقم	المحتوى	رقم الصفحة
01	يوضح تعداد الهياكل البيداغوجية بجامعة ورقلة	53
02	يوضح تعداد أساتذة الدائمين حسب الرتب العلمية	54
03	يوضح تعداد طلبة المتخرجين للأطوار الثلاثة	55
04	يوضح تعداد مذكرات الليسانس	58
05	يوضح تعداد مذكرات الماستر	60
06	يوضح تعداد رسائل الماجستير	62
07	يوضح تعداد أطروحات الدكتوراه (ل. م. د)	63
08	يوضح تعداد أطروحات الدكتوراه (علوم)	65
09	يوضح مجموع أطروحات الدكتوراه(ل. م. د + علوم)	67
10	يوضح عدد المقالات المنشورة	71
11	يوضح تعداد التظاهرات العلمية بجامعة ورقلة	73
12	يوضح رزنامة التظاهرات العلمية 2019/2018 بجامعة ورقلة	74
13	يوضح تعداد الإتفاقيات الدولية للتعاون والتبادل الدولي بجامعة ورقلة	75

قائمة الأشكال

الرقم	المحتوى	رقم الصفحة
01	مكونات النظام التعليم الجامعي	21
02	يوضح تطبيق إدراة الجودة الشاملة في الجامعات	24
03	يوضح الهيكل التنظيمي للجامعة	52
04	يوضح تطور عدد المتخرجين	56
05	مجموع أطروحات الدكتوراه (ل. م. د + علوم)	68
06	يوضح عدد المقالات المنشورة	72

مقدمة

مقدمة:

تعتبر الجامعات في مختلف دول العالم المتقدمة والنامية من أهم المؤسسات الإجتماعية، كونها أعلى هرم للتعليم وأرقى وأوسع وأدق مراحلها، فهي أساس من أسس تطوير وخدمة المجتمع، على قواعد ومعايير علمية وسليمة، فهي من ناحية تقوم بإعداد القوى البشرية المؤهلة تأهيلاً عالياً اللازمة للعمل في شتى قطاعات المجتمع، ومن ناحية أخرى النهوض بالمجتمع وتطويره.

إن للجامعة رسالة لها أهداف محددة هي التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، وهذه الوظائف لا تختلف باختلاف الزمان والمكان.

لقد أصبحت قضية الجودة في الأداء الجامعي موضع إهتمام كبير على الصعيدين العربي والعالمي، ويشمل الأداء الجامعي جميع عناصرالنظام التعليم الجامعي من مدخلات وعمليات ومخرجات، حيث تعد هذه الأخيرة أحد أهم العناصر التي ركزت عليها دراستنا الحالية التي تساهم في خدمة المجتمع التي تعد من أبرز الوظائف الأساسية للجامعة في الوقت الحالي، كما أن خدمة المجتمع تعد غاية في إنشاء الجامعة وهدفها، لأنها تنشط المجتمع فكرياً وثقافياً وصناعياً وخدمياً وذلك من خلال توظيف جميع إمكاناتها التعليمية والإقتصادية والبحثية والبشرية لخدمة هذا الغرض ومستقبله.

ولقد شهد التعليم الجامعي في الجزائر تطورات وإصلاحات عديدة حيث شملت هذه التطورات زيادة كبيرة في عدد الطلاب في الجامعات ومعاهد التعليم العالي بكل أنواعها لتوجهها لتلبية متطلبات المجتمع إلا أنه لا زالت الجامعات الجزائرية بصفة عامة وجامعة ورقلة بصفة خاصة تعاني من العديد من المشكلات والتحديات وهذا ماسنتناوله في هذه الدراسة.

1-أهمية الدراسة:

- تظهر أهمية الدراسة بكونها تساهم في نسليط الضوء على الدور الذي يلعبه الأداء الجامعي في خدمة المجتمع.
- باعتبار الجامعة مؤسسة إجتماعية تتأثر بالمجتمع الذي يوجد بها فمن خلالها يمكن للمجتمع أن يتطور ويتقدم.
- كون الأداء الجامعي قضية من خلالها يتم الحكم على فشل أو نجاح رسالة الجامعة.

2- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على مايلي:

1. التوصل إلى الدور الذي يلعبه الأداء الجامعي في خدمة المجتمع.
2. محاولة التعرف على مفهوم الأداء الجامعي.
3. إثراء المكتبة بمثل هذه الدراسات خاصة في تخصص علوم سياسية.

4. الوقوف على حقيقة واقع الأداء الجامعي ودوره في خدمة المجتمع في جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

3/ مبررات إختيار الموضوع:

هناك العديد من الأسباب تدفعنا لإختيار هذا الموضوع نذكر منها:

أ- المبررات الموضوعية:

1. أهمية الجامعة كمؤسسة تعليمية ودورها البارز في المجتمع.

2. تنطلق أساساً من الأهمية البالغة التي إكتسبها مصطلح الأداء بصفة عامة والأداء الجامعي بصفة خاصة.

3. طبيعة تخصصنا في مجال التنظيم السياسي والإداري يقتضي التعامل مع مثل هذه المواضيع.

ب- المبررات الذاتية:

1. رغبة الباحثة في الإطلاع على هذا الموضوع نظراً لأهميته في النهوض بقطاع التعليم الجامعي.

2. حداثة الموضوع محل الدراسة.

3. فضول الطالبة بمعرفة واقع أداء جامعة قاصدي مرباح ورقلة والحصول على أهم إحصائيات مخرجات الجامعة من طرف مصلحة الإحصاء والإستشراف بمديرية جامعة ورقلة حتى يتم التعرف على مدى مساهمة هذه الأخيرة في خدمة المجتمع من خلال الخدمات التي تقدمها من برامج ومجالات المتنوعة.

4/ الدراسات السابقة:

ومن أهم الدراسات التي تم الإعتماد عليها لإنجاز هذه الدراسة:

1- دراسة لناجي رجب سكر بعنوان: " تقييم أداء جامعة الأقصى بغزة كخطوة على تحقيق جودتها الشاملة" سنة 2006، حاول فيها إبراز مفهوم تقويم أداء الجامعةوماعلاقته بجودة الجامعة، ثم تطرق إلى أهم المعايير التي سيتم في ضوئها تحديد مستوى أداء جامعة الأقصى وتقويمه، وفي الأخير تم وضع بعض إقتراحات التي من شأنها أن تدفع مستوى أداء جامعة الأقصى وتساهم في تحقيق مستوى أعلى من الجودة فيها[1].

2-دراسة صالح أحمد أمين عبابنة بعنوان: " تقييم جودة الأداء الجامعي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب/ جامعة مصراتة ـ ليبيا" سنة 2011، هدفت هذه الدراسة ألى تحديد درجة ممارسة مؤشرات جودة الأداء الجامعي بكلية الآداب/ مصراتة من وجهة

[1]ناجي رجب سكر، " تقييم أداء جامعة الأقصى بغزة كخطوة على تحقيق جودتها الشاملة"، **ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الأول حول الجودة والتميز في الجامعات العربية**، الإمارات: جامعة الشارقة من 23 ـ 26 أبريل 2006.

نظر أعضاء هيئة التدريس فيها، وفيما إن كانت تختلف درجة الأداء الجامعي تبعاً لبعض المتغيرات وهذا من خلال طرح الإشكالية التالية: " ما درجة ممارسة مؤشرات جودة الأداء الجامعي بكلية الآداب/ مصراتة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟ "

وتوصلت إلى النتيجة التالية:

– أن درجة ممارسة مؤشرات جودة الأداء الجامعي في كلية الآداب/ مصراتة متوسطة[1].

3– دراسة رائد حسين الحجار بعنوان: " تقييم الأداء الجامعي من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة الأقصى في ضوء مفهوم إدارة الجودة الشاملة" التي هدفت دراسته إلى تقييم مستوى الأداء الجامعي في جامعة الأقصى في ضوء مفهوم إدارة الجودة الشاملة في جامعة الأقصى في غزة.

والتي طرحت الإشكالية حول: " ما واقع الأداء الجامعي من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة الأقصى في غزة، في ضوء مفهوم إدارة الجودة الشاملة؟"

حيث توصل الباحث في الأخير إقتراح مجموعة من التوصيات مقترحة لتطوير الأداء في جامعة الأقصى بغزة للمساهمة في التطوير[2].

4– كتاب لطارق عبد الرؤوف عامر بعنوان: الجامعة وخدمة المجتمع" توجهات عالمية معاصرة" سنة2012، تضمن 09 فصول تناولت الجامعة وخدمة المجتمع، المفهوم والأبعاد، مجالات خدمة الجامعة للمجتمع، وبرامج خدمة المجتمع، واقع الجامعة في خدمة المجتمع بالدول العربية، وقد خلص الكاتب في الأخير إلى أن الجامعة لابد من أن تخدم مجتمعها وذالك من خلال قيامها بمجموعة من النشاطات والبرامج التي تخدم المجتمع وفي النهاية قدم الكاتب تصورات مقترحة لتطوير دور الجاامعة في خدمة المجتمع[3].

5– كتاب هاشم فوزي العبادي ويوسف حجيم الطائي بعنوان: " التعليم الجامعي من منظور إداري قراءات وبحوث"، سنة 2011، الذي تناول في الفصل السادس " الأداء الجامعي ودوره في خدمة المجتمع دراسة إستطلاعية في جامعة الكوفة"، التي هدفت دراسته حول معرفة الدور الحقيقي للجامعة ومدى مساهمتها في البحث العلمي لحل مشاكل المجتمع، والوقوف على أهمية ودور الإستشارات التي تقدمها الجامعة للمجتمع ومعرفة مدى التطور

---

[1]صالح أحمد أمين عبابنة ، " تقييم جودة الأداء الجامعي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب/ جامعة مصراتة ليبيا"، **مجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي**، العدد8، 2011.

[2]رائد حسين الحجار، " تقييم الأداء الجامعي من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة الأقصى في ضوء مفهوم إدارة الجودة الشاملة"، **مجلة الدراسات التربوية والنفسية**، ، مجلد11، العدد3 جامعة السلطان قابوس ، يوليو 2017.

[3]طارق عبد الرؤوف عامر، **الجامعة وخدمة المجتمع توجهات عالمية معاصرة**، القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، ط1، 2012.

الذي يمكن أن تحدثه الإستشارات في حل الأزمات المختلفة وذلك من خلال الإشكالية المصاغة على أسئلة التالية:

– ماطبيعة البحث العلمي في الجامعة وذلك عن طريق تطبيق رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه والبحوثل العلمية في حل مشاكل الإجتماعيةوالإقتصادية؟

– هل تساهم الجامعة في تقديم الإستشارات العلمية لمختلف الأزمات الإجتماعية؟

– هل يتسم المورد البشري بالمهارات والمعارف اللازمة الذي ترفده الجامعة إلى المجتمع ولمختلف المؤسسات؟

– هل للجامعة دور من خلال إقامة المؤتمرات والندوات لحل قضايا المجتمع؟

وتوصل الكاتب من خلال هذه الدراسة بتقديم إستشارات وتوصيات للعمل على تحسين وتشجيع البحوث العلمية والتركيز على جودة مخرجات النهائية للجامعة (الطالب) وتشجيع الجامعة بقيامها بمجموعة من المؤتمرات والندوات التي تعمل على معالجة قضايا ومشاكل المجتمع[1].

5/ إشكالية الدراسة:

نجاح مؤسسات الجامعية في تحقيق أهداف رسالتها لا يتم إلا من خلال تحسين مستوى أدائها الذي في الأخير يعطينا بمخرجات ذات جودة ونوعية وكفاءة عالية تساهم في خدمة المجتمع وتقدمه.

وهذا ماسنحاولمناقشته من خلال هذه الدراسة، خاصة على مستوى جامعة قاصدي مرباح ورقلة ومنه يمكن طرح إشكالية الدراسة التالية:

– فيما يتمثل دور الأداء الجامعي في خدمة المجتمع، وما واقعه على مستوى جامعة قاصدي مرباح ورقلة ؟

وتتفرع من هذه الإشكالية إلى أسئلة فرعية هي:

1– فيما تتمثل طبيعة الأداء الجامعي؟

2– ماهي المتطلبات اللازمة لقيام الجامعة بخدمة المجتمع؟

3– كيف تسعى جامعة قاصدي مرباح ورقلة من خلال أدائها في خدمة المجتمع؟

6/ حدود الدراسة:

أ– الحدود الموضوعية(العلمية): سيتم تناول متغيرين المتغير المستقل الأداء الجامعي والمتغير التابع خدمة المجتمع.

ب– الحدود المكانية: إجراء الدراسة على مستوى جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

---

[1]هاشم فوزي العبادي ويوسف حجيم الطائي، **التعليم الجامعي من منظور إداري (قراءات وبحوث)**. عمان: دار اليازوزي ، ط1، 2011.

ج- الحدود الزمانية: تم الإعتماد على معطيات البحث الميداني خلال الفترة الزمنية من 2010 - 2018.

7/ فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية:

للأداء الجامعي دور مهم في خدمة المجتمع وواقعه على مستوى جامعة قاصدي مرباح ورقلة من ناحية المخرجات كمياقد حقق المستوى المطلوب.

الفرضيات الثانوية:

1-الأداء الجامعي مرتبط بمنظومة الجامعة وتطويرها من خلال المدخلات والعمليات والمخرجات.

2- كلما قامت جامعة قاصدي مرباح ورقلة بعقد مجموعة من المؤتمرات والندوات وإجراء بحوث تطبيقية كلما حققت خدمة للمجتمع ومعالجة جميع مشاكله.

3- تسعى جامعة قاصدي مرباح ورقلة من خلال أدائها بتحقيق مخرجات مناسبة ذات مستوى ونوعية وتخدم مجتمعها.

8/ منهجية الدراسة:

لقد تم الإعتماد في هذه الدراسة على عدة مناهج وإقترابات وأدوات لإجراء هذه الدراسة أهمها:

أ- المناهج والإقترابات:

- **المنهج الوصفي:** وهو المنهج الأكثر إستعمالاً في العلوم الإجتماعية، وذلك لأن أي بحث أو دراسة لا تخلو من الجانب الوصفي للظاهرة المدروسة، ويتم إستخدامه بغية معرفة حيثيات وجوانب الظاهرة المدروسة، والتحليل من أجل المعرفة الدقيقة عن مختلف مكونات الظاهرة[1]، وفي هذه الدراسة تم إستخدامه لتعريف بمفهوم الجامعة، ومفهوم الأداء الجامعي، ومفهوم خدمة المجتمع.

- **منهج دراسة حالة:** هو منهج يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة ، سواء كانت فرداً أو مؤسسة أو نظاما إجتماعيا، وهو يقوم على أساس التعمق في دارسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها وذلك بقصد الوصول إلى

[1] عبد الناصر جندلي، **تقنيات البحث العلمي في العلوم السياسية والإجتماعية**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، 2010، ص ص 199- 200.

تعميمات متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المتشابهة[1]، وفي هذه الدراسة يتم إستخدامه من أجل التعرف على جامعة قاصدي مرباح من خلال مستوى أدائها وتحليلي للمعلومات التي تم الحصول عليها من خلال الدراسة الميدانية.

-**الإقتراب المؤسسي:**وهو الإقتراب الذي يعتمد على المؤسسة كوحدة تحليل ويركز على الأبنية والهياكل الرسمية[2]، وفي هذه الدراسة يتم إستعماله لدراسة المؤسسة الجامعية قاصدي مرباح ورقلة.

-**إقتراب النظمي:** يقوم هذا على أساس أن الإطار التحليلي للنظام هو عبارة عن دائرة متكاملة ذات طالع ديناميكي من التفاعلات السياسية، تبدأ بالمدخلات وتنتهي بالمخرجات وتقوم التغذيةالإسترجاعية بالربط بين نقطتي البداية والنهاية[3]، وفي هذه الدراسة تم إستعماله لتحليل ودراسة مدخلات ومخرجات النظام التعليم الجامعي.

-**الإقتراب الوظيفي(البنائي):** يركز هذا الإقتراب على الأبنية والوظائف التي يقوم بها أي نظام ، وتشير الأبنية إلى مجموعة من الأدوار المتناسقة فيما بينها أما الوظائف هي مجموعة الأنشطة الضرورية التي يعد إنجازها ضرورياً لبقاء النظام وإستمراره[4]، وفي هذه الدراسة تم إستخدامه من خلال تحديد وظائف وأدوار التي تقوم بها الجامعة.

ب- أدوات جمع البيانات:

-**المقابلة:** هي محادثة موجهة يقوم بها شخص مع أخر أو مع مجموعة أفراد، يهدف من خلالها إلى الحصول على معلومات لإستخدامها في البحث فالمقابلة تقوم على أساس الحوار والتفاعل المباشر بين الباحث والمبحوث[5]، حيث تم إستعماله في الدراسة الميدانية في مقابلة مع أحد مسؤولي مديرية جامعة ورقلة.

9/ مصطلحات الدراسة:

- **الأداء:** هو السلوك المرئي الظاهر الذي يمكن ملاحظته وتقديره وتقويمه.

- **الجامعة:** مؤسسة علمية تربوية تتمثل وظائفها الرئيسية في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع.

---

[1]عامر مصباح، **منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008،ص114.

[2]محمد عبيدات، **منهجية البحث العلمي(الفوائد والمراحل)**. دار وائل للنشر والطباعة، ط2، 1999، ص82 .

[3]محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1997، ص 131.

[4]**نفس المرجع السابق**، ص 185.

[5]عبد النور ناجي، **منهجية البحث السياسي**. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2011، ص74.

- **الأداء الجامعي:** هو تأدية وتنفيذ الوظائف والمهام المنوطة بكل مكون من مكونات وكل عنصر من عناصر الجامعة بطريقة فردية أو جماعية بغية تحقيق إنجاز رسالة الجامعة وأهدافها.

- **خدمة المجتمع:** مجموعة من نشاطات تقوم بها الجامعة لحل مشكلات المجتمع في مختلف المجالات المتعددة.

- **جامعة قاصدي مرباح ورقلة:** مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وثقافي ومهني تتمتع بالشخصية المعنوية والتسيير المالي، وهي تسير بموجب المرسوم التنفيذي رقم 01-210 المؤرخ في 23 أوت 2001 المتضمن تأسيس جامعة ورقلة.

10/ خطة الدراسة:

لقد قمنا بإعداد الدراسة بإعداد الدراسة من خلال تقسيمها إلى ثلاث فصول، الفصل الأول والفصل الثاني نظريان والفصل الثالث تطبيقي، فكان سبب تقسيمنا لهذه الخطة لإعطاء كل متغير مفهوم وفصل خاص به.

الفصل الأول: فتناول الأداء الجامعي مفهومه ومحدداته وذلك من خلال مبحثين، المبحث الأول تناول مفهوم الجامعة من حيث تعريفها ونشأتها، وظائفها وأدوارها، خصائصها وأهدافها، أما المبحث الثاني فقد تناول مفهوم الأداء الجامعي من حيث تعريفه ومكوناته، تطويره والعوامل المؤثرة في الأداء الجامعي.

أما الفصل الثاني فتناول الأداء الجامعي وخدمة المجتمع وذلك من خلال ثلاثة مباحث، المبحث الأول مفهوم خدمة المجتمع من حيث تعريف ونشأة مفهوم خدمة المجتمع، أبعاده ومبررات إهتمام الجامعة بخدمة المجتمع، أما المبحث الثاني الأداء الجامعي ومجالات خدمة المجتمع حيث تناول مجالات خدمة المجتمع وبرامج تطوير خدمة المجنمع، أما المبحث الثالث والأخير فتناول مشكلات وتحديات الجامعة في خدمة المجنمع.

أما الفصل الثالث فتناول الجانب التطبيقي لهذه الدراسة من خلال التطرق إلى الجامعة الجزائرية من حيث تطورها ا، ثم التعريف بجامعة قاصدي مرباح ورقلة وهيكلتها، ثم تحليلالأداء الجامعي في الدراسة الميدانية وتقييمها.

11/ صعوبات الدراسة:

واجهت صعوبة في الحصول على وثائق الإحصائيات الرسمية الخاصة بجامعة قاصدي مرباح ورقلة.

الاطار النـظري

الفصل الأول

الأداء الجامعي مفهومه ومحدداته

المبحث الأول: مفهوم الجامعة

المبحث الثاني: مفهوم الأداء الجامعي

تمهيد:

تعتبر مؤسسات الجامعية جزءاً من تاريخ الشعوب، وأحد مصادر حركتها الثقافية، فهي إحدى المؤسسات المهمة في المجتمع، نظراً للأدوار الرئيسية التي تؤذيها في تطور المجتمع والنهوض به في مختلف المجالات فمن خلالها نكشف عن الأهداف المرسومة للمجتمع، ومن خلالها تقوم بإعداد كوادر بشرية علمية وعملية لمواجهة متطلبات سوق العمل.

كما يعتبر الأداء الجامعيالمعيار الأساسي التي تسعى إليه المؤسسات الجامعيةللحكم على مدى نجاح سياسات التعليم المتمثلة في البرامج والأعضاء هيئة التدريس فيها، وطلبة، والإدارة الجامعية الفعالة، للوصول إلى مستوى عالٍ من الفعالية والتميز في أدائها.

ونظراً لأهمية المؤسسة الجامعية والأداء الجامعي، فسنتطرق إلى هذين المفهومين من خلال مبحثين، فالمبحث الأول يتناول مفهوم الجامعة، والمبحث الثاني يتناول مفهوم الأداء الجامعي.

المبحث الأول: مفهوم الجامعة

المطلب الأول: تعريف الجامعة

لقد تعددت المفاهيم وإختلفت حول تحديد مصطلح الجامعة ولا يوجد تعريف قائم بذاته، أو تحديد عالمي في كل الجامعات العالمية، وبذلك فإن كل مجتمع ينشأ جامعاته ويحدد لها أهدافها بناء على ما تمليه عليه مشاكله ومطامحه وتوجهه السياسي والإقتصادي والإجتماعي.[1]

ومن بين التعاريف المتعلقة بمفهوم الجامعة نجد:

الجامعة هي :" مؤسسة تعليمية يلتحق بها الطلاب بعد إكمال دراستهم بالمدرسة الثانوية والجامعة أعلى مؤسسة معروفة في التعليم العالي".[2]

– تعرف الجامعة: " هي الفضاء الجامع لمختلف التخصصات ويتم عن طريقها الحصول على الشهادات، وهي المكان الذي يقوم بوظيفة التدريس والبحث العلمي ونشر الثقافة والمعرفة، وتكوين الإطارات اللازمة لتنمية وخدمة المجتمع".[3]

– الجامعة هي: " مؤسسة علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمي معين وأنظمة وأعراف وتقاليد أكاديمية معينة، وتتمثل وظائفها في التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، وتتألف من مجموعة من الكليات والأقسام ذات الطبيعة العلمية المتخصصة، وهي مؤسسة إجتماعية أنشأها المجتمع لخدمة بعض أغراضه".[4]

من خلال التعاريف السابقة للجامعة ترى الطالبة بأنها كلها تتفق في الوظائف المتمثلة في التدريس والبحث العلمي، وخدمة المجتمع ومن هنا نستنتج تعريف إجرائي خاص بأن الجامعة هي مؤسسة تعليمية تسعى من خلال الأدوار والوظائف التي تقوم بها تجاه

---

[1]أيمن يوسف، " تطور التعليم العالي: الإصلاح والآفاق السياسية"، **(رسالة ماجستير في علم الإجتماع السياسي،** جامعة بن يوسف بن خدة –الجزائر–، 2008/2007)، ص 26.

[2]هاشم فوزي العبادي ويوسف حجيم الطائي، **التعليم الجامعي من منظور إداري (قراءات وبحوث)**. عمان: دار اليازوزي العلمية للنشر والتوزيع، ط1، 2011، ص 285.

[3]رضوان بواب، " الأداء الوظيفي والإجتماعي للأستاذ الجامعي في نظام الألمدي (L M D)"، **مجلة العلوم الإنسانيةوالإجتماعية**، العدد21، ديسمبر2015، ص37.

[4]فواز عقل، "دور الجامعة في خدمة المجتمع،" على الموقع الإلكتروني:https://scholar.najah.edu/sites/default/files/conferrnce-paper تاريخ الإطلاع يوم 27 مارس 2019، على الساعة22:16.

المجتمع من التدريس والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، وتقوم بإعداد كوادر بشرية مؤهلة مهنياً وثقافياً لخدمة أغراض المجتمع وتطوره.

المطلب الثاني: نشأة وتطور الجامعة:

يعد تاريخ ومكانة نشأة أولى الجامعات محل جدل، ففي حضارة اليونان القديمة إشتهر معلمون أمثال سقرلط وأرسطو ممن قاموا بتعليم الفلسفة والعلوم، ولكن تعليمهم لم يكن ضمن الإطار الجامعي ففي تلك الأيام، لما كان الطلبة يحتاجون النجاح في إمتحان القبول أو الإنتظام في مقررات محددة، ولا يمنحون شهادات أكاديمية. ومثل ذلك حدث في الهند القديمة، حيث قام العلماء بتعليم الهنود المعارف الدينية، لكن طريقتهم في التعليم لم تكن تعليماً جامعياً بمفهوم العصر الحديث.[1]

إن معرفة نشأة وتطور الجامعة يتم تقسيم تاريخ الجامعات إلى:

أ- الجامعة في العصور الوسطى (476-1453):

إن أول ظهور للجامعة كان في أروبا التي إرتبطت بالكنيسة الكاثوليكية بدأت كمدرسة رهبانية والمدارس المحلية لبعض المدن، في القرن 12، والتي كانت مكلفة بتدريب نخبة لحماية المدن، وخدمة الكنيسة والدولة، ثم تعددت إلى تدريس رجال الدين القانون والطب[2]. حيث لم تكن مؤسسات متكاملة، وإنما نمت تدريجياً بوصفها تجميعاً لمدارس فردية. وقد كانت أبرز الجامعات الأولى في أروبا وهي جامعة بولونيا في إيطاليا عام 1214م التي إشتهرت بالدراسات القانونية والتي أنشأت في القرن الثاني عشر الميلادي، وكذلك جامعة باريس عام 1201م التي إشتهرت بالدراسات اللاهوتية التي اقيمت في أواخر القرن الثاني عشر، وتكونت كل جامعة من هاتين الجامعتين من إتخاذ كليات مستقلة تقوم بتدريس سبعة موضوعات في مجال الآداب وهي: (النحو، الجدل، البلاغة) هذه الفنون الثلاث أضيفت لها الفنون الأربع وهي الحساب، وعلم الفلك، وعلم الهندسة، وعلم الموسيقى.[3]

---

[1] هاشم فوزي دباس العبادي وآخرون، **إدارة التعليم الجامعي: مفهوم حديث في الفكر الإداري المعاصر**. عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2009، ص68.

[2] خالد خميس السحاتي، **دور الجامعات في المجتمعات العربية: أعمال الموسم الثقافي السنوي الثاني لقسم العلوم السياسية**. ليبيا: جامعة بنغازي، ط1، 2018، ص25.

[3] هاشم فوزي ديلس العبادي وآخرون، **نفس المرجع السابق**، ص71.

– إن إنشاء وتأسيس الجامعات في كافة أنحاء أروبا قديم، فقد تأسست جامعة تولوز في فرنسا عام 1229م، وجامعة سالمانكا في إسبانيا عام 1220م، وجامعة براغ في ألمانيا عام 1347م، وجامعة أكسفورد عام 1167م (تم المصادقة عليها عام 1253م).[1]

ب– الجامعة والمجتمع الصناعي:

إزداد عدد الجامعات التي ظهرت في القرن 12، إلى 16 جامعة بحلول سنة 1300م، 38 جامعة في 1400م، و72 جامعة في سنة 1500م[2] فهذه الزيادة كانت بسبب:

– حركة الإصلاح والحركات المعارضة (الظروف السياسية، حركات التبشير).

– تزايد عدد الطلبة المنظمين إلى الطبقة العليا(طبقة النبلاء).

– تعد الثورة الصناعية من أهم الأسباب التي أدت إلى زيادة وتوسيع التعليم العالي، حيث بدأت الثورة الصناعية في بريطانيا في القرن 18، وإنتشرت في أروبا، أمريكا وباقي أنحاء العالم، ممأادى إلى ظهور نموذج جديد للجامعة، والتي تختص بالبحث، حيث ظهرت:

– علوم الطبيعة جديدة: الكيمياء والبيولوجيا، الجيولوجيا.

– علوم تطبيقية جديدة: الهندسة، المعادن، الكهرباء، الطب التطبيقي.

– العلوم الإنسانية: التاريخ، اللغة المعاصرة.[3]

وفي أواخر القرن 19، إزداد عدد الطلاب وإنتشر الطلبة عبر أنحاء أروبا، من بريطانيا وفرنسا إلى ألمانيا وروسيا وصولاً إلى الو. م. أ.

جـ– الجامعة ومجتمع مابعد التصنيع:

عرف التعليم العالي أكبر توسع له بعد الحرب العالمية الثانية منذ القرن 20سنة 1945م،حيث نمت الجامعات القديمة في كل الدول و توسعت في الحجم والتخصصات[4] حتى أعداد الطلبة زادت لتشمل أكبر عدد ممكن، ولم تعد تقتصر على النخبة أو نبلاء المجتمع. هذا التوسع غير المسبوق راجع إلى مايعرف بالثورة الثالثة في تاريخ الإنسانية، أي

---

[1]هشام يعقوب مريزيق، **قضايا معاصرة في التعليم العالي**. عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2008، ص23.

[2]نوال نمور، " كفاءة أعضاء هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي دراسة حالة كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير"، **(مذكرة الماجستير في العلوم إقتصادية وعلوم التسيير تخصص: إدارة الموارد البشرية**، جامعة منتوري قسنطينة، 2012/2011)، ص24.

[3]أيمن يوسف، **المرجع السابق**، ص32.

[4]إسلام عصام خضر هللو، " دور الجامعات الفلسطينية في خدمة المجتمع في ضوء مسؤولياتها الإجتماعية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية دراسة حالة جامعة الأقصى"، **(رسالة الماجستير في** إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية – غزة، 2013)، ص49.

التحول إلى مجتمع مبني على خدمات الخبراء المتخصصين، والذي يسمى عادة بـ " مجتمع مابعد التصنيع".

وغالباً مايسمى بـ " مجتمع المعلومات " تأكيداً عل أهمية الإتصال الإلكتروني والتكنولوجيا الرقمية، أو "مجتمع المعرفة" والذي يضم التطبيقات المختلفة للمعرفة في عدة مجالات: البيولوجيا، الطب، الفنون وغيرها.[1]

د- الجامعة في الوطن العربي:

إن جذور الجامعات الحديثة تبدأ من إنشاء جامعة القرويين(245هـ، 859م)، وجامعة الزيتونة في تونس(682هـ، 1283م)، وجامعة الأزهر في مصر(369هـ، 970م) وثلاثتها من أقدم الجامعات في العالم وكان طبيعيا أن تبدأ بتدريس العلوم الإسلامية، ولكن الأمر تغير فيما بعد فأصبحت معظم العلوم المعاصرة تدرس فيها.[2]

إن أقدم الجامعات الإسلامية هي جامعة القرويين، مقرها مدينة فاس بالمملكة المغربية(245، 859)، ويعتبر جامع القرويين من بين المعاهد العلمية التي ظلت تقوم بدورها التعليمي منذ نشأتها عام 1956م إلى زمننا هذا بلإضافة إلى المدارس النظامية في بغداد ومن أشهرها المدرسة المستنصرية التي بناها الخليفة المستنصر في القرن 13 عام 1233م، منطلقة من مجال الدراسات الفقهية.[3]

- أنشئت أولى الجامعات الحديثة في الوطن العربي عام 1908م وهي الجامعة المصرية، وكانت أهلية، ثم أنشئت الجامعة الجزائرية عام 1909م، وإن صدر مرسوم بتأسيسها عام 1879م، وأنشئت جامعة الإسكندرية عام 1942م، وجامعة عين الشمس 1950م، أما جامعة الخرطوم فقد كانت نواتها كلية غوردون التي أنشئت عام 1902م وسميت بجامعة الخرطوم عقب الإستقلال عام 1956م، وفي ذات العام إفتتحت الجامعة الليبية، أما المملكة العربية السعودية فأقدم جامعاتها جامعة الملك سعود التي أنشئت عام 1957م.[4]

- وفي لبنان تأسست جامعاتها عام 1951، وأنشئت جامعة بغداد عام 1958م.

وتتابع منذ أوائل الستينيات القرن العشرين تأسيس الجامعات في الوطن العربي، فظهرت جامعة الكويت، والجامعة الأردنية في عمان، وصنعاء باليمن، وجامعات أخرى في تونس والمغرب والبحرين والإمارات وغيرها، حتى بلغت الجامعات العربية أكثر من خمسين(50)

---

[1] نوال نور، **المرجع السابق**، ص25.

[2] هاشم فوزي دباس العبادي، **المرجع السابق**، ص68.

[3] مهدي التميمي، **مهارات التعليم: دراسات في الفكر والأداء التدريسي**. الأردن: دار كنوز المعرفة، ط1، 2007، ص25.

[4] نوال نمور، **المرجع السابق**، ص ص 27-28.

جامعة[1]، والتي تحرص وزارات التعليم على تمويلها بكل مايلزمهاونزويدمكتاباتهاومخابرها وإجراء التجارب والبحوث وبناء المدن الجامعية وكل هذا لمواجهة الطلب المتزايد والأعداد المتزايدة لطلبة التعليم العالي.

المطلب الثالث: وظائف الجامعة وأدوارها

أولاً: وظائف الجامعة

إرتبطت الجامعات تاريخياً بوظفتين رئيسيتين توسيع دائرة المعرفة ونشرها حيث يتم توسيع دائرة المعرفة عن طريق البحث العلمي، في حين ينشر العلم عن طريق التدريس أضيفت إلى هاتين الوظيفتين وربما منذ بداية النصف الثاني للقرن 20 وظيفة ثالثة هي تقديم الخدمات الإجتماعية للمناطق المحيطة بالجامعة.

وقد عمدت هذه الوظيفة الأخيرة في كل مكان لتجعل وظائف الجامعة الأساسية لأية جامعة في العالم ثلاثة: التدريس والبحث العلمي والخدمات الإجتماعية[2]، وفي الآتي سيتم شرح هذه الوظائف:

1/ التدريس:

تعد هذه العملية إحدى الوظائف الرئيسية المهمة التي تؤذيها الجامعة في تنمية القوى البشرية المؤهلة والمدربة للإستفادة منها في النهوض بالمجتمع وتطويره.[3]

2/ البحث العلمي:

يمثل البحث العلمي واحد من أهم المرتكزات التي يرتكز عليها التعليم الجامعي المعاصر فغير متصور أن تكون هناك جامعة بالمعنى الحقيقي إذ هي أهملت البحث العلمي او لم تعطه الإهتمام الذي يستحقه.[4]

فالبحث العلمي بذلك يعتبر من الوظائف الرئيسية للجامعة بل تنفرد به دون غيرها من المؤسسات المجتمع سواء في العالم المتقدم أو النامي.[5]

---

[1]هاشم فوزي دباس العبادي، **المرجع السابق**، ص ص 69-70.

[2]رافع إبراهيم حقي، " واقع التعليم الجامعي في البلدان العربية والطموح إلى الجودة"، **ورقة عمل مقدمة في المؤتمر العربي الأول حول: الجودة والتميز في الجامعات العربية**، الإمارات: جامعة الشارقة، 23 - 26 أبريل 2006، ص378.

[3]أميرة محمد علي أحمد حسن، ورقة علمية بعنوان: " توثيق العلاقة بين الجامعة والمجتمع"، **ورقة مقدمة إلى جامعة البحرين كلية التربية المؤتمر السادس لتعليم العالي ومتطلبات التنمية**، أيام 22- 24 نوفمبر 2007، ص7.

[4]أحمد فلوح، " مواصفات أساتذة الجامعة من وجهة نظر الطلبة"، **(أطروحة الدكتوراه في علم النفس وعلوم التربية**، جامعة وهرلن، 2013/2012)، ص33.

[5]عادل عوض وسامي عوض، **البحث العلمي العربي وتحديات القرن القادم (برنامج مقترح للإتصال والربط بين الجامعات العربية ومؤسسات التنمية**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 1998، ص19.

تقوم الجامعة بدور أساسي ومحوري في عملية البحث العلمي في مختلف المجالات المعرفة الإنسانية وتطبيقاتها العلمية والتكنولوجيا، إذ يساهم ذلك في الدفع بعملية التنمية.[1]

3/ خدمة المجتمع:

تعد الوظيفة خدمة المجتمع للجامعات مكوناً اساسياً مهماً لأي دور من أدوار الجامعة، سواء كانت بصورتها الكاملة أو حال كونها جزء لا يتجزء من الوظيفة الأولى (التعليم)، والوظيفة الثانية (البحث العلمي).[2]

– إن وظيفة خدمة المجتمع أهمية كبرى إضافة إلى الوظائف الأخرى، ويمكن القول أن بتنوع مسؤوليات الجامعة أمام المجتمع الذي ينتمي إليه فهي لا تقف عند مسؤوليات التعليم الجامعي فقط وإنما تتخذ علاقتها بالمجتمع ومتطلبات ذلك المجتمع لتحديد المسؤوليات والقيام بها على أكمل وجه.[3]

لقد إتضح مما سبق أن الجامعة ترتكز على ثلاثة وظائف أساسية فبوظيفة التعليم والبحث العلمي يهدف إلى خدمة المجتمع وتطوره مما يعني أن هناك نوع من التفاعل بين الوظائف الثلاث للجامعة فكلما زاد التفاعل والتنسيق عظمت الإستفادة.

ثانياً: الأدوار الحديثة للجامعة

إن الجامعات وفي الحقيقة أدوارها وجوهر رسالتها هي مصنع العقول التي تنتج وتبدع وتصنع الحضارة وأن الجامعة لن تتمكن من قيام لهذه الأدوار إلا إذا إرتقت إلى مستوى التحديات العلمية المعاصرة وإلى شتى المستويات من أجل التقدم والرخاء ورفع مستوى الحياة وإزدهارهاوإرتقائها، ومن هذا المنطلق يتطلب من الجامعات التعليمية أن تعمل بمايلي:

– دور الجامعة في تدريب وتأهيل شرائح المجتمع المختلفة: تقوم أغلب الجامعات وبوجود مراكز المختلفة لديها للتدريس و التي تستقطب مختلف شرائح المجتمع لأجل تدريبهم وإعدادهم إعداداً وفق حاجة السوق إليهم، وأيضاً سيعود بالنفع للمجتمع .

– توظيف البحث العلمي الجامعي في خدمة قطاعات الإنتاج والتنمية وربط مؤسسات البحث العلمي بمؤسسات الدولة كافة من خلال برامج وزيادة تفعيل تقديم الخدمات بشكل يؤثر في جودة عمليات التصنيع والإنتاج وتوفير الخدمات.

---

[1] عربي بومدين، " دور الجامعة الجزائرية في التنمية الإقتصادية: الفرص والقيود"، **المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الإقتصادية**، العدد07، 2016، ص251.

[2] وزارة التعليم العالي، **الوظيفة الثالثة للجامعات**. المملكة العربية السعودية: وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات الإدارة العامة للتخطيط، 2014، ص ص 12– 13.

[3] **نفس المرجع**، ص 15.

– تطوير القدرات في رفد القطاعات بالمتخرجين القادرين على هضم المتغيرات الجديدة والتعامل مع المشكلات الخدمية وبالعقول المبدعة القادرة على التواصل العلمي والتفاعل مع المستجدات العلمية والتكنولوجية المتسارعة التغيير.

– دور الجامعة في إقامة المؤتمرات والندوات.[1]

– دور الجامعة في تطوير المورد البشري حيث تقوم الجامعة على العمل على إضافة معارف ومفاهيم حديثة ومتطورة لمختلف الطلبة المقبولين والمتخرجين وبالتالي ستضيف قيمة للخريج النهائي وبالتالي سيكون الدور الريادي للجامعة في رفد مختلف القطاعات بالخريجين ذوي الكفاءات مما ستكون لهم المساهمة الفعلية في خدمة المجتمع.[2]

المطلب الرابع: خصائص وأهداف الجامعة

أولاً: خصائص وسمات المؤسسة الجامعية:

تتميز المؤسسة الجامعية بمجموعة من الخصائص وسمات وهي كالآتي:

– تعد المؤسسة الجامعية الموقع الأكثر حساسية في رسم معالم مستقبل موطنها الذي تمده بالأطر البشرية والكفاءات والمهارات من خلال مخرجاتها.

– يتسم محور نشاط المؤسسة الجامعية بأنه ذو سمة أكاديمية بالدرجة الأساسية، مضمونها التعليم والبحث العلمي والذي يتطلب إدارة إبداعية.

– تضم المؤسسة الأكاديمية إلى جانب العاملين فيها المستفيدين من خدماتها المباشرة وهم الطلبة الذين يعدون ثروة بشرية ثمينة.[3]

– الكثير من مخرجات المنظومة تصبح مدخلات أو عمليات لمنظومات أخرى.

– عملية تمويل نشاط منظمة التعليم هي نشاط مشترك بين أطراف عدة الدولة، القطاع الخاص، العائلة والفرد.

– نشاط التعليم الجامعي هو إستهلاكوإستثمار في آن واحد.[4]

إن مؤسسات التعليم الجامعي وما تمتاز به من سمات وخصائص تؤهلها إلى تولي قيادة لنشر العلم والمعرفة والعمل على خدمة المجتمع بجميع جوانبه الإجتماعيةوالإقتصادية والمعرفية.

---

[1]هاشم فوزي العبادي ويوسف حجيم الطائي، **المرجع السابق**، ص ص 298–308.

[2]ساجد شرقي، "دور الجامعات في تطوير وتنمية المجتمع"، **مجلة مركز الدراسات الإيرانية**، ، العدد10، جامعة البصرة ، 2008، ص174.

[3]بسمان فيصل محجوب، **إدارة الجامعات العربية في ضوء المواصفات العالمية(دراسة تطبيقية لكليات العلوم الإداريةوالتجارة)**. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية إدارية، 2003، ص 25.

[4]جواد كاظم لفته، **الإدارة الحديثة لمنظومة التعليم العالي**. الأردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2011، ص ص 137- 138.

ثانياً: أهداف الجامعة:

يرى المختصون أن للجامعة ثلاثة أهداف تتلخص فيمايلي:

- **أهداف معرفية:** تتمحور حول المعرفة وشيوعها.

- **أهداف إقتصادية:** تكمن في تطوير إقتصاد المجتمع وتلبية إحتياجاته من الإستثمار في رأس المال البشري والإستفادة من خبراته، للتغلب على مشكلات الإقتصاد وتنمية مايحتاج إليه من مهارات وقيم إقتصادية.[1]

- **أهداف إجتماعية:**تقود لإستقراء المجتمع وتنميته والتغلب على مشكلاته وقضاياه الإجتماعية، وتكون في مجملها على النحو الآتي:

- تدريب الطلاب على ممارسة النشاطاتالإجتماعية، مثل: مكافحة الأمية، والإدمان، ونشر الوعي الصحي، وغيرها.

- الربط بين نوعية الأبحاث ومشاكل المجتمع المحلي.

- تفسير نتائج الأبحاث ونشرها لإفادة أفراد المجتمع منها.

- تأهيل خريجين مدربين بما يتناسب مع إحتياجات المجتمع وطبيعة تغير المهن.[2]

تعمل الجامعة على تحقيق العديد من الأهداف إلا أنها تعاني من رؤية واضحة لتحقيق رسالتها.

[1]وزارة التعليم العالي، **المرجع السابق**. ص15.

[2]إياد علي الدجيني، " دور التخطيط في جودة الأداء المؤسسي دراسة وصفية تحليلية في الجامعات النظامية الفلسطينية"، **أطروحة الدكتوراه في التربية"مناهج وطرائق التدريسية"**، جامعة دمشق، 2011/2010، ص11.

المبحث الثاني: مفهوم الأداء الجامعي

المطلب الأول: تعريف الأداء الجامعي

يمثل الأداء الجامعي المعيار الأساسي للحكم على مدى نجاح سياسات التعليم الجامعي التي تنتهجها الدولة، وكما يعتبر محصلة الجامعة من خلال أداء مكوناتها وعناصرها المختلفة، التي تتكامل مع بعضها البعض لتحقيق غايات الجامعة، فجودة الجامعة ترتبط إرتباطاً وثيقاً بجودة مكوناتها وعناصرها المختلفة، حيث يتأثر مستوى جودتها بمستوى جودة أداء تلك المكونات والعناصر، ومن خلال هذا يمكن تقديم تعريفات للأداء الجامعي وقبل التطرق إلى تعريف هذه الأخيرة لا بد من التطرق أولاً إلى تعريف الأداء.

فيعرف الأداء بأنه: " هو الفعل الذي يعود على إنجاز الأعمال كما يجب أن تنجز، والذي يتصف بالشمولية والإستمرارية، ومن ثمة فهو بهذا المعنى يعتبر المحدد لنجاح المؤسسة وبقائها".[1]

ويشار أيضا للأداء على أنه: " تعبير عن المستوى الذي يحققه الفرد العامل عند قيامه بعمله من حيث كمية وجودة العمل المقدم من طرفه، والأداء هو الجهد الذي يبذله كل من يعمل بالمؤسسة".[2]

ويمكن تعريف الأداء الجامعي بأنه: " هو تأدية وتنفيذ الوظائف والمهام المنوطة بكل مكون من مكونات وكل عنصر من عناصر الجامعة بطريقة فردية أو جماعية تؤذي إلى إنجاز رسالة الجامعة وتحقيق أهدافها".[3]

ويعرف الأداء الجامعي على أنه: "نظام يربط مابين مكونات الجامعة والبيئة الخارجية المحيطة بها، فالأداء يمس جميع مكونات الجامعة المختلفة".[4]

---

[1]الشيخ الداوي، " تحليل أسس النظرية لمفهوم الأداء"، **مجلة الباحث**، ، العدد07، جامعة ورقلة، 2010/2009، ص273.

[2]وسيلة حمداوي، **إدارة الموارد البشرية**. الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 1996، ص123.

[3]ناجي رجب سكر، "تقويم أداء جامعة الأقصى بغزة كخطوة على طريق تحقيق جودتها الشاملة"، **ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الأول حول الجودة والتميز في الجامعات العربية**، الإمارات: جامعة الشارقة، أيام 23- 26 أبريل 2006، ص205.

[4]رائد حسين الحجار، "تقييم الأداء الجامعي من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة الأقصى في ضوء مفهوم إدارة الجودة الشاملة"، **مجلة الدراسات التربوية والنفسية**، ، مجلد11، العدد3، جامعة السلطان قابوس،، يوليو 2017.

ص207.

كما يعرف أيضاً: يعتبر أداء الجامعة محصلة لأداء مكوناتها وعناصرها المختلفة البشرية وغير البشرية التي تتكامل جهودها وأدوارها لتحقيق أهداف الجامعة ووظائفها.[1]

ومن خلال هذه التعاريف نستنتج تعريف خاص للأداء الجامعي هو الجهود المبذولة والمقدمة من طرف عناصر مدخلات الجامعة المتمثلة في الهيئة التدريسية، الطلبة، الإدارة الجامعية..... بغية تحقيق اهداف ورسالة الجامعة.

المطلب الثاني: مكونات الأداء الجامعي

تعتمد الخدمة التعليمية التي توفرها الجامعات على عدة عناصر والتي تسمى بمدخلات والعملية التعليمية والمخرجات، وهذا لتلبية إحتياجات الأطراف المستفيدين وهي كالتالي:

1/ المدخلات: تعتبر المدخلات من العناصر الأساسية التي لها دور أساسي في تحديد متطلبات إرتقاء بمؤسسات التعليم الجامعي وأهم مكونات المدخلات هي(الطلبة، أعضاء هيئة التدريس، الإمكانيات المالية والمادية، رسالة الجامعة...)، والتي يتم إيجازها بالتفصيل:

أ_ رسالة الجامعة: تحدد الجامعة رسالتها بشكل واضح يحدد نوع الخريج المطلوب، والمهارات التي ينبغي أن تتوافر لديه حتى يستطيع العمل بكفاءة في سوق العمل.[2]

ب_ الطلبة: إن الطلبة هم محور العملية التعليمية لذلك فقد أولت الجامعة منذ نشأتها جل إهتمامها للطلبة، وخلق البيئة المناسبة لهم وتأهيلهم بالعلم والمعرفة وتنمية روح الإبداع والتميز لديهم.[3]

جـ_ أعضاء هيئة التدريس: يعتبر هذا العنصر من أهم العناصر جودة التعليم الجامعي نظراً للدور الذي يقوم به في العملية التعليمية والتعلمية، ويرتبط هذا العنصر بحجم وكفاية الهيئة التدريسية.[4]

د_ الإمكانيات المادية والمالية: تشكل الموارد المالية واحد من أكثر المدخلات منظومة النظام التعليمي، فالموارد المالية تزود الإدارة العليا بإمكانية الحصول عللى المدخلات الباقية، كما نعلم أن نقص الموارد المالية يعتبر عائق للنظام التعليمي بكامله، والإمكانيات

---

[1]ناجي رجب سكر، **نفس المرجع السابق**، نفس الصفحة.

[2]حامد أحمد رمضان بدر، **تطوير مناهج التعليم الإداري/التجاري الجامعي في الوطن العربي**. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ص27.

[3]سعيد الحلاف، " تطوير جودة الأداء الجامعي في الأردن"، **ورقة عمل مقدمة في المؤتمر العربي الأول بعنوان: الإتجاهات الحديثة لتعزيز جودة أداء الجامعات في الوطن العربي**، الشارقة– دولة الإمارات العربية المتحدة في أبريل 2008، ص315.

[4]حسن علي الزعبي، " نظام إدارة الجودة في التعليم العالي(تجربة جامعة العلوم التطبيقية الخاصة)"، **ورقة عمل مقدمة في المؤتمر العربي الأول**، **نفس المرجع**، ص 166.

المادية مالها من أهمية في تأسيس البيئة الجامعية كالمدرجات والمرافق الإدارية، والتي تشمل أيضاً التجهيزات والمعدات العلمية والعملية المتاحة والمكتبات، والقاعات وغيرها.[1]

2/ العمليات التعليمية: تتضمن كافة العمليات والأنشطة التعليمية بتجهيز الطالب وإعداده علمياً وأخلاقياً للدخول في سوق العمل من ارشاد أكاديمي ومحاضرات وإمتحانات وغيرها والتي يتم إيجازها بالتفصيل:

أ_ البرنامج التعليمي: إن التعليم الطلاب هو الهدف لوجود المؤسسات الأكاديمية، لذلك فإن جودة البرنامج التعليمي وفاعليته أمر مهم جداً لعملية التعليمية، والبرنامج التعليمي ليس هو فقط مايحدث داخل الصفوف الدراسية، والمخبرات والمكتبة، وإنما ايضاً نشاطات الطلاب، والمحاضرات.[2]

ب_ المناهج الدراسية: يعد المنهج الدراسي عنصراً رئيسياً من عناصر العملية التعليمية، وتتعدد المعايير والصفات كواجب توفرها في المنهج ليتسم بالجودة والفعالية.[3]

جـ_ الأنشطة التعليمية (التقويم والإختبارات): فهي تتبع من أجل قياس وتقويم نمو الطلبة وتحصيلهم الدراسي.[4]

3/ المخرجات: وتشمل الطلاب بعد إستكمال متطلبات التخرج، بالإضافة إلى البحوث والدراسات التي يعدها الطالب وينجزها، والتي يمكن إيجازها بالتفصيل وهي كالتالي:

أ_ الطالب الخريج: هو الناتج النهائي لجميع أنشطة التعليم الجامعي فمستوى الخريج الجامعي من الناحيتين العملية والتعليمية الذي يعد مؤشراً هاماً على جودة العملية التعليمية.[5]

ب_ البحوث والدراسات: يمثل البحث العلمي بمستوياته كافة ركناً أساسياً من مخرجات الجامعة والذي يسعى إلى ربط مشكلات المجتمع المحيط بها بغية إيجاد الحلول لها.[6]

4/ التغذية الإسترجاعية: هي الأخذ بجميع الإجراءات التصحيحية التي تواجه المؤسسة أثناء

---

[1]محمد سعيد الطاهر، " الجودة في التعليم العالي(روؤية وأبعاد إشارة إلى جامعة النيلين)، **ورقة عمل مقدمة في المؤتمر العربي الأول بعنوان: الجامعات " تحديات العصر والآفاق المستقبلية"**. الرباط: المملكة المغربية، أيام 9. 13 ديسمبر 2007، ص 294.

[2]أحمد الخطيب، **الإعتماد وضبط الجودة في الجامعات العربية**. إربد: عالم الكتب الحديث، 2009، ص13.

[3]أحمد علي كنعان، " مؤشرات الجودة في التعليم العالي"، **ورقة عمل مقدمة في المؤتمر العربي الأول بعنوان: الجامعات: "تحديات العصر والآفاق المستقبلية،المرجع السابق**، ص24.

[4] نوال نمور، **المرجع السابق**، ص19.

[5]أحمد علي كنعان، **نفس المرجع السابق**، ص23.

[6]غلام محمد موسى حمدان، " الطريق نحو الجامعات البحثية هالميةالمستوى(دراسة شمولية في الجامعات العربية)"، **ورقة مقدمة إلى المؤتمر السنوي الرابع للعلوم الإجتماعية والإنسانية**، مراكش: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 19– 21 مارس 2015، ص73.

تنفيذها وتصحيحها والإستفادة منها مستقبلاً.[1]

فهذه المكونات والعناصر كلها تتفاعل مع بعضها البعض، وأي خلل يحدث في إحدى عنصر من عناصرها قد يؤثر على باقي العناصر الأخرى.

الشكل الرقم (01): يوضح مكونات النظام التعليم الجامعي.

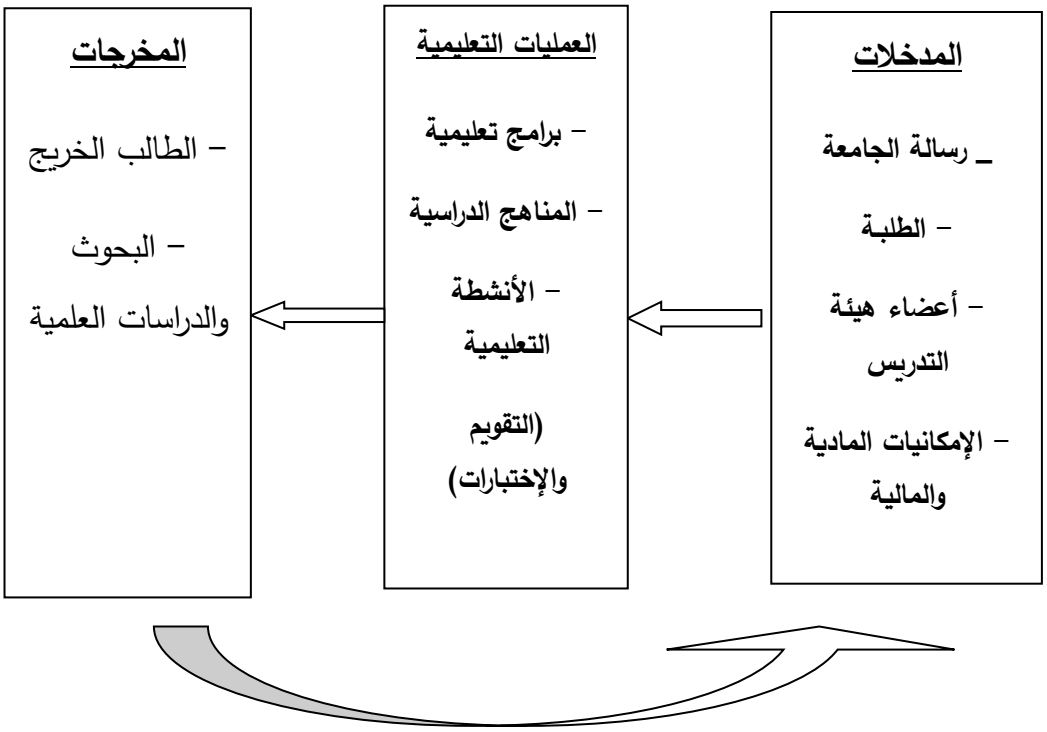

المصدر: من إعداد الطالبة.

المطلب الثالث: تطوير إدارة الأداء الجامعي

أصبحت الحاجة إلى الجودة في التعليم الجامعي أمراً ضرورياً، وباتت أكثر إلحاحاً لإيفاء بمتطلبات المجتمع وتوقعاته، ولقيام بتطوير إدارة الأداء الجامعي والرفع من مستوى الأداء وتحسينه وهذا من خلال تبني إدارة الجودة الشاملة التي تمثل نهضة جديدة وأسلوب فعالاً لإدارة هذه المؤسسات وقيادتها بما فيها الجامعات، فالجودة في المؤسسات الجامعية تعني الطلبة، والخريجين ومستوى الأداء، والهيئة التدريسية، والعاملين والهيكل الإداري والأكاديمي، بمايحقق النمو والتطور لتحقيق الأهداف المطلوبة.

إن مفهوم إدارة الجودة الشاملة هو فلسفة إدارية عصرية حديثة تعتمد على المهارات الإبداعية والجهود الجماعية للوصول إلى المستوى المطلوب مروراً بالعمليات والأداء

[1] هاشم فوزي العبادي ويوسف حجيم الطائي، **المرجع السابق**، ص38.

الصحيح والمتقن وإنتهاء بالتطوير والتحسين المستمرين، وهذا ما دعى العديد من الجامعات إلى السير نحو تطبيقها للوصول إلى الجودة ورضا المستفدين منها.[1]

ويمكن تعريف إدارة الجودة الشاملة في الجامعات على أنها: منهج عمل لتطوير شامل ومستمر يقوم على جهد جماعي بروح الفريق، ويشمل كافة مجالات النشاط على مستوى الجامعة والكلية، ويشكل مسؤولية تضامنية لإدارة الجامعة وإدارة الكلية والإدارات الخدمية العاملة بهما، وللأقسام العلمية وأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم.[2]

إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي هي: القيام بكافة الأنشطة والفعاليات الإدارية والأكاديمية و المالية لإشباع حاجات الطلبة ومتطلبات سوق العمل عن طريق التطوير والتحسين المستمر لجودة الخدمة التعليمية للحصول على خريجين ذوي كفاءة ومهارات عالية يحتاجها سوق العمل.[3]

ب_ أهداف الجودة الشاملة في التعليم الجامعي:

إن للجودة التعليم الجامعي أهداف عديدة منها:

-الإرتقاء بمستوى الأكاديمي والإنفعالي والتربوي للطلبة بوصفهم أحد مخرجات النظام الجامعي.

-النظرة الشمولية لعملية التعليم والتعلم والإبتعاد عن التجزئة بين عناصر التعليم الجامعي.

- التركيز على جودة جميع أنشطة مكونات النظام التعليمي (المدخلات ، العمليات، المخرجات)

-الإهتمام بمستوى أداء الأساتذة والطلبة من خلال المتابعة الفاعلة وإيجاد الإجراءات التصحيحية اللازمة وتنفيذ برامج التدريب المقننة والمستمرة والتأهيل الجيد.[4]

---

[1]مهدي صالح مهدي السامرائي، **تطبيقات إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي**. العراق: الذاكرة للنشر والتوزيع، ط1، 2012، ص147.

[2]أحمد إبراهيم موسى إبراهيم، **بناء وتنمية ثقافة الجودة الشاملة لتحسين أداء الجامعات المصرية(مدخل القياس المقارن)**. مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2016،ص4.

[3]محمد جبر دريب، " معوقات ومتطلبات الجودة والتطبيقات الإجرائية لضمانها في التعليم الجامعي"، **مجلة كلية التربية للبنات العلوم الإنسانية**، العدد10، 2014، ص91.

[4]محمد مولود سلمان، " جودة التدريس الجامعي بين رصد الواقع ورؤية التطوير"، **مجلة الدراسات التاريخية والحضارية**، المجلد8، العدد 23 كانون الثاني 2012، ص ص 400- 401.

ج_ أهمية إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي:

وخلال ماقدمه الباحثون من دراسات وبحوث تناولت موضوع إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي حيث نستخلص اهميتها فيمايلي:

– زيادة الإنتاجية كل عنصر في المؤسسة وضمان التحسين المتواصل والشامل لكل القطاعات ومستوياتوفعاليات المؤسسة.

– تحسين كفايات المشرفين الأكاديمين ورفع مستوى الأداء لجميع الإداريين من خلال التدريب المستمر.[1]

– تساعد في تركيز الجامعات على إشباع الإحتياجات الحقيقية للسوق.

– تؤذي إلى تقييم الأداء وإزالة جميع الجوانب غير المنتجة في النظام التعليمي للجامعة.

– إيجاد مجموعة من الهياكل التنظيمية التي تركز على جودة التعليم الجامعي.

– تطوير أسلوب العمل الجماعي عن طريق فرق العمل وإعطائهم فرص لتطوير إمكانياتهم وتقويتها.[2]

كما أن أهم العناصر الأساسية لتحقيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي هي:

– شمولية العمليات والأنشطة التي تطور وتغير ثقافة الجامعة لتركيز على جوانب الجودة.

– العمل على أن يكون الطالب هو المحور الرئيسي للعملية التعليمية التربوية.

– إيجاد نظام فعال للتدريب على العمل بنظام الجودة الشاملة في الجامعة.

– المشاركة الجماعية، بالنسبة للمؤسسة الجامعية من طرف مشاركة العاملين والأساتذة والمديرين وتقوية الطاقات والإمكانات لتنفيذ معدلات الجودة.[3]

– الرؤية الإسترتيجية ودعم الإستراتيجية ودعم الإدارة.

– التركيز على العملاء، بالنسبة للمؤسسات التعليم الجامعي ويجب التركيز على الطلاب والمستفيدين الإجتماعييناوإحتياجاتهم.[4]

---

[1] محمد فوزي العبادي وآخرون، **إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي**، الأردن: الوراق للنشر والتوزيع، 2009، ص 195.

[2] محمد عوض الترتوري وأغادير عرفات جويحات، **إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والمكتبات ومراكز المعلومات**. الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2006، ص80.

[3] مهدي صالح مهدي السامرائي، **المرجع السابق**. ص ص 85– 86.

[4] AGraham and Other, **ToTal Quality management T Q M.productivity press Anew American T Q M,** portaland, 1993,p p 5–6.

د_ مراحل تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم الجامعي:

إن تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم الجامعي لا بد أن يمر بعدة مراحل يمكن تلخيصها فيمايلي:

1/ مرحلة الإعداد: يتم التأكد من فريق العمل وتفعيل دوره ومناقشة تطوير العمل.[1]

2/ مرحلة التخطيط: وفيها يتم وضع الخطط التفصيلية للتنفيذ وتحديد الهيكل الدائم وتوفير المواد اللازمة لتطبيق النظام.[2]

3/ مرحلة التنفيذ: فيها توزع المهام والمسؤوليات وتحدد السلطات ويخضع جميع العاملين للتدريب اللازم.

4/ مرحلة التقويم: وهي مرحلة تصاحب كل المراحل السابقة وذلك للإستفادة من التقويم المستمر في ترشيد

عمليات إدارة الجودة الشاملة من خلال المراقبة المستمرة للأداء بمعايير الجودة التي تم تحديدها في المرحلة الأولية.[3]

الشكل رقم(02): يوضح عملية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعات

المصدر: من إعداد الطالبة.

[1]هاشم فوزي دباس العبادي وآخرون، **المرجع السابق**، ص 484.

[2]خالد أحمد الصرايرة وليلى العساف، " إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي بين النظرية والتطبيق"، **المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي**، المجلد1، العدد1، 2008، ص22.

[3]قوي بوحنية، **إدارة مؤسسات التعليم العالي في ظل الإقتصاد المعرفي مقاربات معاصرة**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009، ص ص 83- 84.

وأهم المؤشرات التي يتم الإعتماد عليها لقياس إدارة الجودة الشاملة في أداء مؤسسة التعليم الجامعي هي كالتالي:

أ – العملية التعليمية: وتتضمن أعضاء هيئة التدريس، الطلبة، البرامج التعليمية والمناهج، القاعات الدراسة.

ب– العملية الإدارية والمباني والمرافق التعليمية والعلمية.

ج – التمويل والإنفاق التعليمي.

د – البيئة المحيطة والعملية التقييمية.[1]

هـ_ معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة:

إن أهم العوائق التي تواجه تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي هي:

– عدم وجود تخصيصات كافية لتطبيق برنامج الجودة الشاملة.

– عدم إنسجام العلاقة بين الإدارة والعاملين في الجامعة.

– قلة التمويل المالي وضخامة التكاليف المصاحبة لتطبيق الجودة الشاملة.

– إهمال كفاءة عضو هيئة التدريس عند إختياره لتنفيذ أعمال معينة.

– معايير قياس الجودة غير واضحة ومتجددة لقياس مدى التقدم والإنجاز.[2]

ومما سبق يتضح لنا أن إدارة الجودة الشاملة هي إحدى أساليب لتطوير المؤسسات الجامعية فهي:

1– عملية تركز على الطلبة بوصفهم محور العملية التعليمية.

2– بوصفها ثقافة جديدة سوف تغير ثقافة المجتمع المحيط بالجامعة.

3– لكون الجودة ركناً أساسياً في التخطيط الإستراتيجي للجامعة.

4– ترتكز على إشباع حاجات الطلاب والمجتمع، وتحقق للجامعة النمو والتطور وتؤهلها إلى تحقيق أهدافها.

---

[1] Gafar Musa Idreas and other," Applying ToTal Quality Management on Higher Education services for continuing Improvement, Guaranteeing input quality and obtaining Accreditation: Acase study of taif university Alkhurma Branch", **Asientific journal issued by the Arab Academy for scienceand Techhno logy**, vol3, no7, Ambarak, 2016, p46.

[2] محمد رجب دريب، **المرجع السابق**، ص ص 90– 91.

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في الأداء الجامعي

تواجه مؤسسات التعليم الجامعي عدة عوامل تؤثر في عملية الأداء وهي:

1/ التمويل:

يعد التمويل حجماً ومصدراً وألية من أعقد المشكلات التي تواجه العمل الجامعي كونه يقترن بطريقة او بأخرى بمدى إستقلالية الجامعة وكلياتها، وفي الغالب تعد الحكومات الجهة الأكثر قدرة في الإنفاق على التعليم الجامعي في دول المنطقة العربية، كما تساهم التبرعات والهبات والوقفيات إلى جانب موارد ممارسة الجامعة لنشاطات بحثية تعاقدية أو إنتاجية أحياناً بإستناد بعض أنشطتها، إلا أن حجم الإنفاق المطلوب لممارسة الجامعة لمهامها وفق رسالتها يتسم عادة بأنه كبير، وبالتالي فإن الحكومات تعد الجهة الممولة الرئيسية.[1]

– إن قضية التمويل التعليم الجامعي من أكبر التحديات التي تواجه المسؤولين ومتخذي القرار، فنقص التمويل يؤثر تأثيراً بالغاً على مدخلات التعليم من أبنية، وتجهيزات، ومواد تعليمية، وأساتذة، كما يؤثر على فعاليات ومهام التعليم سواء كانت تدريساً، أو بحثاً أو خدمة المجتمع، مما يجعل المؤسسات الجامعية غير قادرة على مواكبة التقدم العلمي، ويؤثر أخيراً على مخرجات، وذلك بالنسبة لمستوى تحصيل الطلاب، وكفاءتهم المعرفية، والمهارات، وإنتاجية البحث العلمي، الأمر الذي يؤذي في نهاية الأمر إلى تدني مستوى الخريج وتدني مستوى جودة وكفاءة منظومة التعليم الجامعي بصفة عامة.[2]

وأخيرا يعتبر التمويل أحد من المدخلات و المصدر الأساسي للجامعة فبتوفير التمويل تحقق الجامعة مستواها وبنقصه تعرقل الجامعة في تحقيق أهدافها.

2/ التخطيط:

إن التعليم الجامعي بدون التخطيط يصبح عملاً إرتجالياً، ولا تناسب الدولة العصرية ولا يحقق خصائصها ومقوماتها.

فالتخطيط الجامعي هو مرحلة التفكير التي تسبق عملية إتخاذ القرارات إتجاهاً باختيار مجموعة من الأهداف الواجب تحقيقها والعناصر الواجب إستخدامها مادية كانت كالأموال والقاعات وغيرها أو بشرية كالمدرسيين والموظفيين والعمداء وغيرهم وكذلك

---

[1] بسملن فيصل محجوب، **المرجع السابق**، ص43.

[2] مجدى عبد الوهاب قاسم، **صناعة مستقبل التعليم الجامعي بين إرادة التغيير وإدارته**. القاهرة: دار الفكر العربي، ط1، 2014، ص71.

مجموعة القرارات التي تواجه سير عمل الجامعة والإجراءات التفصيلية التي تتبع لتنفيذ الأعمال معوضع البرامج الزمنية اللازمة لها.[1]

ويكون التخطيط على مستوى وزارة التعليم العالي حيث يتم هنا رسم السياسة العامة للجامعات وكيفية إعداد الخطط الخاصة بها وطرق تنمية الجامعة، والتخطيط على مستوى الوزارة هو إيجاد الطرق التي تساعد على تحقيق الأهداف التنموية الإقتصاديةوالإجتماعية.

أما التخطيط على مستوى الجامعة فهذه الوظيفة يمارسها مجلس الجامعة أو رئيس الجامعة في ضوء الخطة العامة المنبثقة من الوزارة.

أما التخطيط على مستوى الكليات يكون بعد أن تتم معرفة وتحديد الأهداف التي تسعى الجامعة إلى تحقيقها، لذا تعد عملية التخطيط عمل أساسي وضروري لكل كلية ويشمل التخطيط كافة أقسام الكلية العلمية والإدارية.[2]

لذا يعد التخطيط عامل مؤثر في سير المؤسسات الجامعية وبالتخطيط تسعى الجامعة لتحقيق أهدافها ورسالتها.

3/ التدريب:

يعتبر التدريب مجموعة من الظروف والمواقف التي تستخدم لزيادة مستوى أداء بعض الوظائف الإنسانية، وحقيقة أن التدريب في بعض الأحيان يقوم على تزويد الفرد ببعض المهارات الجديدة.[3]

يعتمد نجاح أي تعليم جامعي على مدى مايتوفر من أساتذة جامعيين، لأنهم هم حجر الزاوية، فلأستاذ الجامعي الكفء له سمات شخصية، وكفاءات تدريسية، علمية ومهنية مميزة، وماله من أهمية في ذلك من خلال الأدوار التي يقوم بها في إعداد الكفاءات البشرية للمجتمع[4]، فإن التدريب يعد أحد العوامل المؤثرة في الأداء الجامعي فالتدريب أساتذة التعليم الجامعي وكذا الطلبة يهدف إلى رفع مستوى أداء الجامعة وتطوير الأساليب على مستوى الجوانب العلمية والمهنيةفهذا كله لتحسين نوعية المخرجات.[5]

فإذا كان تطوير المناهج وتحديث الوسائل يتطلب جهداً وإمكانات مادية، فإن رفع كفاءة المدرس تتطلب إمكانيات مضاعفة، باعتبار الأستاذ هو العنصر المتفاعل والموصل لما في

---

[1] هاشم فوزي دباس العبادي وآخرون، **المرجع السابق**، ص ص 109- 110.

[2] **نفس المرجع**، ص ص 118- 119.

[3] الويزة طشوعة، " تحديد الإحتياجات التدريبية لأساتذة اتعليم العالي في مجال التقويم في ضوء متغير نوعية التكوين – دراسة ميدانية بجامعة سطيف"، **(مذكرة الماجستير في الإدارة التربوية**، جامعة فرحات عباس سطيف)، ص135.

[4] دلال سلامي وإيمن عزي، " تكوين الأستاذ الجامعي الواقع والآفاق"، **مجلة الدراسات والبحوث الإظجتماعية**، العدد13، جامعة الوادي، ديسمبر2013، ص151.

[5] الويزة طشوعة، **نفس المرجع السابق**، ص134.

هذا البرامج، لذلك أصبح التدريب وتكوين المدرسين ضرورة لا مفر منها على هذا الأساس يحتاج أستاذ التعليم الجامعي إلى تدريب مستمر لتنمية مهاراته سواء على مستوى الأكاديمي او المستوى المهني[1]ما يتلاءم مع سوق العمل.

وأخيراً يعد التدريب عنصر مهم في تكوين شخصية المتدرب سواء أساتذة جامعيين أو الطلبة فبالتدريب أساتذة وتكوينهم وإعدادهم إعداداً شاملاً متكاملاً بحيث يتمكن من نقل نتائج العلم وبحوثه إلى الطلبة نقلا يؤذي إلى التجديد والإبداع، ويحقق التفاعل مع الطلاب بتزويدهم ببعض المهارات الجديدة تؤثر على بناء شخصية الطالب مستقبلاً وإعداده إعداداً مهنياً بما يتلاءم مع سوق العمل .

[1] **نفس المرجع**، ص 136.

خلاصة الفصل الأول:

في هذا الفصل تم تناول مفهوم الجامعة من حيث تعريفها ونشأتها، خصائصها وأهدافها التي تسعى إلىتحقيقها، والوظائف الرئيسية الثلاث المتمثلة في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع، فبوظفتي التعليم والبحث العلمي تحقق خدمة المجتمع، كما تم التطرق إلى مفهوم الأداء الجامعي من خلال تعريفه ومكوناته المتمثلة في المدخلات والعمليات والمخرجات وهذا من خلال تفاعل هذه المكونات مع بعضها البعض لتحقق الجامعة أدائها.

كما تناولنا أيضا تطوير إدارة الأداء الجامعي من خلال إعتماد على أسلوب إدارة الجودة الشاملة التي تسعى في هذا الفصل تم تناول مفهوم الجامعة من حيث تعريفها ونشأتها، خصائصها وأهدافها التي تسعى إلى غلى تحسين إدارة المؤسسات الجامعية وزيادة فعاليتها وكفاءتها، والعمل على تحسين في جودة مخرجاتها التي تسعى إلى تلبية إحتياجات المجتمع ومتطلباته.

وفي الأخير تم التطرق إلى العوامل التي تؤثر في عملية الأداء الجامعي من تمويل وتخطيط وتدريب التي تسعى في الأخير إلى نجاح أو فشل في تحقيق أهداف الجامعة ورسالتها.

الفصل الثاني

الأداء الجامعي وخدمة المجتمع

المبحث الأول: مفهوم خدمة المجتمع

المبحث الثاني: الأداء الجامعي ومجالات خدمة المجتمع

المبحث الثالث: المشكلات والتحديات الجامعة في خدمة المجتمع

تمهيد:

للجامعة دوراً مهماً في خدمة المجتمع وتوثيق العلاقة فيما بينهما وذلك من خلال مخرجات الجامعة التي تتميز بالفعالية والجودة، ومشاركة الجامعات في حل المشكلات في المجتمع ومساهمتها في فعاليات ونشاطات المجتمع.

إن العلاقة المتبادلة بين الجامعة والمجتمع علاقة تأثر وتأثير، فالجامعة لها دوراً مهماً في خدمة المجتمع تعليمياً وبحثياً وخدمياً، كما أن المجتمع أيضاً له دور مهماً في تقوية العلاقة مع الجامعة والتعاون معها في حل المشكلات التي يواجهها سواء مشكلات التعليمية أو الإدارية أو المادية او الإجتماعية.

لذا تعتبر الجامعة أهم المؤسسات التي تسند لها مجموعة من الأهدداف لخدمة المجتمع وتطويره والنهوض به في مختلف المجالات والبرامج، وهذ ما سنتطرق إليه في هذا الفصل من خلال ثلاثة مباحث، حيث يتناول المبحث الأول مفهوم خدمة المجتمع، أما المبحث الثاني فيتناول الأداء الجامعي ومجالات خدمة المجتمع، وأخيراً المبحث الثالث يتناول مشكلات وتحديات الجامعة في خدمة المجتمع.

المبحث الأول: مفهوم خدمة المجتمع

المطلب الأول: تعريف ونشأة خدمة المجتمع

تعد خدمة المجتمع من الموضوعات الهامة في هذا العصر، وخاصة الخدمات التي يقدمها التعليم الجامعي للمجتمعات، حيث بدأ ظهرر مفهوم خدمة المجتمع بداية عصر النهضة الأروبية في النصف الأخير للقرن التاسع عشر في الولايات المتحدة الأمريكية وهو حلقة وصل بين المجتمع والوحدات الأكاديمية في الجامعة، التي تركز الإهتمام على الأبحاث التطبيقية الموجهة لخدمة المشكلات الزراعية والصناعية والإقتصاديةوالإجتماعية إلى غير ذلك.[1]

وعند نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وبدء الثورة العلمية والتكنولوجيا وما صاحبها من التغيرات سياسية وإجتماعية وإقتصادية هائلة بدأت بعض الجامعات تستجيب لهذه التغييرات وتخرج عن دورها التقليدي الذي يقتصر فقط على التعليم والبحث العلمي، إلى مجال جديد يطلق عليه بخدمة المجتمع، التي تسعى من خلاله الجامعة لحل المشكلات الإجتماعيةوالإقتصادية والسياسية لمجتمعها.[2]

ومنه تعتبر وظيفة خدمة المجتمع من أبرز وظائف الجامعة ومكونا أساسياً مهماً لأي دور من أدوار الجامعة، لقد حاول العديد من الباحثين بتحديد وتقديم مفهوم خدمة المجتمع ومن هذه التعاريف مايلي:

– تعرف خدمة المجتمع بأنها: "كل ماتقدمه الجامعة من بحوث علمية وإستشارات ودورات تدريبية وبرامج توعوية لخدمة أبناء المجتمع".[3]

– هي " نشاط تقوم به الجامعة موجهاً لخدمة أفراد المجتمع يتضمن تقديم النصح وتوفير المعلومات للأفراد والهيئات، وإجراء البحوث التطبيقية لحل مايواجه المجتمع من مشكلات

---

[1] شرف أحمد الشهاري وزيد علي الغيلي، " دور التعليم العالي في خدمة المجتمع في الجمهورية اليمنية"، **مجلة الأندلس للعلوم الإجتماعية والتطبيقية**، المجلد5، العدد10، نوفمبر 2013، ص437.

[2] **نفس المرجع**، ص439.

[3] طارق عبد الرؤوف عامر، **الجامعة وخدمة المجتمع توجهات عالمية معاصرة**. القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، ط1، 2012، ص57.

وعقد المؤتمرات والندوات وبرامج التدريب العاملين في مؤسسات الدولة وأفراد المجتمع المحلي.[1]

– وتعرف خدمة المجتمع بأنها أيضا الخدمة التي تعمل على تقديم العديد من التغييرات الإجتماعية داخل.

المجتمع بشكل عام، مع إحداث تغيرات أيضا على أشكال تنمية المجتمعات المختلفة وأفراده.[2]

من خلال التعاريف السابقة يمكن تقديم تعريف إجرائي لخدمة المجتمع بأنها: مجموعة من الخدمات والبرامج والأنشطة والأعمال التي تقدمها الجامعة للمجتمع في المجالات التالية(التوعية والتثقيف، إجراء البحوث التطبيقية، التدريب، الإستشارات العلمية) وذلك للتغيير ولمعالجة وحل مشكلات المجتمع.

المطلب الثاني: أبعاد خدمة الجامعة للمجتمع

تعد الوظيفة الثالثة للجامعة في كثير من الدول هي خدمة المجتمع غير أنها في الحقيقة تتوسع في هذا المفهوم، وهذا من خلال ثلاثة أبعاد، وتتمثل هذه الأبعاد في:

1/ البعد الجغرافي:

يطلق عليه أحيانا التعليم الإرشادي او التعليم بغرض خدمة المجتمع المحيط بالجامعة أو التعليم خارج جدران الجامعة، ويقصد به تقدم المناهج النظامية التي تؤذي إلى الحصول على درجات جامعية لهؤلاء الذين لا يستطيعون الحضور إلى الجامعة وذلك عن طريق عقد فصول دراسية نهارية أو مسائية خارج الجامعة أو عن طريق الدراسة بالمراسلة أو التعليم عن طريق إذاعة والتلفزيون.[3]

---

[1]حسام عرفة سلطان معروف، "دور كليات التربية بالجامعات الفلسطينية في خدمة المجتمع المحلي من وجهة نظر أساتذتها"، (**رسالة الماجستير في أصول التربية**، جامعة الأزهر - غزة، 2012)، ص15.

[2]ضحى بنت عبد العزيز الغايز، " واقع مساهمة جامعة شقراء في برامج خدمة المجتمع"، **مجلة بحوث علمية**، العدد7، 2017، ص61.

[3]طارق عبد الرؤوف عامر، **المرجع السابق**، ص69.

2/ البعد الزمني:

ويسمى هذا البعد أحيانا بالتعليم المستمر، أو التعليم العالي للكبار، ويقصد به توفير فرص الدراسة العالية للكبار الذين أتمو تعليمهم الرسمي بالمدارس بهدف تحسين مستوى الفرد وزيادة كفاءة المهنية كمواطن، وذلك عن طريق إنشاء الفصول الدراسية وإلقاء المحاضرات و التعليم بالمراسلة وتطبيق المناهج القصيرة، وعقد ندوات البحث، وغير ذلك من أشكال التعليم المستمر.[1]

3/ البعد الوظيفي الخدمي:

ويشمل هذا النوع على ما يسمى بالخدمات التعليمية والإتجاهات التطبيقية ويمثل تطور الموارد الجامعية، وإستغلالها لمقابلة إحتياجاتواهتمامات الشباب غير الجامعي والكبار، بغض النظر عن السن، أو الجنس، أو الخبرات التعليمية السابقة، كما يقوم بتقديم الإستشاراتللهيئات والأفراد في مجالات المختلفة الزراعية والصناعية والتجارية.[2]

على الجامعة أن تعزز الدور التكاملي لكافة أبعاد الوظيفة الثالثة السالفة الذكر.

المطلب الثالث: مبررات إهتمام الجامعة بخدمة المجتمع

يمر عالمنا اليوم بمجموعة من المتغيرات العالمية في النواحي العلمية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية، إلا أنه ما يميز هذه التغيرات في العصر الحديث عن التغيرات السابقة، ومن أهم هذه التغيرات هي:

-الإنفجار السكاني.

- التغير السريع والإنفجار المعرفي.

-إرتفاع المستوى المهاري الذي تتطلبه الأعمال والمهن.[3]

- البرامج التثقيفية العامة التي يستفيد منها أفراد المجتمع دون التقيد بشروط المؤهل، السن، الوظيفة.

---

[1]إسلام عصام خضر هللو، **المرجع السابق**، ص43.

[2]طارق عبد الرؤوف عامر، **نفس المرجع السابق**، ص70.

[3]إسلام عصام خضر هللو، **المرجع السابق**، ص50.

– شعور المجتمع بأن جامعاته تستجيب لحاجاته المتغيرة وأنها تبذل جهدها لحل مشكلاته والإرتقاء بقدرات أفراده، وهذا يزيد من تأييد المجتمع لها.

– مشاركة أعضاء هيئة التدريس بالأقسام العلمية في الجامعات في البرامج المتنوعة المبتكرة لخدمة المجتمع يسهم في فتح آفاق العمل الجماعي المتكامل أمامهم.

– تمتلك الجامعة رصيداً ضخماً من أهل العلم والخبرة لذا فإن الأمم تلتفت إلى جامعاتها طلباً للمشورة العلمية والفنية التي يمكن أن تساهم في حل مشكلاتها الناجمة عن التغييرات التقنية والإقتصاديةوالإجتماعية السريعة.

– سعي الجامعات للتعرف على حاجات المؤسسات والهيئات القائمة على تخطيط وتنفيذ برامج التنمية في المجتمع وتوثيق الصلات بين الجامعات وبين الهيئات بما يخدم تحقيق أهداف التنمية في المجتمع.

– برامج الندوات والمحاضرات العامة.

– ماتنظمه الجامعة من قوافل تثقيفية إلى تجمعات المواطنين لتوعيتهم وتثقيفهم وفق حاجاتهم الثقافية.

– تطور مفهوم العمل وزيادة التخصص في المهن.

– ماتنشره الجامعة من مجلات علمية لتثقيف أفراد المجتمع في مختلف شؤونه.[1]

من خلال هذه المتغيرات وآثارها أدت بالجامعة إلى الإهتمام ببرامج وأنشطة خدمة المجتمع.

[1] حسام عرفة معروف، **المرجع السابق**، ص ص 27- 28.

المبحث الثاني: الأداء الجامعي ومجالات خدمة المجتمع

المطلب الأول: مجالات خدمة المجتمع

تعمل منظومة الأداء الجامعي من خلال تفاعل جميع مكونات العملية التعليمية من مدخلات وعمليات ومخرجات وهذه الأخيرة تساهم في خدمة المجتمع من خلال البحوث التطبيقية التي تعالج قضايا ومشكلات الإجتماعية والطلبة الخريجين الذين يتوجهون إلى سوق العمل لتلبية إحتياجات المجتمع، كما تتعدد مجالات خدمة المجتمع التي تقدمها الجامعات لمجتمعاتها بتعد حاجات ومشكلات المجتمعات، كما تتعدد بتعدد الجماعات التي توجه إليها تلك الخدمات.

وتتنوع مجالات خدمة المجتمع وتتعدد طبقاً لظروف وإمكانيات كل جامعة وكذلك طبقاً لظروف المجتمع المتغيرة. ومن بين أهم مجالات خدمة المجتمع التي تقدمها الجامعات يمكن تقسيمها إلى مجالات رئيسية والتي تعتمد على مخرجات الجامعة ومجالات ثانوية التي تقوم بها الجامعة تجاه مجتمعها وهي كالتالي:

1/ مجالات رئيسية:

تعد مؤسسات التعليم الجامعي من المؤسسات ذات المخرجات المتنوعة والمتعددة باعتبارها الوسيلة الأساسية لتقدم وإزدهار أي مجتمع في العالم كما نلاحظ أن الأداء الجامعي مرتبط بمخرجات الجامعة ومدى مساهمتها في خدمة المجتمع ومن أهم مخرجات نجد:

أ_ المستوى النوعي للطالب الخريج:

يعتبر الخريجون من اهم أنواع وعناصر المخرجات التي تسعى المؤسسات الجامعية إلى الإرتقاء بجودتها. ويرتبط الخريجون بقدرات على متابعة وفهم الأسس والمبادئ المهنية وكذلك فهم الوسائل لتطبيقها في ميادين العمل، ويتزامن ذلك في توسيع فكر الخريج ليصبح قائداً رسالياً ذو منظور إستراتيجي، وباعتبار الطالب أهم مخرج للجامعة ولكي تضمن المؤسسة الجامعية الجودة في هذا العنصر يجب عليها تفعيل العلاقة بين الطلبة ومؤسسات المجتمع قبل الخروج إلى سوق العمل، والتنسيق مع مؤسسات الدولة وأسواق العمل لتوفير فرص العمل لخريجيها المؤهلين ذوي مهارات عالية وقادرين على المنافسة في سوق العمل وأيضاً السعي لتحقيق رغبات المجتمع.[1]

[1] محمد الظالمي وأحمد الإمارة وأفنان، "قياس جودة مخرجات االنعليم العالي من وجهة نظر الجامعات وبعض مؤسسات سوق العمل(دراسة تحليلية في منطقة الفرات الأوسط)"، **مجلة الإدارة والإقتصاد**، العدد90، 2012، ص155.

ومن المواصفات والمهارات التي يكتسبها الخريج أثناء دراستهم الجامعية وتتوقعها الجامعة من خريجيها بعد إنتهاء دراستهم والتي تعتبر مقياساً هاماً لمستوى أدائها هي:

01- لديه معرفة واسعة وشاملة في مجال تخصصه.

02- قادر على الإعتماد على الذات.

03- يتمتع بمهارات بحثية واسعة.

04- يواكب التطورات العلمية والتقنية الحديثة.

05- لديه القدرة على المبادرة وإتخاذ القرارات.

06- قادر على الإندماج في المجتمع.[1]

لذا يعد الخريج العنصر الأساسي النهائي لجميع أنشطة التعليم الجامعي، لسعيها إلى خدمة المجتمعات وتطويرها، كما يقوم على تلبية إحتياجات سوق العمل.

ب_ البحوث العلمية:

من المعروف أن مجال البحث العلمي من أهم المخرجات التي يمكن للجامعة أن تقدم من خلالها خدمة للمجتمع، وذلك من خلال التعرف على مشكلات المجتمع وقضاياه، وهو من المجالات التي تلعب دوراً مهماً في تحقيق أهداف الجامعة، من خلال تزويد خطط التطوير والتحديث على مستوى الجامعة والمجتمع بكل قطاعاته المختلفة، والمعارف والإكتشافات الجديدة والبحوث والدراسات التي تسعى وراء الحقيقة، وإظهار المشكلات ومختلف التغيرات.[2] ويكسب البحث العلمي الأكاديمي المجتمع القدرة على النمو الذاتي والمنافسة في الأسواق العالمية، ويؤذي إلى نقل المعرفة وتأهيلها وذلك من خلال البحوث الأساسية والبحوث التطبيقية.

1- البحوث الأساسية: وتهدف إلى تحقيق إمتداد متقدم للمعارف العلمية، وذلك من خلال بحوث أصلية ومستحدثة تؤذي إلى إكتشافات في الحقائق العلمية.[3]

2- البحوث التطبيقية:هي بحوث تستهدف إلى إيجاد حلول لمشكلات إجتماعية أو إقتصادية، أو تطوير منتجات، أو إستحداث طرق ووسائل جديدة، كما تهدف البحوثالتطبيقية

---

[1]وحدة الجودة والنوعية، **مواصفات خريجي الجامعات**. نابلس: جامعة النجاح، 1988، ص 8، على الموقع الإلكتروني:https://www.najah.edu:تاريخ الإطلاع يوم 5ماي 2019 على الساعة 20:34.

[2]غلام محمد موسى حمدان، " الطريق نحو الجامعات البحثية عالمية المستوى(دراسة شمولية في الجامعات العربية)"، **ورقة مقدمة إلى المؤتمر السنوي الرابع للعلوم الإجتماعية والإنسانية**، مراكش: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أيام 19- 21 أذار/ مارس 2010، ص73.

[3]عادل عوض وسامي عوض، **المرجع السابق**، ص21.

إلى تطبيق المعرفة على المجتمع لحل مشكلة ما أو سد حاجاته أو لسلعة تحددها ظروف وأوضاع معينة.[1]

ولتفعيل دور الجامعة في البحث العلمي فلا بد من وجود علاقة مبنية بينها وبين المجتمع بكل مؤسساته حتى تكون البحوث العلمية في الجامعات لها دراية على معرفة باحتياجات المجتمع من خلال البحوث ودراسات تطبيقية لحل مشكلات المجتمع ومعالجتها.

2/ مجالات ثانوية:

هناك مجالات ثانوية تقوم بها الجامعة تجاه خدمة مجتمعها وهي:

أ- تقديم الإستشارات: وهي خدمات يقوم بها أساتذة الجامعة كل في مجال تخصصه لمؤسسات المجتمع الحكومية والأهلية، وكذلك أفراد المجتمع الذين يشعرون بالحاجة إلى مثل هذه الخدمات.[2]

ب- تنظيم وتنفيذ البرامج التدريبية والتأهيلية: يعد تنظيم وتنفيذ البرامج التدريبية والتأهيلية للعاملين في مؤسسات الإنتاج نمطاً من أهم أنماط خدمة الجامعات لمجتمعاتها المحلية.[3]

جـ- المؤتمرات والندوات والمحاضرات العامة والخاصة: من مجالات خدمة الجامعة للمجتمع تنظيم الندوات والمؤتمرات والمحاضرات واللقاءات العلمية التي تقوم بنشر العلم والمعرفة بين أبناء المجتمع المحلي وهذا يتطلب وجود كوادر متخصصة من الهيئة التدريسية من الأساتذة والمتخصصين في شتى مجالات داخل الجامعة لتستطيع أن تنظم وتشارك في مثل تلك الفعاليات، داخل الجامعة أوخارجها.[4]

د-الخدمات الإرشادية والتوعوية: تعد الجامعة مؤهلة للقيام بهذه الخدمات لما يتوفر لها من طاقات بشرية وأجهزة، ويتم ذلك من خلال برامج وندوات ومحاضرات تعنى بجوانب الإرشاد الأسري والتنشئة الإجتماعية، وبرامج التوعوية الصحية بما في ذلك التوعية بالأخطار المخدرات والتدخين وغيرها.[5]

---

[1]فتيحة حفحوف، "معوقات البحث الإجتماعي في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين(دراسة ميدانية في جامعات سطيف، قسنطينة، مسيلة)"، **(مذكرة الماجستير في إدارة الموارد البشرية**، جامعة فرحات عباس – سطيف، 2008/2007)، ص89.

[2]طارق عبد الرؤوف عامر، **المرجع السابق**، ص75.

[3]**نفس المرجع**، ص76.

[4]سمير محمد عبد الوهاب، " دور الجامعة في تنمية المجتمع (دراسة حالة جامعة القاهرة)"، **ورقة عمل مقدمة في ملتقى حول: الجامعة والمجتمع بالمغرب**، في يوليو 2007، ص417.

[5]شرف الشهاري وزيد الغيلي، **المرجع السابق**، ص444.

ويمكن إجمال مجالات خدمة الجامعة للمجتمع فيمايلي:

– إعداد العنصر البشري القادر على إحداث التنمية المنشودة من خلال إعداد القوى القادرة على مواجهة التغيرات العلمية والتكنولوجية في العالم المعاصر.[1]

– القيام بالبحوث والمؤتمرات التي تسهم في ترقية المجتمع وحل مشكلاته، إضافة إلى الإستشارات العلمية التي تقدمها الجامعة للمؤسسات المجتمع.

– عقد الحلقات والندوات والمؤتمرات العلمية لخريجها لكي يلموا بكل ما يستحدث في مجال تخصصهم ومعالجة المشكلات التي تواجههم في الحياة العلمية.

– نشر العلم والمعرفة بين أبناء المجتمع المحلي من خلال الندوات والمحاضرات التي تساعدهم على حل مشكلاتهم والتكيف مع مجتمعهم.

– إتاحة الفرصة أمام هيئة التدريس من ذوي الخبرة لتستفيد بهم المؤسسات المختلفة في مجالات الإنتاج والخدمات.[2]

على الجامعة أن تخدم المجتمع من خلال الأنشطة والمجالات كما أن الجامعة لا يقتصر دورها على نقل الثقافة فقط وإنما تطوير الثقافة وتجديدها وتنميتها في ضوء الإيديولوجيات التي يتبناها المجتمع وفي ضوء خدمة المؤسسات المجتمع.

المطب الثاني: برامج تطوير خدمة المجتمع

لتحقيق هدف الجامعة لخدمة المجتمع كان على الجامعة أن تعيد النظر في خططها وبرامجها وتنظيماتها، حيث تقوم الجامعات لتحقيق هدف خدمة المجتمع من خلال برامج وأنشطة متنوعة لتطوير خدمة المجتمع ومن بين هذه البرامج نجد:

1/ البرامج التثقيفية العامة: فهي برامج التي يستفيد منها أفراد المجتمع أي ماتنظمه من قوافل تثقيفية إلى التجمعات المواطنين لتوعيتهم وتثقيفهم وفق حاجاتهم الثقافية، و تسعى أيضا لخدمة أفراد مجتمعنا في إطار حاجاتهم وحاجات المجتمع بغض النظر عن كونهم مؤهلين أو غير مؤهلين وتشمل المحاضرات العامة في موضوعات مختلفة والمعارض العلمية والفنية وغيرها وكذلك الجهود التطوعية للطلاب وتسخير إمكانات الكلية من مكتبة وملاعب وغيرها في خدمة المجتمع ومن البرامج التي تقدمها الجامعات في هذا المجال نجد على سبيل المثال: برامج اللغات، برامج الحاسب الآلي، برامج الندوات والمحاضرات العامة

[1] محمد علي عزب، **التعليم الجامعي وقضايا التنمية**. القاهرة: مكتبة الإنجلو المصرية، ط1، 2011، ص31.

[2] إسلام عصام خضر هللو، **المرجع السابق**، ص52.

التي يتاح حضورها لأفراد المجتمع دون التقيد بأي شرط كان، ماتنشره الجامعة من مجلات أو مطويات لتثقيف لأفراد المجتمع في مختلف شؤونه.[1]

2/ البرامج وأنشطة خاصة: تصمم هذه البرامج خصيصاً لخدمة مؤسسة أو جماعة معينة وذلك بالإتفاق بينها وبين الجامعة وقد تأخذ هذه الجامعة شكل دورات تدريبية يشارك فيها الخبراء في تلك المؤسسة مع أساتذة الجامعات في الإعداد والتخطيط لها أو تأخذ شكل إستشارات فنية أو برامج بحثية مشتركة بين الجامعات أو إحدى المؤسسات، ومن الخدمات البحثية التي تقدمها الكليات هي: (توجيه البحوث حول المشكلات التي تواجه المجتمع، تقديم المشورات الفنية، تشجيع البحوث التربوية المختلفة) .[2]

3/ البرامج المهنية: وهي البرامج التي تحظى في العديد من النظم التعليمية بأهمية خاصة بل ينظر إليها في العصر الحديث على أنها أسرع جوانب النظام التربوي نمواً وتطوراً ومن البرامج التي تقدمها الجامعات في هذا المجال برامج الأطباء والمهندسين والمحاسبين.[3]

إن إعتماد وقيام الجامعة بهذه البرامج والنشاطات تساهم في تطوير وتوعية خدمة المجتمع بكل جوانبه وشرائحه.

---

[1] طارق عبد الرؤوف عامر، **المرجع السابق**، ص133.

[2] **نفس المرجع** ، نفس الصفحة.

[3] **نفس المرجع**، ص105.

المبحث الثالث: مشكلات وتحديات الجامعة في خدمة المجتمع

المطلب الأول: مشكلات الجامعة في خدمة المجتمع

للجامعة رسالة تسعى من خلالها إلى تخريج كوادر مؤهلة علمياً بشكل جيد لتلبية إحتياجات المجتمع حالياً وفي المستقبل مع القيام بإجراء بحوث علمية تطبيقية لسد ولمعالجة مشكلات المجتمعية.

ولكون الجامعة جزء لا يتجزء من المجتمع إلا أنها تواجه العديد من المشكلات تجاه خدمة المجتمع والتي يفرضها الوضع الإجتماعي، ومن بين أكبر المشكلات التي تواجه خدمة المجتمع هي:

01- قلة عقد الندوات والمؤتمرات علمية متبادلة بين الجامعة ومواقع العمل والإنتاج.

02- ندرة مصادر التمويل البحوث العلمية من المؤسسات والأجهزة التي تستفيد من نتائجها.[1]

03- التركيز على وظيفة التدريس، وضعف في مجالي البحث العلمي وخدمة المجتمع.

04- التدني في مستوى مخرجات الجامعة في مواجهة متطلبات السوق وإحتياجاته.[2]

05- الفجوة الموجودة بين برامج بعض الجامعات وبرامج التعليم ومناهجه.

06- قلة الدعم المالي.[3]

07- وجود فجوة بين الحياة الجامعية والمجتمع ومتطلباته يجعلها حاملة بكل ما يحدث في المجتمع وتكون نتيجة فشل في توثيق صلتها بالمجتمع وحل مشاكله.[4]

وللتخلص من هذه المشكلات والقضاء عليها فعلى الجامعة أن تقوم بجميع أدوارها وتفعيل جميع برامجها ونشاطاتها المختلفة لتحقق أهدافها.

---

[1] طارق عبد الرؤوف عامر، **المرجع السابق**، ص43.

[2] غالب الفريجات، **التعليم العالي: واقع وطموح في سبيل تكوين الشخصية العربية المعاصرة ومواجهة التحديات والمتغيرات الراهنة**. عمان: دار أزمنة، ط1، 2009، ص96.

[3] طارق عبد الرؤوف عامر، **نفس المرجع السابق**، ص ص 200- 201.

[4] أميرة محمد علي أحمد حسن، **المرجع السابق**، ص13.

المطلب الثاني: تحديات الجامعة في خدمة المجتمع

يمر العالم بتغييرات كبيرة في النواحي الإقتصاديةوالإجتماعية والعلمية، وتتأثر الدول بهذه التغييرات في شتى جوانب الحياة، ولا يمكن أن تعيش بمعزل عما يدور حولها وفي محيطها من تطورات.

فأيضا بالنسبة للمؤسسات الجامعية تؤثر وتتأثر بكل مايحيط بها، حيث تواجه الجامعات في إطار مساهمتها في خدمة المجتمعات البشرية العديد من التحديات المتمثلة في تحديات داخلية في تطوير الذاتي للمؤسسة وهي:

1- مواجهة التزايد السريع في أعداد الطلبة.

2- قدرة الجامعة على تقديم وتدريب متلائم مع إحتياجات المجتمع.

4- معالجة الأزمات المالية، ونقص في التمويل.

5- قدرة الموازنة بين الوظائف الجامعة الثلاث: التعليم، البحث العلمي، وخدمة المجتمع.[1]

فيما يتعلق بالتحديات الخارجية، تفرض على الجامعات خارج إطارها المؤسسي، وقد تكون مرتبطة بالتفاعلات الداخلية للمجتمع، أو تلك التي يفرضها الواقع الدولي.

ومن أهم هذه التحديات التي يمكن حصرها في:

01- التبعية التكنولوجية.
02- الأمن الغذائي.
03- الأمن الصحي.
04- التعامل مع قضايا الإنفجار المعرفي.
05- التعبيئة الثقافية.[2]

[1] غالب الفريجات، **المرجع السابق**، ص164.
[2] **نفس المرجع**، ص96.

وأيضا هناك تحديات الجامعة في خدمة المجتمع وهي:

01- التوسع في التعليم الجامعي لمواجهة الطلب المتزايد.
02- تطوير جودة ونوعية مخرجات الجامعة.
03- مواءمة مخرجات التعليم الجامعي مع قطاعات العمل وتنوع وسرعة تغيير متطلبات سوق العمل.
04- التغيير المستمر في تصميم البرامج والتخصصات، وتطويرها بما يتلائم مع إحتياجات المجتمع.
05- زيادة تكلفة تمويل التعليم الجامعي.
06- تعاظم دور تكنولوجيا المعلومات والإتصال في التعليم الجامعي.[1]

ويتضح مما سبق أن الجامعة تواجه العديد من التحديات سواء داخلية أو خارجية إقليمية أو محلية، وتتنوع مابين تحديات موجودة بالفعل وتحديات من المتوقع حدوثها يجب مسايرتها حتى تستطيع الجامعة كمؤسسة إجتماعية معاصرة أن تحقق أهدافها.

[1] سعيد بن حمد الربيعي، **التعليم العالي في عصر المعرفة (التغييرات والتحديات وآفاق المستقبل)**. عمان: دار الشروق، ط1، 2008، ص32.

خلاصة الفصل الثاني:

في هذا الفصل تم تناول مفهوم خدمة المجتمع من حيث تعريفها التي هي مجموعة النشاطات التي تقوم بها الجامعة تجاه خدمة مجتمعها،من حيث أبعادها المتمثلة في البعد الجغرافي، والبعد الزمني، والبعد الوظيفي الخدمي والتي من خلالها يتم ربط الجامعة بمجتمعها.

كما تناولنا أيضا من المبررات التي تهتم الجامعة بخدمة مجتمعها وتوثيق العلاقة فيما بينه حيث الجامعة هي جزء لا يتجزء من المجتمع فأي خلل يصيب المجتمع فإنما يتعكس على الجامعة وأي تطور يحدث في الجامعة يحدث في المجتمع فعلاقة بينهما علاقة تأثير وتأثر.

كما تطرقنا إلى الأداء الجامعي ومجالات خدمة المجتمع التي تم تقسيمها إلى مجالات رئيسية المتمثلة في مخرجات الجامعة من الطلبة الخريجين والبحوث العلمية بما فيها الأساسية والتطبيقية التي تعمل هذه الأخيرة على سد ومعالجة وحل مشكلات المجتمع، ومجالات ثانوية المتمثلة في إقامة ندوات ومؤتمرات، وتقديم الإستشارات، وتنظيم وتنفيذ البرامج التأهيلية، والخدمات الإرشادية والتوعوية التي كلها تخدم المجتمع، وتطرقنا إلى مختلف برامج تطوير خدمة المجتمع من برامج تثقيفية عامة، وبرامج خاصة، وبرامج مهنية بحثية التي تساهم في تطوير المجتمعات.

وفي أخر الفصل تم التطرق إلى أهم المشكلات والتحديات التي تعرقل الجامعة في تحقيق خدمة المجتمع وتطويره.

الإطار التطبيقي

الفصل الثالث

واقع الأداء الجامعي في جامعة قاصدي مرباح ورقلة ودوره في خدمة المجتمع

المبحث الأول: تطور الجامعة الجزائرية

المبحث الثاني: تعريف وهيكلة جامعة قاصدي مرباح ورقلة

المبحث الثالث: تحليل الأداء الجامعي بجامعة ورقلة ودوره في خدمة المجتمع

تمهيد:

شهدت الجامعة الجزائرية عدة تطورات، وذلك من خلال أنظمة التعليم التي إتبعتها، أو على مستوى نوعية مخرجاتها، وهذا كله يسعى إلى تحقيق إصلاح المؤسسات الجامعية والوصول إلى مستوى أدائها الذي يلعب دوراً مهماً في تطوير المجتمع والنهوض به في مختلف المجالات الإقتصاديةوالإجتماعية والثقافية.

ومهما حققت هذه الإصلاحات على الجامعات الجزائرية، فلايمكن الحكم على مدى نجاحها أو فشلها إلا من خلال المؤشرات التي تساعد على ذلك .

يعتبر الأداء من أهم الأساليب التي تساعد على تقييم الجامعة من خلال مدى تحقيق جودة مخرجاتها، وهذا ماسنحاول تناوله في الفصل الثالث حول واقع الأداء الجامعي في جامعة قاصدي مرباح ورقلة وهذا من خلال تقييم مخرجاتها بجميع أطوارها على مستوى الجامعة، ومن خلال هذا الفصل سنتطرق أيضا في المبحث الأول حول مسار مؤسسات التعليم الجامعي في الجزائر، أما المبحث الثاني فيتناول التعريف بجامعة قاصدي مرباح ورقلة وهيكلتها، والمبحث الثالث يتناول تحليل الأداء الجامعي بجامعة ورقلة.

المبحث الأول: تطورالجامعة الجزائرية

في هذا المبحث سنتعرف على نشأة الجامعة الجزائرية وجذورها التاريخية التي تعود إلى ماقبلالإستقلال، وأهم الإصلاحات التي مرت بها.

قبل حصول الجزائر على إستقلالها عام 1962م، كانت تمتلك جامعة واحدة وهي جامعة الجزائر والتي تعد أول جامعة في الوطن العربي، أنشأت سنة 1877م واعيد تنظيمها سنة 1909م من طرف سلطات المستعمر الفرنسي لتكون نسخة طبق الأصل للجامعة الفرنسية، وكانت مندمجة ومتحدة معها[1]، ولكن بعد حصول الجزائر على الإستقلال مباشرة قامت السلطات الجزائرية بإصلاح المنظومة التربوية عموماً بما في ذلك الجامعة لتستجيب لطموحات الشعب الجزائري وتدعيم إستقلاله، فمن أهم المراحل التي عرفتها هي:

المرحلة الأولى 1962 – 1970: بعد الإستقلال مباشرة شهدت الجزائر تغييرات في مختلف الميادين لتسيير ولحفظ أمن البلاد من جهة، ومواجهة أعباء الإستقلال من جهة ثانية[2]، حيث تميزت بالتبعية الفكرية، والإيديولوجية لفرنسا، فقد حاولت الجزائر إسترجاع مؤسسات الدولة وخاصة المؤسسات السياسية والإقتصادية ومحاولة مواجهة التركة الإستعمارية[3]، وتميزت هذه المرحلة بفتح جامعتين هما: جامعة وهران سنة 1966 وجامعة قسنطينة سنة 1967[4].

المرحلة الثانية 1971 – 1983: تميزت هذه المرحلة بظهور وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وشهدت تقسيم الكليات إلى معاهد، وتعديلات على مراحل الدراسة الجامعية: مرحلة الليسانس، مرحلة الماجستير، مرحلة الدكتوراه[5]، وشهدت هذه المرحلة بعملية إصلاح شامل في الجامعة بصياغة برامج جديدة من حيث التنظيم البيداغوجي والمفاهيم ومن حيث التدريس[6]، وأسلوب التكوين الإطارات الجامعية ومناهج البحث العلمي حيث، فقد هدفت هذه المرحلة إلى الإصلاحات في حياة الجامعة الجزائرية لإعادة النظر في نظام التكوين في

---

[1]أيمن يوسف، **المرجع السابق**، ص 44.

[2]أسماء هارون، " دور التكوين الجامعي في ترقية المعرفة العلمية تحليل نقدي لسياسة التعليم العالي في الجزائر نظام L M D"، (**رسالة الماجستير في علم إجتماع**، جامعة منتوري قسنطينة، 2010/2009)، ص105.

[3]نجاة بوساحة، :إشكالية إنتاج المعرفة في الجامعة الجزائرية (مقارنة سوسيولوجية)"، **مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية**، العدد8، جوان 2012، ص 203.

[4]محمد بلبية، " تحديدد معايير ضمان الجودة وتأثيرها على الإعتماد الأكاديمي بمؤسسات التعليم العالي دراسة حالة كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان"، (**أطروحة دكتوراه ل. م. د**، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان، 2016/2015)، ص192.

[5]نجاة بوساحة، **المرجع السابق**، ص 204.

[6]أسماء هارون، **المرجع السابق**، ص106.

ضوء الحقائق الوطنية والواقع المعاش[1] هدفت هذه المرحلة إلى الإصلاحات في حياة الجامعة الجزائرية وقد إرتكز هذا الإصلاح على:

- أن يكون المتكون مناسبا كيفيا لما تحتاجه البلاد، إطاراً مسلماً مندمجاً مع مجتمعه[2].
- الجزأرة.
- ديمقراطية التعليم وتعريبه[3].
- تكوين أكبر عدد ممكن من الإطارات الوطنية التي تحتاجها الدولة[4].
- إعطاء الأولوية لتكوين العلمي والتكنواوجي.
- إعادة تنظيم برامج الدراسات الجامعية5

المرحلة الثالثة 1984 – 1989: شهدت الساحة الوطنية آنذاك إنفجار طلابي كبير، لم يستطع القطاع إنتاجي بالجزائر إستيعابه وعاشت الجزائر آنذاك زعزعة إقتصاديةوإجتماعية وبدأ مؤشر البطالة يرتفع ومس فئة الجامعيين[6]، وعرفت هذه المرحلة بتطبيق الخريطة الجامعية وكانت تهدف إلى تخطيط التعليم العالي إلى آفاق سنة 2000 حسب حاجة الإقتصاد الوطني[7] وقطاعاته المختلفة.

المرحلة الرابعة 1990 – 1998: تميزت هذه المرحلة بإنتهاج الجزائر لسياسة التعددية الحزبية، وإعادة النظر سياسة التكوين للبرامج الجامعية وربطها مع متطلبات سوق العمل[8]، إلا أن هذه المرحلة لازالت الجامعة الجزائرية تعاني من المشاكل لها تأثير سلبي على نوعية تكوين الإطارات المستقبل ومنها مشكلة تزايد عدد الطلبة...إلخ

---

[1]ليلى زرقان، " إصلاح التعليم العالي الراهن LMD ومشكلات الجامعة الجزائرية دراسة ميدانية بجامعة فرحات عباس – سطيف"، **مجلة العلوم الإجتماعية**، جامعة سطيف2، العدد 16، ديسمبر 2012، ص3.

[2]نجاة بوساحة، **نفس المرجع السابق**، ص 204.

[3]أيمن يوسف، **المرجع السابق**، ص46.

[4]صليحة رقاد، " تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية: آفاقه ومعوقاته(دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم العالي للشرق الجزائري)"، **(رسالة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية**، جامعة سطسف1، 2014/2013)، ص ص 175– 176.

[5]أحمد زرزور، " تقييم تطبيق الإصلاح الجامعي الجديد نظام (ليسانس، ماستر، دكتوراه) في ضوء تحضير الطلبة إلى عالم الشغل (دراسة ميدانية بجامعة منتوري قسنطينة والمركز الجامعي بأم البواقي)"، **(مذكرة الماجستير في علم النفس التنظيمي وتنمية الموارد البشرية**، جامعة منتوري – قسنطينة، 2006/2005)، ص ص 62 – 64.

[6]**نفس المرجع**، ص51.

[7]نجاة بوساحة، **نفس المرجع السابق**، ص206.

[8]أحمد زرزور، **نفس المرجع السابق**، ص51.

المرحلة الخامسة 1998- 2000: عرفت هذه المرحلة باتباع نظام الكليات بدلاً من المعاهد والزيادة في عدد الطلبة، والهياكل القاعدية والبيداغوجية للمؤسسات الجامعية[1]، إرتفاع السريع لعدد الطلبة مما أدى إلى ظهور مشاكل على مستوى التأطير والهياكل البيداغوجية والخدمات الجامعية وهذه المتغيرات أفرزت حتمية إحداث حركة إصلاحات جذرية على قطاع التعليم الجامعي للقضاء على المشاكل التي نتجت منها[2]حيث شهدت هذه المرحلة ركودا في مستوى التكوين في الجذوع المشتركة مما أدى إلى منع الإهتمام بنوعية المطلوبة للموارد البشرية وتجاوبها مع متطلبات البيئة حيث تميزت هذه المرحلة بـ:

- إدخال المعارف الجديدة للعلوم وفق الحاجات المتغيرة للمجتمع.
- على البرامج أن تكون منفتحة ومرنة.
- إنتهاج سياسة التقييم الدوري ومدى فعاليتها وإستجابتها لطلب المتغير[3].

المرحلة السادسة 2000 إلى يومنا هذا:تعد هذه المرحلة من أكثر المراحل تقدما مقارنة بمراحل السابقة وهذا من خلال تبني سياسة إصلاحية تسعى لتطوير التعليم الجامعي[4]، وهذا ما ترجمه مشروع إصلاح

التعليم الجامعي (ل. م. د) الذي جاء من أجل إنشاء جامعة جديد تتم بالحيوية والعصرنة في الإستماع لمحيطها ومتفتحة على العالم[5] لتجعل الجامعة الجزائرية ذات مخرجات متناسبة مع متغيرات سوق العمل، وهذا من خلال ظهور شراكة الجامعة مع محيطها الإقتصادي والإجتماعي، أي قيام منافسة بين الجامعة وبيئتها[6].

---

[1]نور الدين موسى، " إشكالية التمويل التعليم العالي بالجزائر في إطار برنامج الإصلاح خلال الفترة 2000-2009"، **(مذكرة الماجيستير في العلوم الإقتصادية تخصص: نقود مالية وبنوك**، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2012/2011)، ص49.

[2]طارق سعودي، " مدى جودة خرجي مؤسسات التعليم العالي بالجزائر من وجهة نظر الأساتذة (دراسة ميدانية بجامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي)"، **(مذكرة الماستر تخصص: علم النفس العمل وتسيير الموارد البشرية**، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي، 2012/2011)، ص ص 107- 108.

[3]سالمة الإمام، " صنع السياسة التعليمية الجامعية (دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر) 1990-2010م"، **(أطروحة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع: التنظيم السياسي والإداري**، جامعة الجزائر3، 2017/2016م)، ص240.

[4]**نفس المرجع**، ص241.

[5]صباح غربي، " دور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي دراسة تحليلية لاتجاهات القيادات الإدارية في جامعة محمد خيضر بسكرة"، **(أطروحة الدكتوراه في علم الإجتماع**، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2013)، ص ص96-97.

[6]سالمة الإمام، " السياسة التعليمية والعلاقة بين الجامعة الجزائرية والسلطة: مقاربة في التحليل النظمي"، **مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية**، ، العدد27، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ديسمبر 2016، ص532.

حيث أبرزت اللجنة الوطنية لإصلاح التعليم الجامعي في تقريرها نقائص نظام التعليم الجامعي وإعادة النظر في تكييف نظامها التعليمي والتكويني مع متطلبات سوق العمل، فقد تبنت الجامعة الجزائرية نظام (ل. م. د) في سبتمبر 2004 لحل بعض المشاكل التي يواجهها التعليم الجامعي،[1] هذا الإصلاح يهدف إلى:

- ✓ إتاحة فرص الجامعة للإنفتاح على الفضاء العالمي، من أجل تطوير البحث العلمي وتنمية الروح العلمية.
- ✓ الإهتمام والتركيز على مخرجات، الجامعية وفق متطلبات سوق العمل.
- ✓ تحسين نوعية التكوين الجامعي من خلال تحسين التأطير العلمي.[2]
- ✓ إستقلالية المؤسسات الجامعية.[3]
- ✓ توفير حرية أكبر للطالب، طالما أن المبدأ يتمثل في جعل الطالب يصل إلى مستوى عن طريق إمتلاكه مهارات وقدرات الذاتية، وذلك من خلال تنويع مدروس للمسارات التعليمية.
- ✓ تسهيل الحركية والتعاون والإعتراف المتبادل بالشهادات.
- ✓ تحسين برامج الجامعة الجزائرية لتندمج مع محيطها الإجتماعيوالإقتصادي.[4]
- ✓ تمكين الجامعة الجزائرية من أن تصبح قطباً لإشعاع الثقافي والعلمي على الأصعدة الوطنية، الإقليمية والدولية.[5]

ومما سبق يتضح لنا أن الجامعة التي نعرفها اليوم هي نتاج مراحل تاريخية ومسيرة طويلة تعرضت لتغييرات جوهرية في كل جوانبها كهياكلها وأهدافها ومناهجها، فهذه التغييرات هي عبارة عن مجموعة من الإصلاحات التي شهدتها الجامعات الجزائرية الذي كانت تهدف إلى النهوض بقطاع التعليم الجامعي بمختلف جوانبه ولكن هذه الإصلاحات لم تحقق ولم تصل إلى المستوى المطلوب.

---

[1]محمد بلبية، **المرجع السابق**، ص198.

[2]مبروك كاهي، إصلاح التعليم العالي في الدول المغاربية وفق متطلبات سوق العمل"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد15، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، جوان 2016، ص672.

[3]وليد براهيمي، " سياسة التعليم العالي وإنعكاساتها على التنمية الإقتصادية في الجزائر"، **(مذكرة الماستر في العلوم السياسيةتخصص سياسات عامة وتنمية**، جامعة مولاي الطاهر – سعيدة، 2015/2014)، ص ص 108-109.

[4]عائشة إيدار، " سياسات إصلاح التعليم العالي وسوق الشغل في الجزائر: واقع وتحديات"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد13، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، جوان 2015، ص ص 117-118.

[5]نوال نمور، **المرجع السابق**، ص119.

المبحث الثاني: تعريف وهيكلة جامعة قاصدي مرباح ورقلة

يعد الجانب التطبيقي (الميداني) في أي دراسة تدعيماً للخلفية النظرية بهدف الإجابة على التساؤلات المطروحة والوقوف على مدى تحقيق فرضيات البحث ومن ثم الحكم عليها بالقبول أو بالرفض.

وباعتبار الدراسة الميدانية هي أساس أي بحث ومعيار حقيقي لموضوعية وعلمية أي دراسة ومحاولة إسقاط الجانب النظري في الواقع، حاولت الطالبة قدر المستطاع وبكل جهد إلى تحقيق الموضوعية في مثل هذه الدراسات.

المطلب الأول: التعريف بجامعة قاصدي مرباح ورقلة وهيكلها التنظيمي

1/ تعريف الجامعة:

تعرف الجامعة عامة: "هي مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وثقافي ومهني تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلالية المالية. تتشكل الجامعة من هيئات إدارية وعلمية (مجلس الإدارة والمجلس العلمي)، رئاسة الجامعة، كليات ومعاهد وملحقات في بعض الأحيان كما تتضمن مصالح إدارية وتقنية مشتركة".

2/ تعريف جامعة قاصدي مرباح ورقلة:

تعتبر جامعة قاصدي مرباح بورقلة مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وثقافي ومهني تتمتع بالشخصية المعنوية والتسيير المالي، وهي تسير بموجب المرسوم التنفيذي رقم 01-210 المؤرخ في 23 أوت 2001 المتضمن تأسيس جامعة ورقلة، كما أن القانون الداخلي لها ينظم العلاقة بين مختلف الأطراف المكونة للجامعة من جهة، ومن جهة أخرى يحدد المهام الأساسية للجامعة المرتبطة بتكوين العالي والبحث العلمي والتطور التكنولوجي[1].

3/ نشأة وتطور جامعة قاصدي مرباح ورقلة وهيكلتها:

نشأت جامعة قاصدي مرباح ورقلة منذ إحداث المدرسة العليا للأساتذة سنة 1987 بموجب المرسوم رقم 65-88 المؤرخ في 22 مارس 1988، كمؤسسة عمومية مستقلة ذات طابع إداري تربوي، تحت وصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، بعدها مرت بعدة مراحل أهمها في سنة 1997 حيث رقيت إلى مركز جامعي بموجب المرسوم رقم97-159 المؤرخ في 10 مارس 1997 وكانت تحتوي على خمسة معاهد. وفي سنة 2001 تمت ترقيتها إلى جامعة بموجب المرسوم رقم01-210

[1] الموقع الإلكتروني http://www.univ-ouargla.dz/index.php/fr/accueil/presentation-de-l-universite: تم الإطلاع عليه يوم: 05 ماي 2018 على الساعة 20:34.

المؤرخ في 22 جويلية 2001 وشملت آنذاك ثلاثة كليات وثلاثة مديريات. وأصبحت تحمل بكل إسم المجاهد قاصدي مرباح منذ سنة 2005. وفي سنة 2009 تمت هيكلتها إلى ستة كليات بمرسوم تنفيذي 09-19 المؤرخ في 12 صفر عام 1430 الموافق 17 فيفري 2009.

أما في سنة 2013 تم إعادة هيكلة النظام البيداغوجي للجامعة إلى أربع نيابات وعشرة كليات ومعهدين وذلك بناءا على المرسوم التنفيذي رقم 13-100 الموافق 14 مارس 2013 الذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 01-210 الموافق لـ 23 جويلية 2001 والمتضمن إنشاء جامعة ورقلة وهو كالآتي:[1]

I. نيابات رئاسة الجامعة:

1. التكوين العالي في الطورين الأول والثاني والتكوين المتواصل والشهادات وكذا التكوين العالي في التدرج.
2. التكوين العالي في الطورين الثالث والتأهيل الجامعي والبحث العلمي وكذا التكوين العالي فيما بعد التدرج.
3. العلاقات الخارجية والتعاون والتنشيط والإتصال والتظاهرات العلمية.
4. التنمية والإستشراف والتوجيه.

II. أما الكليات فأصبحت تضم 10 كليات وهي:

1. كلية الرياضيات وعلوم المادة.
2. كلية التكنولوجيا الحديثة للمعلومات والإتصالات.
3. كلية العلوم التطبيقية.
4. كلية علوم الطبيعة والحياة.
5. كلية المحروقات والطاقات المتجددة وعلوم الأرض والكون.
6. كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
7. كلية الحقوق والعلوم السياسية.
8. كلية الآداب واللغات.
9. كلية العلوم الإنسانةوالإجتماعية.
10. كلية الطب.

ومعهدين هما:

01- معهد العلوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية.

02- معهد التكنولوجيا.

[1] وثيقة عمل مجلس إدارة جامعة قاصدي مرباح ورقلة، **حصيلة النشاطات البيداغوجية والعلمية والإدارية**. 2018، ص 5.

الشكل رقم (03): يوضح الهيكل التنظيمي للجامعة.

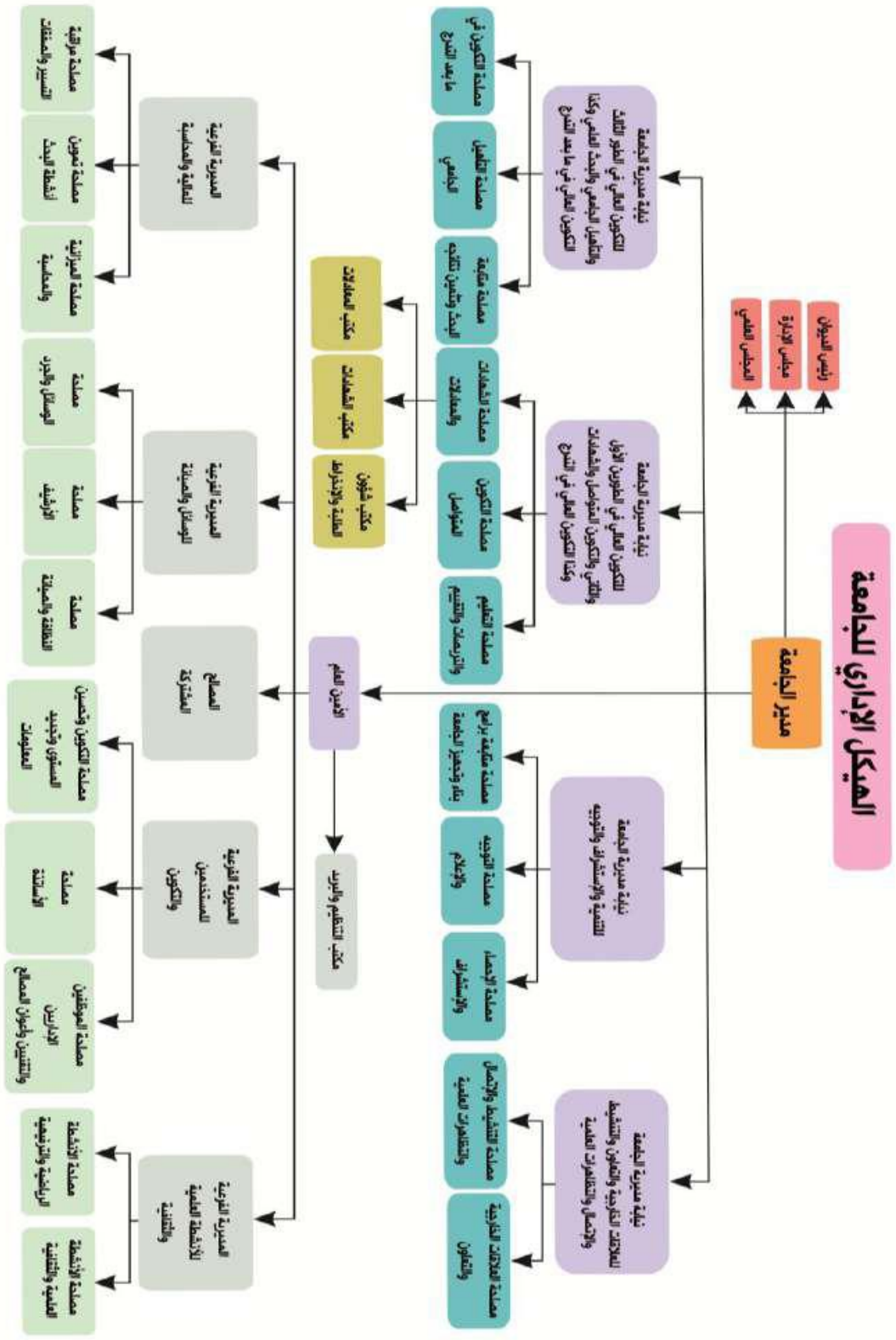

المصدر: ومضات جامعية نشرية إخبارية تصدرها جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

المطلب الثاني: الهياكل البيداغوجية وتأطيرها

شهدت جامعة ورقلة منذ إنشائها عدة تطورات على مستوى البيداغوجي وعلى مستوى العلمي.

1/ الجانب البيداغوجي: فعلى مستوى البيداغوجي تم إحصاء عد الهياكل البيداغوجية لسنة الجامعية 2019/2018 كما هو موضح في الجدول أدناه:

الجدول رقم(01): يوضح عدد الهياكل البيداغوجية لسنة الجامعية 2019/2018

الهياكل	العدد	طاقة الإستيعاب
المدرجات	41	10214
قاعات الدروس/قاعات الأعمال الموجهة	285	13602
قاعات الرسم/ الورشات	07	90
قاعات المحاضرات	118	2804
المخابر	01 01	600 415
قاعة المحاضرات المرئية	01	150
قاعة التعليم عن بعد	02	حاسوب 2×20
قاعات الإعلام الآلي	16	424
قاعة الأنترنت	10	300
قاعات السحب	10	10
قاعات مابعد التدرج	90	180
المكتبات	10	2612
قاعات وسائل الإعلام	10	30

المصدر: مصلحة الأحصاء والإستشراف بجامعة ورقلة

2/ التأطير البيداغوجي:

العدد الإجمالي للأساتذة الدائمين في الرتب العلمية بلغ عددهم الإجمالي **خلال سنة 2019/2018** حوالي **1114** أستاذا باحثا في مختلف التخصصات والرتب العلميةكما هو موضح في الجدول أدناه:

الجدول رقم (02): يوضح عدد الأساتذ الدائمين حسب الرتب العلمية لسنة 2019/2018

العدد الحقيقي	الرتب العلمية
أستاذ التعليم العالي	107
أستاذ محاضر قسم (أ)	211
أستاذ محاضر قسم (ب)	232
أستاذ مساعد قسم (أ)	454
قسم مساعد قسم (ب)	109
معيد	01
المجموع	1114

المصدر: مصلحة الإحصاء والإستشراف بجامعة ورقلة.

أما فيما يخص الجانب الإداري فيؤطر الجامعة 1232 في جميع الأسلاك والرتب[1].

3/ الجانب العلمي:

بالنسبة للجانب العلمي فهو يشمل مستويات عدة أهمها:

أ-**التكوين:** حيث تقترح جامعة ورقلة حسب المنشور الوزاري رقم 7 المؤرخ في 15 جوان 2011 والمتعلق بتوجيه حاملي شهادة البكالوريا الجدد في عدة مجالات التكوين وفق النظام الجديد ل. م. د الذي يتكون من ثلاث مراحل وهي:

- ✓ مرحلة الليسانس مدة التكوين فيها تلاث سنولت.
- ✓ مرحلة الماستر مدة التكوين فيها سنتين.
- ✓ مرحلة الدكتوراه مدة التكوين فيها ثلاث سنوات[2].

أما فيما يخص عدد التخصصات لسنة 2019/2018 فيما يخص الأطوار الثلاث هي:

- ✓ الطور الأول ليسانس: 74 تخصص.
- ✓ الطور الثاني الماستر: 94 تخصص.
- ✓ الطور الثالث الدكتوراه: 78 تخصص[1].

[1]مقابلة مع السيد هشام مسؤول مصلحة الإحصاء والإستشراف بجامعة ورقلة، يوم 05 ماي 2019 على الساعة 14:00.

[2]عائشة إيدار، **المرجع السابق**، ص ص 118- 119.

المبحث الثالث: تحليل الأداء الجامعي بجامعة ورقلة

المطلب الأول: قراءة تحليلية وفق معطيات الجداول الإحصائية

سبق لنا أن بينا مكونات الأداء الجامعي ودورها في خدمة المجتمع وهذا ما ستتناول الدراسة الإستطلاعيةعلى واقع الأداء على مستوى جامعة قاصدي مرباح ورقلة وذلك من خلال تركيزنا على مخرجات الجامعة التي في الأخير سوف تساهم في خدمة المجتمع وهذ من خلال تحليل المعطيات الإحصائية المتعلقة بالخريجين والبحث العلمي(المذكرات والرسائل الجامعية والمقالات) والتظاهرات العلمية.

1/ الخريجين:

تستقطب جامعة ورقلة منذ نشأتها عددا لابأس به من الطلبة الوافدين للحصول على تعليم وتكوين في تخصصات مختلفة عكست نسب لا بأس بها من الخريجين ومنذ 2010 وبعد الإطلاع على مصادر المعلومات من مديرية الجامعة تم رصد الجدول الآتي:

الجدول رقم (03): يوضح تطور عدد المتخرجين للأطوار الثلاث في جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2018/2010.

السنوات	ليسانس ل. م. د			ماستر ل. م. د			دكتوراه ل. م. د			المجموع العام
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	
2011/2010	1004	927	1931	232	176	408	0	0	0	2339
2012/2011	1108	777	1885	385	212	597	0	0	0	2482
2013/2012	1399	1930	3329	560	617	1177	0	0	0	4506
2014/2013	1725	2285	4010	768	565	1333	0	0	0	5343
2015/2014	1673	1859	3532	929	1084	2013	1	0	1	5546
2016/2015	1688	1942	3630	1000	1317	2317	8	2	10	5957
2017/2016	1544	1816	3360	1200	1386	2586	24	18	42	5988
2018/2017	1839	2587	4426	1168	1276	2444	49	38	87	6957

المصدر: مصلحة الإحصاء والإستشراف بجامعة ورقلة.

[1]جامعة قاصدي مرباح ورقلة، **الدليل الطالب**. 2019/2018، ص ص 57-61.

الشكل رقم(04): يوضح تطور عدد المتخرجين للأطوار الثلاث في جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2018 /2019.

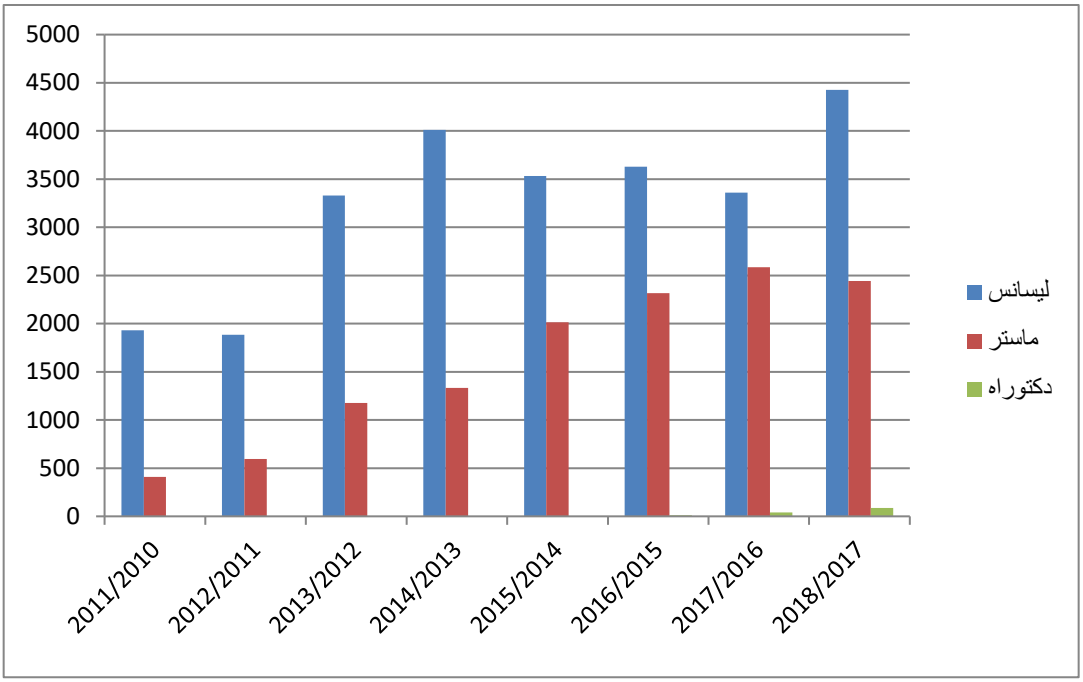

.

المصدر: من إعداد الطالبة

من خلال الجدول والشكل الموضحان أعلاه نلاحظ أن عدد الخريجين:

I. طور الليسانس:

نلاحظ خلال سنة 2010-2012 شهدتإرتفاع في عدد الخريجين ثم إنخفاض بسبب إرتفاع نسبة الرسوب والتحويلات، أما في سنة 2012-2014 شهدت إرتفاعا وتطورا وتزايدا في عدد خريجي والسبب يعود إلى الزيادة في نسبة المسجلين والملتحقين بالجامعة، وخلال سنة 2014-2017 شهد إنخفاضاأي أين ما تم تطبيق النظام الجديد في كل التخصصات الجامعة مما أدى إلى التراجع في عدد المسجلين في الجامعة وقد يعود هذا التراجع أيضا إلى نسبة الرسوب أو إلتحاق طلبة جذع مشترك إلى تخصصات في جامعات أخرى.

وخلال سنة 2017-2018 نلاحظ تطور وتزايد في عدد الخريجين في الطور الليسانس ويعود هذا التزايد في عدد الطلبة الملتحقين والمسجلين إلى أن وصل عددهم 4426 مقارنة بالسنوات الفارطة.

II. طور الماستر:

نلاحظ خلال سنة 2010-2012 عدد لا بأس به من المتخرجين. لكنه شهد تصاعدا ملموسا في سنة 2012-2014 وهذا يعود إلى الزيادة في تسجيل الطلبة وفق النظام الجديد بفتح العديد من التخصصات في بعض الكليات، أما خلال سنة 2014-2017 أين تم تطبيق النظام الجديد في كل التخصصات الجامعة مما أدى إلى إرتفاعا متزايدا وتطورا وهذا راجع إلى فتح مجال لطلبة الكلاسيك أو(ل. م. د) الذين توقفوا فترة عن مجال الدراسة بسبب توجههم إل الحياة العملية والمهنية للإلتحاقبالماستر، وقد يعود أيضا إلى توفير الأساتذة المؤطرين في هذا الطور.

وفي سنة 2017-2018 شهد إنخفاض في عدد الخريجين مقارنة حيث وصل عددهم إلى 2444 مقارنة بالسنة الفارطة 2016-2017 وهذا يعود إلى إنخفاض في عدد المسجلين والملتحقين بطور الماستر، وفرض شروط بالإلتحاق بهذا الطور.

III. طور الدكتوراه:

نلاحظ حلال سنة 2010-2014 عدم وجود طلبة خريجبن في هذا الطور والسبب يعود إلى عدم تقديم جامعة عرض خاص بالمسايقة في الدكتوراه لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وقد يعود إلى نقص أساتذة مكونين لطلبة الدكتوراه، وفي سنة 2014-2015 فشهد أول تسجيل خريج في طور الدكتوراه وفق النظام الجديد (ل. م. د).

وفي سنة 2015-2018 نلاحظ إرتفاع وقفزة سنة بعد سنة وهذا راجع إلى الزيادة في عدد الطلبة في مجال المشاركة في مسابقة الدكتوراه، وقد يعود هذا الإرتفاع أيضا إلى توفير أساتذة مكونين للطلبة وقبول الوزارة عرض الجامعة بفتح المسابقات في كل التخصصات وفق النظام (ل. م. د) حيث وصل عدد طلبة متخرجين من الطور الدكتوراه 87 خريجا، وهذا ما أدى إلى تحسين في مستوى أداء جامعة ورقلة وتحقيق مستوى جيد بحصولها على عدد خريجيها من مختلف الأطوار الثلاث بما فيهم الذكور والإناث حيث وصل مجموع الطلبة من سنة 2010 إلى 2018 هو 46298 ألفا خريجا وهذا ما يزيد في مستوى أداء جامعة قاصدي مرباح ورقلة بالحصول على خريجين ذات تعليم وتكوين عالي بمختلف التخصصات يمتلكون العلم والمعرفة مؤهلين علميا ومهنيا لتوجههم إلى سوق لتلبية حاجاتهم وخدمة متطلبات المجتمع وتطوره.

2/ البحث العلمي:

تسعى جامعة ورقلة مثلها مثل أي جامعة جزائرية إلى تقديم العديد من الإنجازات العلمية التي تم تصنيفها على شكل (مذكرات ليسانس والماستر، رسائل الماجستير، أطروحات الدكتوراه) التي تزيد من مستوى العلمي لجامعة ورقلة وهذا منذ 2010 وبعد الإطلاع على مصادر المعلومات من مديرية الجامعة تم رصد الجدول الآتي:

أولا: على مستوى رسائل التخرج:

1- عدد البحوث في مرحلة الليسانس:

جدول رقم(04): يوضح عدد المذكرات الطلبة الطور الأول الليسانس بجامعة ورقلة 2018/2010

الكلية	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	المجموع
الرياضيلت وعلوم المادة	12	1	0	0	1	8	1	17	0	40
المحروقات والطاقات المتجددة وعلوم الأرض والكون	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
الحقوق والعلوم السياسية	0	0	0	179	110	130	85	0	0	504
معهد علوم التقنيات والنشاطات البدنية والرياضية	0	0	0	0	32	29	19	18	35	143
المجموع	12	1	0	179	143	177	105	35	35	687

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الكليات.

من خلال الجدول الموضح أعلاه الذي يبين عدد المذكرات التخرج للطور الليسانس في بعض الميادين حيث نلاحظ في سنة 2012/2010لم تسجل عدد كبير بالنسبة لمذكرات فبعض الكليات كانت تعتمد فقط على تقرير حيث لم يتم إيداعها بالمكتبات ماعدا كلية الرياضيات وعلوم المادةهناك من قدمها للمكتبة وهناك بعض الكليات التي تقدمنا منها كاكلية العلوم الطبيعة والحياة، والآداب واللغات، العلوم الإنسانية والإجتماعية، وغيرها فإن طلبتها يقومون بإعداد مذكراتهم ولكن لا يقدموها إلى المكتبة ولا توضع في الموقع الخاص بالكلية فتوضع على مستوى الإدارة وهنا ما وجدت صعوبة في الحصول عليها، في سنة 2013 شهدت كلية الحقوق والعلوم السياسية فقط قفزة في عدد مذكراتها وهذا يعود إلى إعتماد الكلية بإعداد المذكرة بدلا من التقرير حيث وصل عددهم 179 مذكرة.

وفي سنة 2014 تم تسجيل مذكرة واحدة في كلية الرياضيات والعلوم المادة والسبب يعود إلى أن الطلبة لم يودعو مذكراتهم اما كلية الحقوق والعلوم السياسية فتراجعت مقارنة بالسنة

الفارطة حيث سجلت 110 مذكرة وهذا يعود إلى نقص عدد الطلبة المسجلين بالكلية أما معهد علوم التقنيات والنتشاطات البدنية والرياضية سجل 32 مذكرة وهذا راجع إلى كونه حديث نوع ما مما أدى إلى تسجيل عدد قليل من الطلبة فيه، وخلال سنة 2015 اينما شهد إرتفاع في الكليات الثلاث في عدد مذكرات التخرج حيث سجلت علوم المادة والرياضيات 8 وهذا يعود إلى ان قيام الطلبة بالتقرير حيث ساهم العديد منهم بوضع تقاريرهم على مستوى مكتباتهم لينتفع بها طلاب العلم أما كلية الحقوق والعلوم السياسية فشهدت 132 مذكرة فأغلبيتها مذكرات الحقوق بكون العلوم السياسية عدد المسجلين به قليل جدا مقارنة بباقي التخصصات الأخرى وفيما يخص المعهد التقنيات والنشاطات الرياضية والبدنية في تزايد ولو بنسبة قليلة كله يرجع إلى عدد الطلبة والتخصصات الممنوحة لدى المعهد.

وخلال سنة 2016 تراجع عدد المذكرات في الكليات الثلاث وهذا يعود إلى نسبة الطلبة الناجحين ضئيل جدا فنلاحظ كلية الحقوق والعلوم السياسية تراجعت كثيرا بسبب عزوف الطلبة عن هذا التخصص مما أدى إلى نقص في عدد المذكرات، وخلال سنة 2017 نلاحظ تطور ملحوظ بالنسبة للطلبة الرياضيات والعلوم المادة مقارنة بالسنوات الفارطة بسبب تقدم طلبة لكلية بتسجيلهم في التخصصات العلمية وقيامهم بإعداد تقاريرهم ومذكراتهم وإيداعها على مستوى المكتبة الخاصة بهم أما كلية الحقوق والعلوم السياسية فقد أصبحت لا يقوم طلبتها بإعداد مذكرات التخرج والسبب يعود إلى إلغائها من طرف إدارة الكلية أما معهد علوم التقنيات والنشاطات البدنية والرياضية فقد تراجع قليلا والسبب يعود إلى الإضرابات التي تعرض إليها طلبة المعهد وعدم مزاولتهم الدراسة مما أدى إلى نقص في عدد المذكرات. وفي سنة 2018 شهد تراجع في عدد المذكرات ولم يتم تسجيلها في الكليات ماعدا معهد العلوم والتقنيات والنشاطات البدنية والرياضية الذي سجل حوالي39 مذكرة تزايد مقارنة بالسنوات الأخرى وهذا من أجل إثراء مكتبة المعهد بمذكرات ينتفع بها طلابها.

فنلاحظ أكبر عدد المذكرات التي تم أنجازها في الطور الأول الليسانس سجلت في كلية الحقوق والعلوم السياسية الذي بلغ مجموعها 504 وهذا راجع إلى زيادة الطلبة المسجلين في هذه الكلية، وأدنى كلية هي كلية المحروقات والطاقات المتجددة وعلوم الأرض والكون بكونها تعتمد على تقاريرولم يتم إيداعها على مستوى المكتبة.

حيث وصل مجموع عدد المذكرات بالنسبة لكليات التي تم دراستها (الرياضيات وعلوم المادة، المحروقات والطاقات المتجددة وعلوم الأرض والكون، الحقوق والعلوم السياسية، معهد علوم التقنيات والنشاطات البدنية والرياضية) وصل عددهم 687 مذكرة وهذا عدد قليل بالنسبة لعدد الطلبة المتخرجين وهذا يرجع إلى بعض الكليات تقوم بتقارير وليست المذكرات أو إلغائها.

2- عدد البحوث في مرحلة الماستر والماجيستير

2-1 مذكرة الماستر:

الجدول رقم (05): يوضح عدد المذكرات الطلبة للطور الثاني ماستر بجامعة ورقلة 2010 / 2018

الكلية	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	المجموع
علوم الطبيعة والحياة	0	0	0	44	29	14	113	41	122	363
الرياضيات وعلوم المادة	0	16	25	31	63	58	109	144	137	583
المحروقات والطاقات المتجددة وعلوم الأرض والكون	0	0	0	0	0	117	184	139	160	600
العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	33	134	147	212	209	325	403	102	348	1813
الحقوق والعلوم السياسية	0	0	0	59	74	125	68	103	70	499
الآداب واللغات	0	0	0	87	140	191	218	181	190	1007
معهد علوم التقنيات والنشاطات البدنية والرياضية	0	0	0	0	48	43	41	57	41	230
المجـموع	33	150	172	433	563	873	1136	767	1068	5095

المصدر: من إعداد الطـالبـة.

من خلال الجدول الموضح أعلاه يتبين لنا انه خلال سنة 2010 لم تسجل مذكرة تخرج إلا في كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بـ 33 مذكرة وهذا راجع إلى أن بقية الكليات الأخرى لم تسجل لكونها لم يلتحق طلبتها بعد بطور الماستر، وخلال سنة 2011 تم تسجيل ذلك في كلية الرياضيات وعلوم المادة وكلية العلوم الإقتصاديةوالتجارية وعلوم التسييرحيث إرتفع إلى 150 مذكرة وهذا الإرتفاع يعود إلى عدد الطلبة المسجلين في هاتين الكليتين، وخلال سنة 2012 إرتفعت عدد المذكرات إلى 172 لكونها ان الطور الماستر لم يطبق في كل التخصصات ماعدا الكليتين سابقة الذكر والسبب أيضا يعود إلى زيادة عدد الطلبة في هاتين التخصصينوهذا ما أدى إلى إرتفاعها، وخلال سنة 2013 شهد تطور ملحوظ في التكوين في الطور الماستر حيث نلاحظ أن كل التخصصات تبنت هذا الطور ماعدا كلية المحروقات والطاقات المتجددة وعلوم الأرض والكون ومعهد علوم التقنيات والنشاطات البدنية والرياضية وهذا يعود لأنهم في مرحلة الليسانس، وخلال سنة 2014 أين تم تطبيق كل الأقطاب جامعة ورقلة التكوين في الطور الثاني ماستر لتكوين الطالب في التخصص الذي يدرسه مما يؤهله إلى الحياة العملية فنلاحظ أيضا العدد يزداد سنة بعد سنة وهذا عائد إلى أن جامعة ورقلة تحسن من مستوى أدائها شيئا فشيئا، وخلال سنة 2015 إرتفع عدد المذكرات إلى 873 وهذا راجع إلى قبول الطلبة في هذا التكوين، وخلال سنة

2016إرتفع تدريجيا في عدد المذكرات وهذا دائما عائد إلى زيادة في الطلبة وقبولهم حيث وصل عدد المذكرات إلى1136 وهذا تطورا سريعا وملحوظا فنجد هذا العدد الهائل يعود إلى كون كل طالب خريج يقوم بإعداد مذكرة لوحده في بعض التخصصات مما أدى إلى إرتفاع في عدد المذكرات وأيضا قد يكون تسجيل طلبة من مختلف الجامعات الأخرى بلإلتحاق بهذا التكوين، وخلال سنة 2017 شهد تراجع مقارنة بالسنوات الماضية حيث بلغ عددهم 767 وهذا يعود إلى عدم قبول الطلبة مما جعلهم يسجلون في الجامعات الأخرى فهذا أدى إلى نقص الطلبة ونقص في المذكرات التخرج، أو نسبة الرسوب.

وخلال سنة 2018 شهد قفزة وتطور وتزايد كثيرا في أعداد المذكرات مما يعني زيادة طلبة الكلاسيك بمزاولة التكوين الثاني وزيادة أساتذة مكونين في هذا الطور مما ساهم في تكوين الطالب ليصل إلى هذا الطور لرفع من مستوى أداء ومخرجات الجامعة.

ومن خلال هذا الجدول نلاحظ من بين الكليات التي حصلت على أكبر عدد من المذكرات الماستر هي كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير لكونها تمتاز بالعديد من التخصصات والعدد الهائل من الطلبة المسجلين في مختلف تخصصاتها، وأدنى كلية هي معهد العلوم والتقنيات والنشاطات البدنية والرياضيةلنقص التأطير فيه وقلة الطلبة المسجلين فيه، فمجموع عدد المذكرات الطور الماستر بلغ عددهم من سنة 2018/2010 هو 5095 ألفا مما يعني أن جامعة ورقلة تنتج من البحوث العلمية عددا هائلا.

2-2 رسائل الماجيستير:

جدول رقم(06): يوضح عدد رسائل الماجيستير بجامعة ورقلة 2018/2010

الكلية	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	المجموع
علوم الطبيعة والحياة	2	1	4	7	4	5	1	0	0	24
الرياضيات وعلوم المادة	25	15	28	15	2	2	0	0	0	87
العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	11	11	25	10	7	5	3	2	0	74
الحقوق والعلوم السياسية	0	19	10	8	3	14	5	0	2	61
المحروقات والطاقات المتجددة وعلوم الأرض والكون	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
معهد علوم التقنيات والنشاطات البدنية والرياضية	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
المجموع	38	46	67	40	16	26	9	2	2	246

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الكليات.

من خلال الجدول الموضح أعلاه نلاحظ أن عدد رسائل الماجستير خلال سنة 2010 سجل عددهم 38 وهم موزعين على ثلاثة كليات وهذا يعود إلى عدد المناصب المفتوحة للطلبة الماجستير، وفي سنة 2011 إرتفع عدد الرسائل وصل عددهم إلى 46 رسالة وهذا السبب يعود إلى تزايد عدد الطلبة الناجحين بالمسابقة، وفي سنة 2012 إزداد وتطور عدد رسائل الماجستير إلى 67 مقارنة بالسنتين الفارطة وهذا يعود إلى فتح مناصب عديدة مما أدى إلى تسجيل عدد الطلبة وأدى إلى إرتفاع عدد الرسائل، وخلال سنوات 2018/2013 إنخفض تدريجيا في عدد الرسائل وهذا يعود إلى زوال النظام الكلاسيكي (علوم) وبداية تبني النظام الجديد مما أدى إلى نقص في عدد الرسائل خاصة في السنوات الأخيرة 2018/2017/2016 .

فنلاحظ هناك بعض الكليات لم تسجل وهذا عائد إلى أنها لم تفتح مجال المشاركة في الماجستير مما أدى إلى مشاركة الطلبة في الجامعات الأخرى، وسجل مجموع رسائل الماجستير إلى 246 رسالة.

3 – عدد البحوث في مرحلة الدكتوراه:

الجدول رقم(07): يوضح عدد أطروحات الدكتوراه الطور الثالث(ل. م. د) بجامعة ورقلة 2018/2010

الكلية	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	المجموع
العلوم التطبيقية	0	0	0	0	0	0	2	4	5	11
علوم الطبيعة والحياة	0	0	0	0	0	0	0	2	1	3
الرياضيات وعلوم المادة	0	0	0	0	0	0	5	4	8	17
المحروقات والطاقات المتجددة وعلوم الأرض والكون	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والإتصال	0	0	0	0	0	0	0	3	3	6
العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	0	0	0	0	1	2	9	11	30	53
الحقوق والعلوم السياسية	0	0	0	0	0	0	0	5	6	11
علوم الإنسانية والإجتماعية	0	0	0	0	0	0	0	9	4	13
الآداب واللغات	0	0	0	0	0	0	0	4	6	10
معهد علوم التقنيات والنشاطات البدنية والرياضية	0	0	0	0	0	0	0	0	4	4
المجموع	0	0	0	0	1	2	16	42	67	128

المصدر: مصلحة التكوين فيما بعد التدرج بجامعة ورقلة.

نلاحظ من خلال الجدول الموضح أعلاه عدد أطروحات الدكتوراه التي تم نتاقشتها منذ 2010 إلى 2018 حيث يتبين خلال سنة 2010 – 2013 لم تشهد أي مناقشة للأطروحة الدكتوراه في كل الكليات وفق النظام الجديد وهذا يعود إلى أنه لا توجد دفعة متخرجة في طور نظام الجديد من أجل المشاركة في مسابقة الدكتوراه أو لسبب عدم طرح مشروع الدكتوراه في كليات الجامعة أو عدم قبوله من طرف الوزارة.

وخلال سنة 2014 تم تسجيل أول مناقشة على مستوى الجامعة في كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير وهذا يعود إلى أول دفعة تخرجت بحكم نظام ل. م. د، وأيضا أول من تبنى النظام الجديد قبل التخصصات الأخرى.

وفي سنة 2015 تم تسجيل أطروحتين في نفس الكلية وهذا يعود إلى فتح مجال لمشاركة في مسابقة الدكتوراه بحكم وجود أساتذة مكونين في هذا التكوين، وفي سنة 2016 شهدت جامعة ورقلة نوعية فيإرتفاعنوع ما في عدد الأطروحات الدكتوراه مقارنة بسنة 2014/2015. حيث بلغ عددهم 16أطروحة وهم موزعين على ثلاثة كليات هي:(العلوم التطبيقية، الرياضيات وعلوم المادة، العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير) وهذا يعود

إلى أن من بين الكليات التي تخرجت دفعتها أو تم تأجيل مناقشتها من طرف اللجنة المناقشة لظروف خاصة أو عدم تحضير أطروحاتهم أو بسبب عدم تفاعل الطلبة في نشر مقالات علمية وحضورهم ملتقيات، حيث إرتفع عدد الأطروحات في سنة2017 وبلغ عددها 42 في بعض الكليات وهذا يرجع إلى زيادة في الأساتذة المكونين في التعليم العالي في مختلف التخصصات ماعدا كلية المحروقات ومعهد علوم التقنيات والنشاطات البدنية والرياضية لم تسجل وهذا يعود لعدم فتح مجال للتسجيل في الدكتوراه، في حين نسجل أعلى نسبة في سنة 2018 ونلاحظ تطورا بالنسبة لسنوات الفارطة في تخريج كوادر ذات مستوى عالي تخدم مجتمعها وتزيد من مستوى أداء جامعاتها حيث بلغ عددهم 67 أطروحة موزعة على كل التخصصات وبنسب متفاوتة ماعد المحروقات هذا يعود إلى أن جامعة ورقلة لم تقدم عرض لوزارة التعليم العالي بفتح مجال لتكوين دكتوراه في هذا التخصص، أو عدم قبوله ورفضه من طرف وزارة التعليم العالي، حيث بلغ عددهم الإجمالي 128 أطروحة وأعلى كلية حققت نسبة عالية هي العلوم الإقتصادية بكونها أول من فتحت مجال لتكوين في الدكتوراه (ل. م. د) ويرجع هذا إلى توفير الأساتذة التعليم العالي لتكوين الطلبة، وأدنى نسبة هي المحروقات التي لم تسجل اي شيئ لكونها تبنت النظام الجديد في سنة 2015 لذا لا تجد دفعة متخرجة لتشارك في الطور الثالث.

ويوضح الجدول الآتي يوضح تطور رسائل دكتوراه علوم:

الجدول رقم (08): يوضح عدد أطروحات الدكتوراه للطور الثالث (علوم) بجامعة ورقلة 2010 / 2018

الكلية	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	المجموع
العلوم التطبيقية	00	00	00	00	02	02	04	22	07	37
علوم الطبيعة والحياة	00	00	00	02	04	07	11	16	24	64
الرياضيات وعلوم المادة	01	03	03	05	04	14	08	23	15	76
المحروقات والطاقات المتجددة وعلوم الأرض والكون	00	00	00	00	00	00	01	06	01	8
التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والإتصال	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00
العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	02	00	01	06	09	07	23	30	38	116
الحقوق والعلوم السياسية	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00
علوم الإنسانية والإجتماعية	00	02	02	06	11	08	04	12	05	50
الآداب واللغات	02	02	02	06	16	10	06	43	28	115
معهد علوم التقنيات والنشاطات البدنية والرياضية	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00
المجموع	5	7	8	25	46	48	57	152	118	646

المصدر: مصلحة التكوين فيما بعد التدرج بجامعة وقلة.

مايلاحظ من هذا الجدول الموضح أعلاه أن خلال سنة 2012/2010 تم تسجيل أول مناقشات على مستوى الجامعة وكانت موزعة على نفس الكليات الأربع وتدريجيا وهذا راجع إلى فتح الدكتوراه فقط في هذه التخصصات الموضحة في الجدول أعلاه، وفي سنة 2013 إرتفع عدد الأطروحات في نفس التخصصات أضيفت فقط تخصص علوم الطبيعة والحياة حيث وصل عددهم 25 مناقشة وهذا راجع إلى أن الجامعة سنة بعد سنة تسجل تكوين للطور الدكتوراه في بعض التخصصات، وفي سنة 2015/2014 شهدت تطور تدريجيا في عدد المناقشات ودائما بنفس الكليات فقط أضيفت كلية العلوم التطبيقية وهذا يعود إلى أن هناك تزايد في عدد الطلبة المسجلين في هذه التخصصات من مختلف الجامعات الوطن مما أدى إلى الإرتفاع، وفي سنة 2018/2016 نلاحظ إرتفاع وتطور هائل شهدنه الجامعة في طلبة النظام الكلاسيك ولكن تراجع قليلا في السنة 2018 بسبب دخول النظام (ل. م. د) وتسجيل طلبة الكلاسيك وفق النظام (ل. م. د) مما إنخفض قليلا حيث نلاحظ كل التخصصات ناقشت مذكرات أطروحاتها ماعدا (التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والإتصال، والحقوق والعلوم السياسية، ومعهد علوم التقنيات والنشاطات البدنية والرياضية)وهذا بسبب عدم فتح مجال للدكتوراه في جامعة ورقلة في هذه التخصصات مما أدى إلى مشاركة أساتذة وطلبة ومناقشة أطروحاتهم في الجامعات الأخرى التي تمت قبول تسجيلهمفيها.

حيث وصل عدد أطروحات طلبة التظام الكلاسيك إلى 466 أطروحة وهذا عدد مقبول بالنسبة لجامعة ورقلة بالرفع من مستوى أساتذتها وأطروحاتها التي في الأساس تخدم البحث العلمي وتعالج القضايا المجتمعية.

وفي الآتي جدول يوضح مقارنة بين دكتوراه (ل. م. د) ودكتوراه (علوم):

الجدول رقم (09): يوضح مجموع عدد أطروحات الدكتوراه (ل. م. د +علوم)

الكلية	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	المجموع
العلوم التطبيقية	00	00	00	00	02	02	06	26	12	48
علوم الطبيعة والحياة	00	00	00	02	04	07	11	18	25	67
الرياضيات وعلوم المادة	01	03	03	05	04	14	13	27	23	93
المحروقات والطاقات المتجددة وعلوم الأرض والكون	00	00	00	00	00	00	01	06	01	8
التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والإتصال	00	00	00	00	00	00	00	03	03	6
العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	02	00	01	06	10	09	32	41	68	169
الحقوق والعلوم السياسية	00	00	00	00	00	00	00	05	06	11
علوم الإنسانية والإجتماعية	00	02	02	06	11	08	04	21	09	63
الآداب واللغات	02	02	02	06	16	10	06	47	34	125
معهد علوم التقنيات والنشاطات البدنية والرياضية	00	00	00	00	00	00	00	00	04	4
المجمـوع	5	7	8	25	47	50	73	194	185	594

المصدر: من إعداد الطالبة.

الشكل رقم (05): يوضح مجموع عدد أطروحات الدكتوراه (ل. م. د+ علوم)

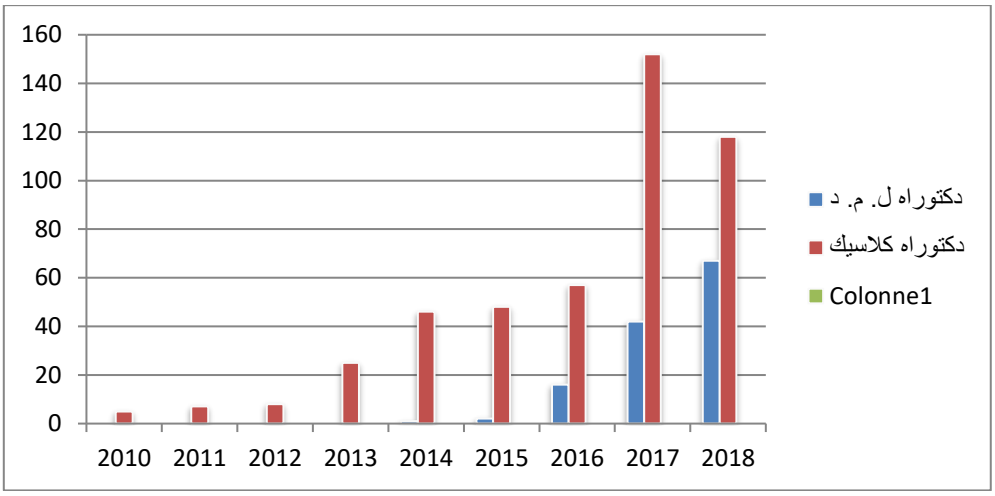

المصدر: من إعداد الطالبة.

من خلال الجدول والشكل الموضحان أعلاه نقارن أن عدد الأطروحات التي تمت مناقشتها على مستوى جامعة ورقلة وفق النظام الكلاسيكي والنظام الجديد حيث يتبين لنا أن النظام الكلاسيك في بعض تخصصاته بفتح مسابقة في دكتوراه منذ سنة 2010 حيث سجل 5أطروحات وهذا لتغطية العجز في الجامعة مقارنة بالنظام الجديد الذي لا توجد دفعة متخرجة بحكم النظام (ل. م. د) أو مشاركة بعض الطلبة في الجامعات الأحرى، وفي سنة 2012/2011 تم تسجيل أيضا في النظام الكلاسيكي وارتفع إلى 7أطروحات في سنة 2011 و8 في سنة 2012 وكانت بنسب متساوية تدريجيا في بعض الكليات وهذا من خلال عدد الطلبة المسجلين.

وفي سنة 2013 إرتفع عدد المذكرات حيث وصل عددهم إلى 25 أطروحة وكانت وفق النظام الكلاسيكي وعلى مستوى جامعة ورقلة وهذا راجع إلى أن جامعة ورقلة تتميزبعدد من المكونين لطلبة الجامعة في بعض التخصصات أما النظام الجديد لم بسجل وهذا يعود إلى طبيعة تكوين النظام الجديد ومراحله وتحديد عدد المناصب المفتوحة، وفي سنة 2014 تم تسجيل أول مناقشات في النظام الكلاسيك حيث بلغ عددهم 46 مع مناقشة أطروحة واحدة في النظام الجديد أين ماتم تخريج دفعة النطام الجديد ، وفي سنة 2015 شهد تزايد في النظام الكلاسيك حيث سجل 48 مقارنة بالنظام الجديد الذي سجل 2 فقط حيث بلغ مجموعهم 50، وهذا يعود إلى نقص الطلبة (ل. م. د) المسجلين في المسابقة أو بعض التخصصات لم تفتح في جامعة ورقلة، وخلال سنة 2016 شهد قفزة نوعية في عدد الأطروحات حيث نلاحظ أن النظام الكلاسيك دائما في إرتفاع مستمر حيث سجل 57 وهذا راجع إلى التخصصات الممنوحة وجودة البرامج الذي يتميز بها النطام الكلاسيك أما النظام الجديد بـ 16 وهذا قد يعود إلى عدد الطلبة المسجلين، وفي سنة 2017 شهد تطورا وتزايدا

مستمرا في كلا النظامين حيث نلاحظ ان النظام الكلاسيكي سجل أعلى نسبة حيث سجل 152 مقارنة بالنظام الجديد الذي سجل 42 وهذا التطور يعود إلى أن في النظام الكلاسيكي لم تحدد عدد المناصب المفتوحة مقارنة بالنظام الجديد الذي يحدد عدد المناصب الممنوحة للطلبة، وخلال سنة 2018 نلاحظ تراجع في عدد أطروحات في النظام الكلاسيك ولو بقليل وهذا يعود إلى أخر دفعة متخرجة من النظام الكلاسيك بحكم تبني النظام (ل.م.د) وسجلت 118 وهم موزعين على مستوى الكليات أما النظام الجديد شهد تزايدا وتطورا بالنسبة للسنوات الفارطة حيث سجل 67 وهذا التزايد يعود إلى أن الجامعة فتحت مجال لكل التخصصات وسمحت لمختلف طلبة خارج الجامعة بالمشاركة مما أدى إلى الإرتفاع.

مانلاحظ من الجداول السابقة أن أعلى نسبة تحصلت عليها كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بـ169 بسبب تنوع التخصصات ومنح عدد كثير من المناصب لتعدد التخصصات فيها وتزايد أعداد الطلبة المقبلين فيها أما أدنى عدد تحصلت عليه هو معهد علوم التقنيات والنشاطات البدنية والرياضية بـ 4 أطروحات بكونه حديث ولا يوجد به طلبة مسجلين وتم فتح مسابقة في الأخير لحاجة الجامعة إلى أساتذة مكوين في هذا التخصص لتكوين مستوى أداء الطلاب.

من خلال هذا يتبين لنا أن عدد أطروحات الدكتوراه (ل. م. د) والنظام الكلاسيكي بلغ عددهم 594 وهذا عدد مقبول بالنسبة لجامعة ورقلة لرفع من مستوى أدائها وتحسين جودة بحوثها العلمية التي تساهم في الإرتقاء بمستوى جامعة ورقلة وخدمة مجتمعها وتقدمه.

ثانيا: على مستوى المقالات المنشورة (المجلات):

تتوفر جامعة قاصدي مرباح – ورقلة على تشكيلة هامة من الدوريات والمجلات العلمية المحكمة والحائزة على رقم تسلسلي وإيداع قانوني ومنها التي وصلت إلى مستوى مقبول بامتلاكها رصيداً معتبراً من الإصدرات وهي:

- ✓ حوليات العلوم والتكنولوجيا.
- ✓ المجلة الجزائرية للبيئة الجافة.
- ✓ المجلة الموارد الحيوية.
- ✓ مجلة الباحث.
- ✓ مجلة أداء المؤسسات الجزائرية.
- ✓ دفاتر السياسة والقانون.
- ✓ مجلة الأثر.
- ✓ مجلة العلوم الإنسانية.
- ✓ دراسات التفسية وتربوية.
- ✓ مجلة مقاليد.

- ✓ المجلة الجزائرية للتنمية الإدارية.
- ✓مجلة الذاكرة.
- ✓ المجلة الدراسات الإقتصادية الكمية.
- ✓ المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية.
- ✓ مجلة العلامة.
- ✓ Magazine Saharienne bio ressources[1]

كما قد تحتوي جامعة ورقلة قاعدة المعطيات والنشر الإلكتروني عبر موقع الجامعة حيث تم إنشاء بجامعة قاصدي مرباح ـ ورقلة موقع إلكتروني خاص بالنشر العلمي الجامعي وهو في طور التحسين يمكن من خلاله تصفح وتحميل المقالات العلمية المنشورة وأعمال الملتقيات العلمية[2].

وفيما يلي يوضحان الجدول والشكل التاليين عدد المنشورات العلمية (المقالات) من سنة2010 الى غاية 2018:

[1]وثيقة عمل مجلس إدارة جامعة قاصدي مرباح ورقلة، **حصيلة النشاطات البيداغوجية والعلمية والإدارية**. 2018/2017، ص ص 40. 41.

[2]مشري بن خليفة، " المنشورات الجامعية"، **ومضات جامعية نشرية إخبارية تصدرها جامعة قاصدي مرباح بورقلة**، العدد15، 2012، ص33.

الجدول رقم (10): يوضح عدد المقالات المنشورة في المجلات من 2010 -2018

إسم المجلة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	المجموع
حوليات العلوم و التكنولوجيا	20	20	20	20	20	20	10	0	10	**130**
المجلة الجزائرية للبيئة الجافة	0	20	20	20	20	20	20	20	20	**160**
مجلة الموارد الحيوية	0	20	20	20	20	20	20	20	20	**160**
مجلة الباحث	10	10	20	20	10	20	20	20	10	**140**
مجلة أداء المؤسسات الجزائرية	0	0	20	20	20	20	20	20	20	**140**
دفاتر السياسة والقانون	20	20	20	20	20	20	20	20	40	**200**
مجلة الأثر	10	30	40	20	30	20	40	20	10	**220**
مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية	20	40	30	40	40	50	50	60	80	**410**
دراسات النفسية والتربوية	20	20	20	20	20	20	20	20	20	**180**
مجلة مقاليد	0	20	10	20	20	20	20	20	10	**140**
مجلة الذاكرة	0	0	10	10	20	10	20	20	20	**110**
مجلة العلامة	0	0	0	0	0	0	30	20	20	**70**
المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية	0	0	0	0	10	20	20	20	20	**90**
المجلة للدراسات الإقتصادية الكمية	0	0	0	0	0	10	10	10	10	**40**
المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية	0	0	0	0	0	10	20	0	0	**30**
المجموع	**100**	**220**	**230**	**230**	**230**	**280**	**340**	**290**	**300**	**2220**

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على إحصائيات من موقع الجامعة.

الشكل رقم (06): يوضح عدد المقالات المنشورة في المجلات جامعة قاصدي مرباح ورقلة من 2010 -2018

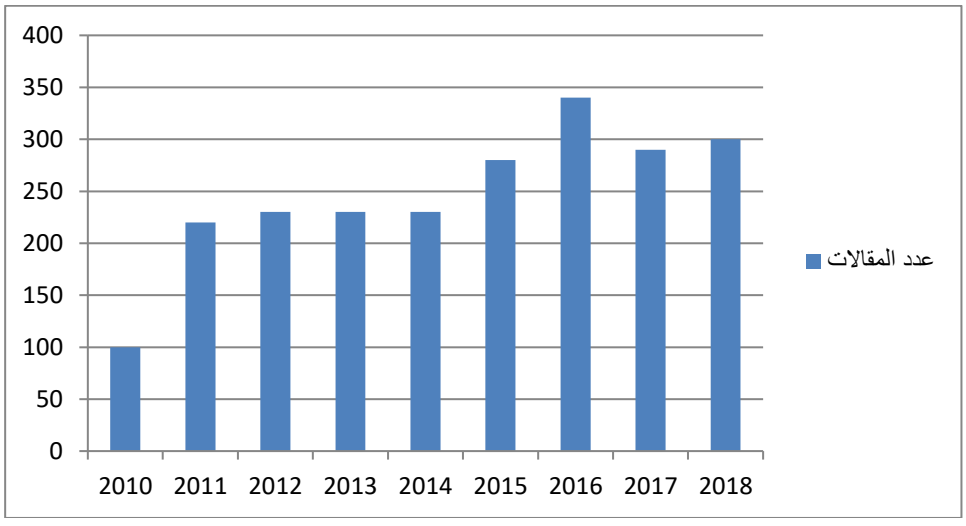

المصدر: من إعداد الطالبة.

من خلال الجدول والشكل الموضحان أعلاه نلاحظ أن خلال سنة 2010 هناك عدد لا بأس به في عدد المقالات المنشورة في مجلات العلمية بجامعة ورقلة حيث بلغ عددهم خلال هذه السنة 100مقالة، شهدت إرتفاعا ملموسا في السنة التي تلتها 2011 بـ 220

مقال وهذا الإرتفاع يعود إلى تزايد مساهمة الأساتذة في نشر المقالات العلمية، وربط مناقشة رسائل الدكنوراه ينشر المقال العلمي من الناحية القانةنية، ثم نلمس ثبات في عددها من سنة 2012-2014 بـ 230 مقالة، وهذا يعود إلى وجود نفس العدد من المقبلين على تلك المراحل التي تحتاج للمقالات كشرط للمناقشة أو التأهيل أو الترقية، أو السبب يعود ألى عدم وجود تحديث على مستوى قوانين النشر في هذه المجلات.

وخلال سنة 2015-2016 شهدت تزايدا وتضاعفا في عدد المقالات المنشورة حيث وصل عددهم إلى 340 وهذا يعود إلى التغيير في الجامعة من خلال زيادة في عدد التخصصات وأيضا يعود السبب إلى توفير التمويل للبحث العلمي، وخلال سنة 2017 شهدت إنخفاضا قليلا في عدد المقالات حيث وصل عددهم إلى 290 مقالة وهذا يعود إلى إنشاء مجلات جديدة وخلال سنة 2017 شهدت إنخفاضا قليلا في عدد المقالات حيث وصل عددهم إلى 290 مقالة وهذا يعود إلى أسباب إدارية تعود إلى كيفية إدارة المجلة وهيئة التحرير.

وخلال سنة 2018 شهدت إرتفاعا حيث وصل عددها إلى 300 مقالة وهذا عائد إلى زيادة الطلب على النشر وزيادة عدد المقالات على مستوى هيكلة النشر.

ومن هنا يعتبر النشر العلمي من الأساسيات التي تقوم عليها وظيفة الجامعة، وللقيام بهذه المهمة حرصت جامعة قاصدي مرباح ورقلة على إصدار مجلات علمية محكمة منذ نشأتها في مختلف التخصصات، أصبح لها رصيد وافر من الرصيد العلمي والمعرفي حيث وصل عددهم الإجمالي من سنة 2010 إلى 2018 حوالي 2220 مقالة علمية محكمة مما يزيد في نشر المعرفة بتنوع في المقالات التي تناقش القضايا الإجتماعية والتي من بين هذه المجلات نجد على سبيل المثال مجلة دراسات النفسية والتربوية ومجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية التي تدرس الجانب النفسيوالإجتماعي للمجتمع.

3/ التظاهرات العلمية:

تعقد جامعة وقلة في العديد من كلياتها مجموعة من الملتقيات والندوات والأيام الدراسية التي تعد ذات علاقة بالمجتمع وهذا منذ 2010 وبعد الإطلاع على مصادر المعلومات من مديرية الجامعة تم رصد الجدول الآتي:

الجدول رقم (11): يوضح عدد التظاهرات العلمية والندوات جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2010 /2018.

طبيعة التظاهرات	2010 2011	2011 2012	2012 2013	2013 2014	2014 2015	2015 2016	2016 2017	2017 2018	المجموع
الملتقيات الدولية	14	08	13	08	11	07	06	06	**73**
الملتقيات الوطنية	03	09	07	06	09	07	03	03	**53**
الأيام الدراسة	01	01	00	02	05	04	/	/	**13**
المجموع	18	18	20	16	25	18	19	09	**143**
النسبة المؤوية%	**11.53**	**11.53**	**12.82**	**10.25**	**16.02**	**11.53**	**12.17**	**05.78**	**282**

المصدر: نيابة مديرية الجامعة للعلاقات الخارجية والتعاون والتنشيط والإتصال والتظاهرات العلمية.

عقدت الجامعة وكلياتها العديد من الملتقيات الدولية والوطنية والأيام الدراسية ذات علاقة بالمجتمع والتي تهدف بدورها إلى تنشيط الساحة العلمية داخل الجامعة حيث برمجت خلال سنة 2014/2010 حوالي53 ملتقى دولي، و40 ملتقى وطني، و4 أيام دراسية وهذا يعود إلىإرتفاع في ميزانية الجامعة لكونها هي من تمول ملتقيات منأجل الإرتقاءبها ومن أجل التعاون والتقارب والتبادل العلمي بين الأساتذة المشاركون خاصة الأجانب أصحاب الخبرات، ويرجع أيضا إلى إحتكاك أساتذة جامعاتنا بهم لإكسابهم المعرفة والخبرات وكذا توطيد العلاقات بين الجامعات الوطن وأساتذتها في طرح مواضيع عامة لها علاقة بمجتمعاتها ووضع حلول لها، وخلال سنة 2018/2015 شهدت تراجع في عقد ملتقياتها سواء دولية أو وطنية أو أيام دراسية حيث سجلت خلال هذه السنوات 20 ملتقى دولي، و13 وطني و9 أيام دراسية وهم موزعون عبر السنوات أي في سنة 2016/2015 سجلت 7دولي و7وطني، و5 أيام دراسية وفي سنة 2017/2016 سجلت 6دولي و3وطني، ولم تسجل أيام دراسية، وفي سنة 2018/2017 سجلت 6دولي و3وطني، ولم تسجل أيام دراسية وهذا يعود إلى نقص ميزانية التمويل للجامعةوهذا ماعرف بسياسة التقشف التي مرت بها ولا تزال تمر بها البلاد في كل قطاعاتها من بينها التعليم العالي، وهذا كله لتحسين مستوى في جامعة ورقلة فبعد أن كانت الجامعة تعقد14أو 13 ملتقى أصبحت تعقد 2أو3 ملتقيات في السنة كلها، وهذا يعود إلى نقص الميزانية للجامعة.

وفي الآتي أقدم مثالا عن الموسم الجامعي الحالي 2018-2019:

جدول رقم (12): يوضح رزنامة التظاهرات العلمية للموسم الجامعي 2019/2018

طبيعة الظاهرات	العنوان	تاريخ
ملتقى دولي	الملتقى الدولي حول صناعة الأطالس اللسانية (الآليات والتجارب)	11- 12 ديسمبر 2019
يوم دراسي	اليوم المغاربي الحادي عشر لحفظ الصحة الإستشفائية ونوعية العلاج	13 ديسمبر 2019
مؤتمر دولي	2ème confèrence international sur l'intelligence Artificielle et les technologies de l'information(ICA2It'2019)	4 - 6 مارس 2019
ملتقى دولي	النشاط البدني الرياضي المدرسي وإكتشاف ورعاية المتفوقين رياضيا	16 - 17 أفريل 2019
يوم دراسي	القياسات الأنثربومتريةوالإختبارات البدائية في كرة القدم	5 فيفري 2019
ملتقى وطني	الملتقى الحادي عشر للشعر الطلابي تحت شعار: الشعر والثقافة العيش معا في سلام	27-28 فيفري 2019

المصدر: نيابة مديرية الجامعة للعلاقات الخارجية والتعاون والتنشيط والإتصال والتظاهرات العلمية.

هذا الجدول يوضح التظاهرات العلمية التي برمجتها جامعة ورقلة في سنة 2019/2018 من طرف أساتذتها وباحثيها من مختلف الجامعات الوطن داخلها وخارجها من أجل التفاعل بين الجامعات وتنشيطها حيث نلاحظ ان الجامعة عقدت 2 ملتقين دوليين ومؤتمر واحد، وملتقى وطنيويومين دراسيين نلاحظ أن الجامعة خلال كل سنة تقوم بعقد تظاهرات علمية وهذا للإرتقاء بمستوى أدائها وطنيا وعالميا وأيضا من أجل خدمة مجتمعها من خلال دراسة أوضاع المجتمع ومشاكله وقيام بعض الاساتذ والباحثين بمختلف الجامعات بوضع العديد من اقتراحات والتوصيات التي تؤذي إلى حل وسد مشاكل المجتمع وقضاياه.حيث حققت جامعة ورقلة من خلال تظاهراتها العلمية وبلغ مجموع ملتقاياتها الدولية والوطنية والأيام الدراسية ألى 156 تظاهرة علمية وبنسبة98% مما حققت مستوى مقبول.

4/ التعاون الدولي:

إنتهجت جامعة ورقلة إستراتيجية الإنفتاح على محيطها الدولي وهذا من أجل تحسين نوعية التكوين والبحث والرفع من مستوى أنشطة الجامعة وتقوية وتطوير العلاقات الدولية في إطار إثراء تجارب وخبرات أساتذتها وطلابها وموظفيها، ومنذ 2010 عقدت جامعة ورقلة عدة إتفاقيات دولية وبعد الإطلاع على مصادر المعلومات من مديرية الجامعة تم رصد الجدول الآتي:

جدول رقم (13): يوضح عدد الإتفاقيات الدولية للتعاون والتبادل الدولي بجامعة ورقلة 2010 / 2018.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	المجموع
عدد الإتفاقيات	04	06	03	02	24	13	11	04	03	70
عدد الدول	03	06	03	02	12	10	07	04	03	50

المصدر: وثيقة عمل مجلس إدارة جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

نلاحظ من خلال الجدول الموضح أعلاه، أن جامعة ورقلةإنتهجتإسترتيجيةالإنفتاح بينها وبين المحيط الخارجي الدولي، وهذا من خلال تفعيل التبادل والتعاون في مجال التكوين،والتدريب، والبحث العلمي بالجامعة، وفي هذا الإطار فقد عقدت الجامعة عدة إتفاقيات دولية في إطار التكوين، والتدريب مع جامعات، المعاهد، المراكز، الوكالات، الإتحادات، المشاريع، ومؤسسات البحث في الدول العربية الشقيقة والأجنبية على سواء حيث يتبين لنا من خلال الجدول أن عدد الإتفاقيات الجامعة تزيد وتنقص مما يعني هناك تذبذب ففي سنة 2010 سجلت 4 إتفاقيات مع 3 دول، في حين إرتفعت سنة 2011 سجلت 6 إتفاقيات مع 6دول، وإنخفضت في سنة 2012 سجلت 3إتفاقيات مع 3دول وفي سنة 2013 قل عدد الإتفاقيات إلى إتفاقيتين فقط بين دولتين وهذا الإرتفاعوالإنخفاض يعود إلى ميزانية الجامعة المخصصة لهذه الإتفاقيات، وخلال سنة 2016/2015/2014 إرتفع عدد الإتفاقيات حيث نلاحظ في سنة 2014 عقدة الجامعة عدة إتفاقيات 24بين 12 دولة منها الأجنبية ومنها العربية الشقيقة وهذا الإرتفاع يعود إلى تطبيق برنامج تعاون مع الإتحاد الأروبي (إيراسموس 2) الذي خضعت له دول الشمال الإفريقي وهذا من أجل إثراء تجارب وخبرات أساتذتها وطلابها وموظفيها الإداريين ومن أجل دفع عجلة التقدم العلمي والتقني وتعزيز البحث العلمي، كما نلاحظ في السنتين 2018/2017 إنخفضت وهذا يعود إلى ضعف ميزانية الجامعة، وفي الأخير تسعى جامعة ورقلة إلى توفير بيئة محفزة للبحث والإبداع والإبتكار للمساهمة في ترقية وتطوير كوادر الجامعة وطلبتها، لهذا ساهمت الجامعة بعقد العديد من الإتفاقيات في إطار تسهيل حركية الطلبة والأساتذة دوليا لإجراء بحوثهم

الميدانية لإستكمال أطروحات الدكتوراه، ولإكتساب خبرات للإداريين في التسيير الإداري، كما أنها فرص تخدم مسيرة الجامعة العلمية والتعليمية وتعزيز دورها محليا ودوليا للإرتقاء بمستوى طلابها وكوادرها المختلفة التي تسعى في الأخير إلى خدمة مجنمعها.

المطلب الثاني: المشكلات والتحديات التي تواجه الجامعة

من خلال قراءتنا لمعطايات الجداول الإحصائية وتحليلها وفي الأخير يتم تقييمها من خلال المشكلات والتحديات سواء خاصة بالطلبة الخريجين أو البحوث العلمية أو التظاهرات العلمية..إلخ.

أولا: مشكلات الجامعة

رغم التطورات التي عرفتها الجامعة الجزائرية عامة وجامعة ورقلة خاصة على مر سنين مضت إلا أن لا هذا لا ينفي وجود الكثير من المشكلات التي تتخبط فيها المؤسسة التعليمية، فيطرح العديد من المثقفين بشؤون الجامعة عدة مشاكل، ومن أهم هذه المشاكل التي تواجه الجامعة الجزائرية عامة وجامعة ورقلة خاصة:

- الطلب المتزايد على التعليم الجامعي وتزايد أعداد الطلبة.
- تنامي معدلات البطالة بين خريجي الجامعات، وهذا ما نلاحظه في الآونة الأخيرة أين تزايدت التظاهرات بين طالبي العمل في الولاية خاصة أنها تعتبر منطقة بترولية وصناعية.
- التكوين الكمي على حساب التكوين النوعي.
- مشكلة التحجيم (التدفق الطلابي): العدد المتزايد للطلبة الملتحقين بالجامعات مقارنة بعدد الأساتذة.
- مشكلة الهياكل والتجهيزات له أثر كبير على نوعية التكوين لدى خريج الجامعة وكذلك يؤذي إلى تدهور وضعية البحث العلمي لدى هيئة التدريس.
- مشكلة التمويل: ضعف ميزانية التعليم العالي والبحث العلمي مقارنة بميزانيات باقي القطاعات وهذا ما عرف بالأزمة المالية وما خلفته من ضعف في إعداد بحوث الدكتوراه في بعص التخصصات والمخابر.
- مشكلة التأطير: نقص أعضاء هيئة التدريس مقارنة بعدد الطلبة سواء من ناحية الكم أو الكيف.
- إشكالية في قدرة إستيعاب الطلبة وكذا نقص التأطير وعدم التكفل اللائق بالخريجين خاصة طلبة الدراسات العليا.[1]
- مشكلة تدهور نوعية التكوين وهذا بسبب نقص التمويل وتزايد في عدد الطلبة، وإنعدام التكوين البيداغوجي للأستاذ ومنه أثر في نوعية تكوين الطلبة.[2]
- عدم مواءمة المناهج والتخصصات في الجامعة مع متطلبات وإحتياجات سوق العمل مما أدى إلى بطالة الخريجين وتعطيلهم عن العمل، فنجد مثلا تزايد طلبة التخصصات

[1]عبد الله كبار، " الجامعة الجزائرية ومسيرة البحث العلمي: تحديات وآفاق"، **مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية**، ، العدد 16، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، سبتمبر 2014، ص 305.

[2]طارق سعودي، **المرجع السابق**، ص ص 126-129.

الإجتماعية كالإتصال شهدت بطالة متزايدة، ونقص التكوين والتأطير في التخصصات العلمية المهمة كالطب مثلا.

- كثرة وهيمنة الدراسات النظرية وقلة الدراسات التطبيقية.
- عدم وجود حوافز المادية والمعنوية التي تساعد على القيام بالبحث العلمي.
- نقص ميزانية الجامعة في تمويل تظاهراتها وعقد إتفاقياتها خاصة مع الأزمة المالية الأخيرة.
- عدم الأخذ بالكثير من توصيات المؤتمرات بالنسبة للمؤسسات المجتمعية مما يقلل من فعاليتها.
- ضعف الدورات التدريبية والتكوينية لطلبة الخريجين.

ويبقى أنه رغم هذه المشاكل التي تعرضت إليها الجامعة الجزائرية عامة وجامعة ورقلة خاصة إلا أن هذه الأخيرة قد حققت مجموعة من النتائج الإيجابية المتعلقة بحجم وتعداد طلبة الخريجين أو البحوث العلمية أو من خلال التظاهرات العلمية وغيرها.

ثانيا: إنجازات الجامعة:

- ✓ **بالنسبة لطلبة الخريجين:**

-إرتفاع في عدد الخريجين الطور الليسانس والماستر سنة بعد سنة.
- زيادة في عدد خريجي الدكتوراه لتغطية العجز في الجامعة.
- فتح العديد من التخصصات في بعض الكليات.

- ✓ **بالنسبة للبحوث العلمية (** ومذكرات، رسائل، الأطروحات والمقالات العلمية**)**

-إرتفاع في عدد المذكرات والرسائل والأطروحات.
- قيام الطلبةبدراسات تطبيقيةتقوم على خدمة المجتمع من خلال معالجة المشاكل الإجتماعية وتقديمالحلول له.

- ✓ **بالنسبة للمقالات والمجلات:**

- نشر المعرفة ومناقشة القضايا المجتمعية المتنوعة.
- رفع ترتيب الجامعة على مستوى الوطني والدولي.
- المساهمة في الترقية الإجتماعية للأستاذ وطالب الدكتوراه لأن النشر شرط الترقية.
- تساهم في الإستجابة لسوق العمل في مجال التعليم العالي خاصة فيما يتعلق بالتخصصات الجديدة التي فرضها النظام LMD.

- ✓ **بالنسبة للتظاهرات العلمية والإتفاقيات التبادل الدولي**

- تنشيط الساحة العلمية داخل الجامعة.
- إكساب الخبرات والمعرفة وتوطيد العلاقات بين الجامعات.
- التعاون والتقارب والتبادل العلمي.
- تسهيل حركية الطلبة والأساتذة والإدراريين بين الجامعات لإجراء بحوثهم.

-الإرتقاء بمستوى الجامعة وأدائها.

ثالثا: تحديات التي تواجه الجامعة:

إعتمدت الدولة اجزائرية جملة من الإصلاحات في قطاع التعليم الجامعي بهدف الإرتقاء بالجامعة وتحسين منظومة التعليم الجامعي، إلا أن هذه الإصلاحات واجهتها مجموعة من التحديات الإجتماعية والثقافية، والإقتصادية وسوق الشغل وهي كالتالي:

1. التحديات الإجتماعية والتعليمية:

– زيادة الطلب المتزايد على التعليم العالي وتزايد أعداد الطلبة.

– تحديد المناهج والمقررات التعليمية وحاجتها إلى التطوير والتجديد، باعتبار المناهج التقليدية أصبحت لا تواكب التطور العلمي والثورة المعلوماتية.

–تحدي تحقيق الجودة فيالمنظومة التعليم الجامعي لمواجهة التغيرات العالمية.

– تحدي التمويل الذاتي وتنويعه [1].

2. التحديات الإقتصادية وسوق الشغل:

–القضاء على البطالة أمام زيادة معدلات البطالة لدى خريجي مؤسسات التعليم الجامعي مقارنة بانخفاض معدلات التوسع في فرص العمل المتاحة.

–إرتفاع تكاليف التجهيزات وتكاليف البحث العلمي مقابل عدم وجود مداخيل للقطاع التعليم الجامعي لإعتماده على مجانية التعليم.

– مواكبة الواقع الإقتصادي ومشكلاته.

–تحدي الكفاءة وتحقيق الخبرة لدى الخريجأمام ما تتطلبه المؤسسات الإقتصادية والإنتاجية[2].

رغم كل الجهود التي تبذلها الدولة الجزائرية في تبني نظام تعليمي جديد وملائم مع متطلبات العصر الحديث ومعالجة المشاكل الذي يعاني منها التعليم الحامعي، والإرتقاء بالجامعة الجزائرية عامة وجامعة ورقلة خاصة إلى مصاف الجامعات العالمية، إلا أنه مازال يعاني من تحديات كثيرة تعيق الإصلاح والوصول إلى الأهداف المسطرة. ورغم أن جامعة ورقلة تترتب في المراتب الأولى من حيث التصنيف الوطني إلا أن هذا لا يعتبر تطورا نوعيا على المستوى العالمي والعربي، لذا يجب مواجهة الصعوبات والمشاكل المطروحة لتحقيق التحديات السابقة.

---

[1] صورية حامدي، " واقع وتحديات إصلاح سياسة التعليم العالي في الجزائر من 2004– 2014"، **مذكرةالماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014، ص ص 62– 63.(بالتصرف)

[2] **نفس المرجع**، ص ص 64 – 66.(بالتصرف)

خلاصة الفصل الثالث:

بعد قيام بعملية قراءة إستطلاعية لمعطيات الجداول الإحصائية وتحليل نتائجها، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج التي من أهمها:

أن جامعة ورقلة لديها مستوى مقبول في أدائها من خلال إرتفاع في عدد خريجيها وبحوثها العلمية وتظاهراتها العلمية التي تخدم المجتمع وتساهم في تطويره إلا أنها مازالت تعاني من حيث عدم تطابق ومواءمة خريجها وفق متطلبات سوق العمل، وعدم أخذ نتائج بحوثها بعين الإعتبار من طرف المؤسسات المعنية.

الخاتمة

الخاتمة:

إن مفهوم الأداء الجامعي من بين المفاهيم الحديثة، فقد ظهرت الحاجة إليه لكل جامعة لمعرفة مستوى أدائها وهذا من خلال تحسين وتطوير جميع مكونات نظام التعليم الجامعي من مدخلات وعمليات ومخرجات التي تتفاعل مع بعضها البعض فأي خلل في إحدى هذه المكونات فقد تنعكس على المكونات الأخرى.

تعتبر الجامعات من المؤسسات التعليمية لتي تقوم على أدوار ووظائف رئيسية هي التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع التي تعد هذه الأخيرة أحد أهم وظائف الجامعة باعتبار الجامعة جزء من المجتمع فأي خلل يصيب المجتمع إلا وينعكس على الجامعة وأي تطور يصيب الجامعة ألا فقد يؤذي إلى تطور المجتمع وتقدمه وذلك عن طريق نوعية مخرجات الجامعة التي تساهم في خدمة المجتمع وتقدمه من خلال قيام الجامعة بمجموعة من النشاطات والبرامج في المجالات التالية التدريب والتوعية والتثقيف وإجراء بحوث علمية تطبيقية وعقد مجموعة من الندوات والمؤتمرات التي تخدم المجتمع وتعالج مشاكله، والجزائر من بين الدول التي أعطت إهتمام كبير لهذه المؤسسات وذلك من خلال توفير الإمكانيات المادية والبشرية لتحقيق أهدافها المرجوة من بينها الرفع من مستوى أدائها وتحسين جميع مكوناتها إلا انها لازالت هذه المؤسسات لم تحقق كل الأهداف المرجوة منها،وهذاماتجلى على مستوىجامعة قاصدي مرباح ورقلة التي تسعى إلى تحسين في نوعية مخرجاتها النهائية التي تساهم في خدمة للمجتمع وتحقيق متطلباته،إلا انها لم تحقق الجانب النوعي للخريجين وهذا من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها، حيث تم إستخلاص مجموعة من النتائج من بينها:

-أن للأداء الجامعي دور مهم في تحقيق أهداف رسالة الجامعة من خلال تطوير وتحسين في نوعيةجميع مكونات النظام التعليم الجامعي وتفاعلها مع بعضها البعض.

- أن الجامعة جزء لا يتجزء من المجتمع فعلاقة الجامعة بالمجتمع هي علاقة الجزء بالكل فغاية الجامعة ووجودها هي خدمة المجتمع.

-الجامعة تخدم مجتمعها من خلال عقد مجموعة من الملتقيات والندوات والمؤتمرات وإقامة بحوث علمية تطبيقية تخدم مجتمعها وتحل مشاكله وتساهم في تطويره.

- مساهمة جامعة قاصدي مرباح ورقلة برفع من مستوى أدائها وخدمة مجتمعها من خلال تخريج كوادر بشرية مؤهلة علميا، وتوجيه أبحاث علمية تخدم مجتمعها وتعالج جميع مشاكله إلا أنها مزالت تعاني من عدم تطابق مخرجاتها مع متطلبات سوق العمل.

وبالنسبة للإشكالية التي تم طرحها فيمكن الإجابة عليها كالتالي:

أن للأداء الجامعي دور مهم في خدمة المجتمع من خلال تخريج كوادر بشرية مؤهلة علميا وتخدم مجتمعها وقيام بمجموعة من النشاطات التي تخدم المجتمع إضافة إلى الدور التكوين العلمي، فواقعه على مستوى جامعة قاصدي مرباح ورقلة فقد حققت المستوى المطلوب كميا من خلال عدد خريجها وعدد بحوثها العلمية والتكوين والتدريب العلمي وعقد

ملتقاياتها والتواصل مع محيطها من خلال إتفاقيات الدولية مما يزيد في إرتفاع وتحقيق مستوى أداء جامعي .

أما فيما يخص الفرضية الرئيسية المطروحة فهي فرضية صادقة.

أما بالنسبة للفرضيات الجزئية المطروحة:

فيما يخص الفرضيات الأولى والثانية فهي صادقة، ماعدا الفرضية الثالثة فنلاحظ أنها غير صادقة خاصة على االمستوى النوعي لأن جامعة قاصدي مرباح ورقلة ساهمت في تخريج كوادر بشرية ذات المستوى الكمي وتخدم مجتمعها.

ومن خلال الدراسة التي قمنا بها يمكن إستخلاص مجموعة من التوصيات التي تزيد من مستوى أداء جامعة ورقلة في خدمة المجتمع:

1. التركيز على الكيف وليس الكم فقط.
2. تقديم الإستشارات المتنوعة في المجالات المختلفة لأفراد المجتمع.
3. توظيف الإنتاج العلمي في خدمة المجتمع وذلك من خلال عقد الجامعةإتفاقيات مع مختلف المؤسسات.
4. العمل على تشجيع البحث العلمي وزيادة الإهتمام به أكثر لمعالجة مشاكل إجتماعية أكثر تماساً مع حياة المجتمع.
5. تشجيع كليات الجامعة لتقديم إستشارات المختلفة إلى المجتمع.
6. توجيه الأبحاث الجامعية لحل مشكلات المجتمع والتي تخدم المجتمع وتعمل على تطويره.
7. التركيز على جودة المخرجات النهائية للجامعة وخاصة لابد من تكامل مواصفات الطالب الجامعي لينسجم مع المناصب الوظيفية المختلفة وإعتباره جزء من المجتمع.
8. المراجعة السنوية للنتائج المتحصل عليها سواء من مخرجات الجامعة أو من الملتقيات والندوات.
9. قيام بدورات تدريبية مما يزيد في مستوى أداء الجامعة.
10. توفير الدعم المادي للمؤسسات المجتمعية لزيادة في عقد مؤتمرات والندوات لمساهمة في العمل على معالجة قضايا ومشاكل إجتماعية التي لها إرتباط أكثر بحياة المجتمع.
11. تطوير مختلف أنواع مجالات خدمة المجتمع.
12. توعية المواطنين عن طريق تنظيم المحاضرات والندوات.
13. التكثيف من البرامج التكوينية والتدريبية التي تساهم في رفع مستوى الخريج النهائي لتوجهه إلى السوق الشغل ولتلبية إحتياجات المجتمع.

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1 – الكتب:

أ– بالعربية:

1. إبراهيم موسى إبراهيم أحمد، **بناء وتنمية ثقافة الجودة الشاملة لتحسين إدارة الجامعات المصرية(مدخل القياس المقارن)**. مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2016.

2. السامرائي مهدي صالح مهدي، **تطبيقات إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي**. العراق: الذاكرة للنشر والتوزيع، ط1، 2012.

3.السحاتي خالد خميس، **دور الجامعات في المجتمعات العربية**. ليبيا: جامعة بنغازي، ط1، 2018.

4. العبادي هاشم فوزي والطائي يوسف حجيم، **التعليم الجامعي من منظور مقارن (قراءلت وبحوث)**. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط1، 2011.

5. العبادي هاشم فوزي دباس وآخرون، **إدارة التعليم الجامعي: مفهوم حديث في الفكر الإداري المعاصر**. عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2009.

6. العبادي محمد فوزي وآخرون، **إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي**. الأردن: الوراق للنشر والتوزيع، 2009.

7. الفريجات غالب، **التعليم العالي: واقع وطموح في سبيل تكوين الشخصية العربية المعاصرة مواجهة التحديات والمتغيرات الراهنة**. عمان: دار أزمنة، ط1، 2009.

8. الربيعي سعيد بن حمد، **التعليم العالي في عصر المعرفة(التغييرات والتحديات وآفاق المستقبل)**. عمان: دار الشروق، ط1، 2008.

9. التميمي مهدي، **مهارات التعليم: دراسات في الفكر والأداء التدريسي**. الأردن: دار كنوز المعرفة، ط1، 2007.

10. الترتوري محمد عوض وجويحات أغادير عرفات، **إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والمكتبات ومراكز المعلومات**. الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2006.

11. الخطيب أحمد، **الإعتمادوظبط الجودة في الجامعات العربية**. إربد: عالم الكتب الحديث، 2009.

12. بوحنية قوي، **إدارة مؤسسات التعليم العالي في ظل الإقتصاد المعرفي مقاربات معاصرة**. أبو ظبي: مركز الإمارات الدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009.

13. جندلي عبد الناصر، **تقنيات البحث العلمي في العلوم السياسية والإجتماعية**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، 2010.

14. وزارة التعليم العالي، **الوظيفة الثالثة للجامعات**. المملكة العربية السعودية: وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات، 2014.

15. حامد أحمد رمضان بدر، **تطوير مناهج التعليم الإداري/التجاري الجامعي في الوطن العربي**. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

16. حمداوي وسيلة، **إدارة الموارد البشرية**. الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 1996.

17. لفته جواد كاظم، **الإدارة الحديثة لمنظومة التعليم العالي.** الأردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2011.

18. محجوب بسمان فيصل، **إدارة الجامعات الغربية في ضوء المواصفات العالمية(دراسة تطبيقية لكليات العلوم الإدارية والتجارة).** القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003.

19. مريزيق هشام يعقوب، **قضايا معاصرة في التعليم العالي.** عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2008.

20. مصباح عامر، **منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام.** الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.

21. ناجي عبد النور، **منهجية البحث السياسي.** عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2011.

22. عامر طارق عبد الرؤوف، **الجامعة وخدمة المجتمع توجهات عالمية معاصرة.** القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، ط2012،1.

23. عوض عادل وعوض سامي، **البحث العلمي العربي وتحديات القرن القادم (برنامج مقترح للإتصال والربط بين الجامعات العربية ومؤسسات التنمية.** أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 1998.

24. عزب محمد علي، **التعليم الجامعي وقضايا التنمية.** القاهرة: مكتبة الأنجلوالمصرية، ط1، 2011.

25. قاسم مجدى عبد الوهاب، **صناعة مستقبل التعليم الجامعي بين إرادة التغيير وإدارته.** القاهرة: دار الفكر العربي، ط1، 2014.

26. شلبي محمد، **المنهجية في التحليل السياسي.** الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1997.

ب –باللغة الأجنبية:

27. A Graham and other, Total quality management TQM,productivitypressAnew American TQM, portland, 1993, prod 2010-2011.

28. Gafar Musa Idreas and other, ApplyingToTalQuality Management on Higher Education services for continuingImprovement, Guaranteeing input quality and obtainingAccreditation:Acasestudy of taifuniversityAlkhurma Branch. Ambarak: Asientific journal issued by the Arab Academy for science and Techhnology, vol3, no7, 2016.

2– المقالات (المجلات):

29. الإمام سالمة، " السياسة التعليمية والعلاقة بين الجامعة الجزائرية والسلطة: مقاربة في التحليل النظمي"، **مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية،** العدد07، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ديسمبر 2016.

30. الحجار رائد حسين، " تقويم الأداء الجامعي من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة الأقصى في ضوء مفهوم إدارة الجودة الشاملة"، **مجلة الدراسات التربوية والنفسية،** مجلد11، العدد3، جامعة السلطان قابوس، يوليو 2017.

31. إيدار عائشة، " سياسلا إصلاح إصلاح التعليم العالي وسوق الشغل في الجزائر: واقع وتحديات"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد،13 جامعة قاصدي مرباح ورقلة، جوان 2015.

32. ،الصرايرة خالد أحمد والعساف ليلى، " إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي بين النظرية والتطبيق"، **المجلة العربية لضمان الجودة التعليم الجامعي**، المجلد1، العدد 6، 2008.

33. الشهاري شرف أحمد والغيلي زيد علي، "دور التعليم العالي في خدمة المجتمع في الجمهورية اليمنية"، **مجلة الأندلس للعلوم الإجتماعية والتطبيقية**، المجلد 5، العدد 10، نوفمبر 2013.

34. الشيخ الداوي، " تحليل أسس النظرية لمفهوم الأداء"،**مجلة الباحث**، العدد07،جامعة ورقلة 2010/2009.

35. الظالمي محمد والإمارة أحمد وأفنان، " قياس جودة مخرجات التعليم العالي من وجهة نظر الجامعات وبعض مؤسسات سوق العمل"، **مجلة الإدارة والإقتصاد**، العدد90، 2017.

36. الغايز ضحى بنت عبد العزيز، " واقع مستهمة جامعة شقراء في برامج خدمة المجتمع"، **مجلة بحوث علمية**، العدد07، 2017.

36. بواب رضوان، " الأداء الوظيفي والإجتماعي للأستاذ الجامعي في النظام الألمدي(LMD)"، **مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية**، العدد 21، ديسمبر 2015.

37. بومدين عربي، " دور الجامعة الجزائرية في التنمية الإقتصادية: الفرص والقيود"، **المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الإقتصادية**، العدد07، 2016.

38. بوساحة نجاة، " إشكالية إنتاج المعرفة في الجامعة الجزائرية(مقاربة سوسيولوجية)"، **مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية**، العدد 08، جوان 2012.

39. بن خليفة مشري، " المنشورات الجامعية"، **ومضات جامعية نشرية إخبارية تصدرها جامعة قاصدي مرباح ورقلة**، ، العدد15، جامعة ورقلة، 2012.

40. دريب محمد جبر، " معوقات ومتطلبات الجودة والتطبيقات الإجرائية لضمانها في التعليم الجامعي"، **مجلة كلية التربية للبنات العلوم الإنسانية**، العدد10، 2014.

41. زرقان ليلى، " إصلاح التعليم العالي الراهن LMD ومشكلات الجامعة الجزائرية دراسة ميدانية بجامعة فرحات عباس ـ سطيف"، **مجلة العلوم الإجتماعية**، ، العدد16، جامعة سطيف2، ديسمبر 2012.

42. كاهي مبروك، " إصلاح التعليم في العالي في الدول المغاربية وفق متطلبات سوق العمل"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، ، العدد15، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، جوان 2016.

43. كلر عبد الله، " الجامعةالجزائرية ومسيرة البحث العلمي: تحديات وآفاق"، **مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد16، سبتمبر 2014.

44. سلامي دلال وعزي أيمن، " تكوين الأستاذ الجامعي الواقع والآفاق"، **مجلة الدراسات والبحوث الإجتماعية**، العدد13، جامعة الوادي، ديسمبر 2013.

45. سلمان محمد مولود، " جودة التدريس الامعي بين رصد الواقع ورؤية التطوير"، **مجلة الدراسات التاريخية والحضارية**، المجلد8، العدد23، كانون الثاني 2012.

46. شرقي ساجد، " دور الجامعات في تطوير وتنمية المجتمع"، **مجلة المركز الدراسات الإيرانية**، العدد10 جامعة البصرة، 2008.

3 – المذكرات والرسائل والأطروحات الجامعية:

47. الإمام سالمة، " صنع السياسة التعليمية الجامعية (دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر) 1990–2010م"، **أطروحة الدكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع: التنظيم السياسي والإداري**، جامعة الجزائر3، 2017/2016م.

48. الدجيني إياد علي، " دور التخطيط في جودة الأداء المؤسسي دراسة وصفية تحليلية في الجامعات النظامية الفلسطينية"، **أطروحة الدكتوراه في التربية**، جامعة دمشق، 2011/2010م.

49. يوسف أيمن، " تطور التعليم العالي: الإصلاح والآفاق السياسية "، **رسالة ماجستير في علم الإجتماع السياسي**، جامعة بن يوسف بن خدة – الجزائر–،2008/2007.

50. بلبية محمد، " تحديد معايير ضمان الجودة وتأثيرها على الإعتماد الأكاديمي بمؤسسات التعليم العالي دراسة حالة كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير"، **أطروحة دكتوراه ل.م.د**، جامعة أبوبكر بلقايد– تلمسان، 2016/2015.

51. براهيمي وليد، " سياسة التعليم العالي وإنعكاساتها على التنمية الإقتصادية في الجزائر"، **مذكرة شهادة الماستر في العلوم السياسية**، جامعة مولاي الطاهر – سعيدة، 2015/2014.

52. هارون أسماء، " دور التكوين الجامعي في ترقية المعرفة العلمية تحليل نقدي لسياسة التعليم العالي في الجزائر نظام LMD"، **رسالة الماجستير في علم إجتماع**، جامعة منتوري قسنطينة، 2010/2009.

53. هللو إسلام عصام خضر، " دور الجامعات الفلسطينية في خدمة المجتمع في ضوء مسؤولياتها الإجتماعية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية دراسة حالة جامعة الأقصى"، **رسالة الماجستير في إدارة الأعمال**، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية – غزة، 2013.

54. زرزور أحمد، " تقييم تطبيق الإصلاح الجامعي الجديد نظام (ليسانس، ماستر، دكتوراه) في ضوء تحضير الطلبة إلى عالم الشغل"، **رسالة الماجستير في علم النفس التنظيمي وتنمية الموارد البشرية**، جتمعةمنتوري قسنطينة، 2006/2005.

55. حامدي صورية، " واقع وتحديات إصلاح سياسة التعليم العالي في الجزائر من 2004–2014"، **مذكرة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014.

56. طشوعةالويزة، " تحديد الإحتياجات التدريسية لأساتذة التعليم العالي في مجال التقويم في ضوء متغير نوعية التكوين دراسة ميدانية بجامعة السطيف"، **رسالة الماجستير في الإدارة التربوية**، جامعة فرحات عباس – سطيف، دون السنة.

57.موسى نور الدين، " إشكالية تمويل التعليم العالي بالجزائر في إطار برنامج الإصلاح خلال الفترة 2000–2009"، **رسالة الماجيستير في العلوم الإقتصادية تخصص: نقود مالية وبنوك**، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2012/2011.

58. نمور نوال، " كفاءة أعضاء هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي دراسة حالة كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير"، **رسالة الماجستير**، جامعة منتوري قسنطينة، 2012/2011.

59. سعودي طارق، " مدى جودة خريجي مؤسسات التعليم العالي بالجزائر من وجهة نظر الأساتذة(دراسة ميدانية بجامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي)"، **مذكرة ماستر**، امعة أما البواقي، 2012/2011.

60. عرفة حسام عرفة سلطان، " دور كليات التربية بالجامعات الفلسطينية في خدمة المجتمع المحلي من وجهة نظر أساتذتها"، **رسالة الماجستير في أصول التربية**، جامعة الأزهر – غزة–، 2012.

61. فحوف فتيحة، " معوقات البحث الإجتماعي في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر الأساتذة

الجامعيين (دراسة ميدانية في جامعات سطيف، قسنطينة، مسيلة)"، **رسالة الماجستير**، جامعة فرحات عباس – سطيف، 2008/2007.

62. فلوح أحمد، " مواصفات أساتذة الجامعة من وجهة نظر الطلبة"، **أطروحة الدكتوراه في علم النفس وعلوم التربية**، جامعة وهران، 2013/2012.

63. رقاد صليحة، " تطبيق نظام ضمان الجودة في المؤسسات التعليم العالي الجزائريى: آفاقه ومعوقاته(دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم العالي للشرق الجزائري)"، **أطروحة الدكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية**، جامعة سطيف1، 2014/2013.

64. تجاني ربيعة، " حوكمة مؤسسات التعليم العالي دراسة حالة جامعة قاصدي مرباح ورقلة (على مستوى الكلية القيادة الإدارية)"، **مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم السياسية**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016/2015.

65. غربي صباح، " دور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي دراسة تحليلية لإتجاهات القيادات الإدارية في جامعة محمد خيضر بسكرة"، **أطروحة الدكتوراه في علم الإجتماع**، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2013.

4 – المؤتمرات والندوات:

66. الزعبي حسن علي، " نظام إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي(تجربة جامعة العلوم التطبيقية الخاصة)"، **ورقة عمل مقدمة في المؤتمر العربي الأول بعنوان: الإتجاهات الحديثة لتعزيز جودة أداء الجامعات في الوطن العربي،** الشارقة – دولة الإمارات العربية المتحدة في أبريل 2008.

67. الحلاف سعيد، " تطوير جودة الأداء الجامعي في الأردن"، **ورقة عمل مقدمة في المؤتمر العربي الأول بعنوان: الإتجاهات الحديثة لتعزيز جودة الجامعات في الوطن العربي،** الشارقة – دولة الإمارات العربية المتحدة في أبريل 2008.

68. الطاهر محمد السعيد، " الجودة في التعليم العالي(رؤية وأبعاد إشارة إلى جامعة النيلين)"، **ورقة عمل مقدمة في المؤتمر العربي الأول بعنوان: الجامعات: "تحديات العصر وآفاق المستقبلية"،** الرباط: المملكة المغربية، أيام 9 – 13 ديسمبر 2007.

69. محمد علي أحمد حسن أميرة، " نحو توثيق العلاقة بين الجامعة والمجتمع"، **ورقة علمية مقدمة ألى جامعة البحرين كلية التربية في إطار المؤتمر السادس لتعليم العالي ومتطلبات التمية،** أيام 22–24 نوفمبر 2007.

70. حمدان غلام محمد موسى، " الطريق نحو الجامعات البحثية عالمية المستوى(دراسة شمولية في الجامعات العربية)"، **ورقة مقدمة إلى المؤتمر السنوي الرابع للعلوم الإجتماعية والإنسانية،** مراكش المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أيام 19–21 آذار/ مارس 2015.

71. كنعان أحمد علي، " الجودة في التعليم العالي"، **ورقة عمل مقدمة في المؤتمر العربي الأول بعنوان: الجامعات تحديات العصر والآفاق المستقبلية،** الرباط: المملكة المغربية، أيام 9–13 ديسمبر 2007.

72. سكر ناجي رجب، " تقويم أداء جامعة الأقصى بغزة كخطوة على طريق جوذتها الشاملة"، **ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الأول حول الجودة والتمييز في الجامعات العربية،** الإمارات: جامعة الشارقة، أيام 23–26 أبريل 2006.

73. عبد الوهاب سمير محمد، " دور الجامعة في تنمية المجتمع(دراسة حالة القاهرة)"، **ورقة عمل مقدمة في ملتقى حول: الجامعة والمجتمع بالمغرب،** في يوليو 2007.

74. عبيدات محمد، **منهجية البحث العلمي (الفوائد والمراحل)**. دار وائل للنشر والطباعة، ط2، 1999.

75. حقي رافع إبراهيم، " واقع التعليم الجامعي في البلدان العربية والطموح إلى الجودة"، **ورقة عمل مقدمة في المؤتمر العربي الأول حول: الجودة والتميز في الجامعات العربية،** الإمارات: جامعة الشارقة، أيام 23–26 أبريل 2006.

5/ الويب غرافيا (المواقع الإلكترونية):

76. وحدة الجودة والنوعية، "مواصفات خريجي الجامعات". نابلس: جامعة النجاح، 1988، على الموقع الإلكتروني:

https://www.najah.edu/media/cms_page_media/588/graduates_a
ttributes. تاريخ الإطلاع يوم 05 مارس 2019 على الساعة 20:34.
77.عقلفواز،"دور الجامعة في خدمة المجتمع"، على الموقع الإلكتروني:
https://scholar.najah.edu/sites/default/files/conferrnce-paperتاريخ الإطلاع يوم 27 مارس 2019، على الساعة22:16.
78. الموقع الإلكتروني:
http://www.univ-ouargla.dz/index.php/fr/accueil/presentation-universite-l-de:تم الإطلاع عليه يوم: 05 ماي 2018 على الساعة 20:34.